قراءات جديدة لمقالات قديمة !

دكتور علي السلمي

2024

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل
رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

مقالات الكتاب

1. قوم يا مصري. . . . مص دايماً بنباديك

حين قامت ثورة الشعب في 1919 تغنى المصريون بأغنية سيد درويش "قوم يا مصري مص دايماً بنباديك. . خد بنصري، نصري دين واجب عليك" . وظني اليوم، وقد مضت تسعون سنة على قيام الثورة الشعبية المجيدة، أننا في أمس الحاجة لرفع شعار " قوم يا مصري" مرة أخرى لاستنهاض همم المصريين لإعادة بناء بلدهم وتخليصها من كل مظاهر التخلف والفساد وسوء الإدارة وتجمد الحكم، فضلاً عن الثلاثية الشهيرة ، الفقر والجهل والمرض ، وهي الآفات الثلاث التي كان القضاء عليها من بين أهداف نظام يوليو 1952، والتي لا تزال تفتك بملايين المصريين حتى الآن وبضراوة غير مسبوقة وبرغم كل ما تردده الدولة عن إنجازاتها التي لا يشعر بها أبناء المحروسة الطيبين.

إن المتابع للشأن المصري وهموم المواطنين وآمالهم في حاضر أفضل ومستقبل أسعد، يدرك أهمية تفعيل المشاركة الشعبية الواعية والمنظمة من أجل القضاء على كثير من سلبيات الحاضر وتوفير الفرص لانطلاق مصر نحو مستقبل يكافئ إمكانياتها ورصيدها التاريخي.

إن مصر اليوم، وقد انقضى ما يقرب من عشرة أعوام على بداية الألفية الثالثة[1]، لا تزال تعاني من التدهور الحضاري المتمثل في العشوائيات واختلاط الناس بالحيوانات والقمامة في مواقع تربية الخنازير على الصورة البشعة التي عرضتها الفضائيات بمناسبة انتشار وباء أنفلونزا الخنازير، وهي صورة لا يكاد يطيق الإنسان النظر إليها عبر شاشة التلفزيون، ناهيك عن أن يعيشها في الواقع.

[1] نشرت هذه المقالة عام 2009

والمنابع لمأساة الإنسان المصري لا يملك إلا الحسرة على الحال التي وصلت بالمصريين لدرجة أن تحتضن الفرد منهم خنزيراً ليؤكد أنه ليس مصاباً بذلك الفيروس القاتل، وأن يتظاهر العاملون في مواقع تربية الخنازير دفاعاً عن حقهم في الحياة وهم يتعاملون مع أخطر مصادر المرض وأسباب الموت.

ولا يملك المصري إلا البكاء وهو يرى أطفال أبرياء لا تجدون لهم مكاناً للعيش واللهو إلا بين الخنازير يأكلون معها مما تأكل من فضلات الطعام والقمامة التي تجمعها آباؤهم من بيوت المصريين.

ولا يملك المصريون إلا أن تخجلوا حين تعرض قناة فضائية صورة المرأة العجوز وهي تستعرض بضاعتها من مخلفات الخبز التي انتقتها من بين أكوام القمامة، بكل ما فيها من ميكروبات ومصادر للأمراض الفتاكة، لتعيد بيعها لمن يستخدمونها سواء كطعام للآدميين أو لتغذية ما يملكونه من طيور تحمل فيروس أنفلونزا الطيور وتنقلها لمن يتعاطاها أو يتعامل معها .

إن الواقع المصري الأليم الذي لا يراه المسئولون ولا يشعرون به يزخر بضغوطه القاسية على ملايين المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ويسكن مئات الآلاف منهم في القبور يزاحمون الموتى أماكنهم، ويبني الملايين منهم مساكنهم العشوائية في أحضان صخور الجبال المنهاوية وتحت خطوط كهرباء الضغط العالي متعرضين لكافة صنوف المخاطر، ويعيش فقراؤهم في أوضاع مأساوية يشاركون الحيوانات السكن والمأكل، وتتفشى الأمية بين الملايين منهم ، بينما تراوح خطط وإستراتيجيات تطوير التعليم والخدمات الصحية والبيئية أماكنها، ولا يكاد يشعر المصريون بأي تقدم حقيقي يضعهم في مصاف الشعوب الناهضة والمتقدمة برغم كل تاريخهم العريق وقدراتهم وطاقاتهم ومواردهم المبددة والمستنزفة نتيجة الفساد الطاغي في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة.

وتأتي كارثة أنفلونزا الخنازير لتكشف عن حقيقة الأوضاع المتردية لملئات الآلاف من المصريين الذين يتعاملون في مجالات تربية الخنازير وكل ما يتعلق بها من جمع القمامة وبيعها للمربين، وما يترتب على ذلك

النشاط من مخاطر صحية جسيمة. وبرغم أن منظمة الصحة العالمية قد تراجعت عن تسمية ذلك الوباء الجديد بنسبته إلى الخنازير، ويبدو ذلك تحت ضغوط هائلة من أصحاب صناعة وتجارة لحوم الخنازير في أوروبا بالدرجة الأولى، ورغماً عن اعتراض مسئولو منظمة الأغذية والزراعة " الفاو" على قرار مصر ذبح جميع الخنازير بها واعتبار ذلك عملاً غير مبرر، إلا أن الحقيقة تبقى قائمة أن ملايين المصريين مهددون في صحتهم بأخطار التعامل غير الصحي مع مصادر غذاءهم وانتشار أسباب المرض والتلوث في المحيط الذي يعيشون فيه من عشوائيات وزرائب للحيوانات ومقالب للقمامة، ومياه شرب تختلط معها مياه الصرف الصحي، وأدوية مغشوشة تباع في الأسواق، ولعب أطفال يتم تصنيعها من مخلفات المستشفيات الملوثة بالدماء والجراثيم تحمل الأمراض الفتاكة لأطفالنا الفقراء، ومدارس تفتقر إلى الشروط الصحية الواجبة تختلط فيها أطفال يعيشون في العشوائيات وزرائب تربية الخنازير مع غيرهم من الأطفال الذين يتعرضون لكافة أشكال العدوى، ومخابز ومطاعم تفتقد الشروط الصحية السليمة، وشوارع وطرق ضاعت منها قواعد المرور الصحيحة وبرغم القانون الجديد وتشهد عشرات القتلى والجرحى يومياً لسوء حالتها ونقص أعمال الصيانة بها .

أضف إلى ما سبق ما تعانيه مصر وأبناؤها من اضطرابات معيشية نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار، وفشل الحكومة الحالية وسابقاتها في تحسين أوضاع الناس المعيشية، وما يترتب على ذلك من غضب الملايين واتجاههم إلى الإضراب والاحتجاج، بل والتهديد بالتوقف عن العمل والامتناع عن أداء واجباتهم الوظيفية مثلما يهدد الإداريون في وزارة التربية والتعليم، وقبلهم موظفو الضرائب العقارية، ويليهم أساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من طوائف المجتمع الذين لا تجدون آذاناً حكومية مصغية.

إن المشكلات تخاصر المصريين حيثما اتجهوا، والحكومات عاجزة عن التصدي لتلك المشكلات وغير قادرة على ابتكار حلول غير تقليدية تسهم في تحسين أحوال البلاد والعباد. بل نرى الحكومة تبدد

مليارات الجنيهات على مشروعات فاشلة مثل توشكي وفحم المغارة وفوسفات أبو طرطور وترعة السلام، بينما تحجم عن مشروعات تنمية وتعمير سيناء وتطوير الزراعة واستعادة عرش القطن المصري وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للمصريين.

ولا تقتصر مشكلات المصريين على ما يضطرون إلى قبوله من طعام فاسد بل شمل أيضاً مياه الشرب المعبأة الملوثة حسب ما نشرته صحيفة الوفد في عدد الخميس 30 إبريل 2009 من أنه تم إحالة شركة لتعبئة المياه ومصنع زيوت طعام وشركة لطحن وتعبئة ملح الطعام إلى النيابة العامة لأنهم طرحوا في الأسواق منتجات مخالفة للمواصفات وضارة بصحة المستهلكين.

كذلك يعاني المصريون من علاج متردي وأدوية مغشوشة، وتعليم هابط وفرص غير متكافئة في الحصول على عمل أو نصيب من الدخل القومي، بل نراهم يعانون أيضاً من رفض المجتمع الدولي لمنتجاتهم وآخر أمثلة ذلك حظر دخول الأسماك المصرية إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة للتخلف الشديد الذي تعاني منه عمليات الصيد والنقل والتعامل مع الأسماك فضلاً عن ارتفاع نسبة تلوث مياه النيل بمياه الصرف الصحي.

إن القضية المصيرية للوطن في مصر هي ضرورة الارتفاع بشأن الإنسان المصري وكفالة الحياة الكريمة المناسبة والمتوافقة مع أهداف التنمية للألفية الثالثة التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتزمت بها مصر. إن الإنسان المصري هو الضحية وهو الأمل في نفس الوقت.

إن الإنسان المطحون المنزوي في عشوائيات البيئة المصرية والمكوي بنارها أصبحت تمثل النهج الأساسي للحياة في الشارع والحارة والمدينة والقرية وكل مكان في هذا الوطن، والتي يشارك هو في صنعها نتيجة تراخي الدولة وعجزها عن توفير مقومات الحياة السليمة له ولأبنائه، هو في ذات الوقت القوة الحقيقية لتطوير الواقع المصري والانتقال إلى حياة أفضل.

لذا فإن علينا واجب استنهاض الإنسان المصري لينفض عن نفسه مظاهر التواكل والانكسار، ويبادر إلى ممارسة حقوقه باعتباره مواطناً وشريكاً في تقرير مصير الوطن والحصول على خيراته، وباعتباره مسئولاً عن مصيره ومصير أبناءه وأحفاده والأجيال القادمة من المصريين.

يا مصري تأمل قول سيد درويش في نشيده الخالد " ليه يا مصري كل أحوالك عجب – تشكى فقرك وانت ماشي فوق دهب" !

إن لجاة الوطن تتوقف على صحوة شعبية للمصريين يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، وتقودها القوى السياسية الوطنية وفي مقدمتها حزب الوفد وليد ثورة 1919 ونتاج قيادة زعيم مصر الخالد سعد زغلول.

إن بداية الطريق إلى تلك الصحوة أن يتمسك المصريون بمباشرة حقوقهم السياسية من خلال الانتخابات التشريعية والمحلية.

https://youtu.be/vlk5BsOkA7E?si=NU3vsvYylgaw__V9

تعقيب 2024

نشر هذا المقال يوم 6 مارس 2009 بصحيفة الوفد ونحن الآن يوم 11 أكتوبر 2024 حيث تشهد مصر المشكلات التالية من ضمن قائمة أطول من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية:

مشكلات دستورية وسياسية
الأحزاب السياسيـــــــــة في مصر
رؤساء مصر ومواقفهم في قضايا الوطن
سيادة الحكم السلطوي (الاستبدادي) ، حالة مصر !
مؤشر الديمقراطية لعام 2021: ما هو ترتيب البلدان العربية
مشكلة الديـــون الخارجيـــــــــــــــــة
عطـــــــــات وأزمـــــــــــات لا تنتهـــي
مشكلة العجز المائي وتأثيرها السالب على حياة المصريين
مشكلة العجز المستمر في الموازنة والاعتماد المتزايد على الضرائب
مشكلة إدارة الأصول المملوكة للدولة " الخصخصة الجديدة"
مشكلة "التسعير" الجبري وتأثيرها على قيمة الجنيه المصري
مشكلة عدم توازن الميزان التجاري (زيادة الواردات وتراجع الصادرات)
مشكلة تراجع الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية)
مشكلة " المشروعات القومية" وعدم أولويتها وجدوى بعضها والعائد منها
مشكلة إسرائيل والعدوان المستمر على فلســـطين !
ذكريات مؤلمة تجرها في 1948 والعدوان على غزة !

لقراءة كتابي " مشكلات مصرية . . وتتجدد" اضغط على علامة PDF

2-مشكلات (2).pdf

2. ولا يزال العدوان الإسرائيلي مستمراً !

برغم توقف إطلاق النار من القوات الإسرائيلية المعتدية على شعب غزة المسالم، وبرغم ارتياح العرب إلى هذه النتيجة التي رفعت عن كاهلهم أعباء البحث عن حل لوقف إطلاق النار وهم عاجزون تماماً، فإن قرار إسرائيل وقف العدوان وسحب قواتها من غزة لا يجب أبداً أن يؤخذ على أنه انتهاء للعدوان وعودة الأمور إلى ما كانت عليه. لا يمكن أن يهنأ العرب بهذا القرار الإسرائيلي فإنه مجرد خطوة مرسومة على طريق تمكين إسرائيل من السيطرة الكاملة على مقدرات المنطقة جميعها وليس فقط غزة وأرض فلسطين السليبة. إن الهدف الإسرائيلي هو مصر أولاً وأخيراً، ولا يجب أن يغيب هذا الأمر عنا جميعاً شعباً ودولة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تؤكد إصرارها دائماً على تأكيد انفرادها باتخاذ القرارات في علاقاتها بالعرب. فقد اتخذت قرار الانسحاب الأحادي من غزة في 2005 منفردة، كما اتخذت منفردة قرارات العدوان عليها مرات عدة طوال الفترة منذ ذلك الانسحاب الأحادي وحتى العدوان الأخير في 27 ديسمبر 2008 . وكذلك تجاهلت قرار مجلس الأمن رقم 1860 الداعي إلى وقف إطلاق النار والانسحاب حتى تحدد هي الانسحاب بقرار منفرد لوقف إطلاق النار قبل يومين فقط من موعد تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد أوباما . وهكذا كانت إسرائيل دائماً في حربها المستمرة ضد أهل فلسطين وضغطها المتواصل على كل من مصر والأردن واللتين وقعتا اتفاقيات سلام معها، وذلك حتى تظل دائماً صاحبة اليد العليا في توجيه علاقاتها بتلك الدول.

قضية الأنفــاق

ولعل استغلال إسرائيل لقضية الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة دليل واضح على الأسلوب الإسرائيلي في الضغط والابتزاز لتحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة. وقد استغلت إسرائيل قصة الأنفاق لتبتز مصر من خلال ضغطها على الولايات المتحدة لقطع معونتها العسكرية عنها بدعوى أنها ، أي مصر ، لا تقوم بعمل حاسم لمنع تهريب الأسلحة من سيناء إلى غزة عبر الأنفاق. وفعلاً استجاب الكونجرس الأمريكي لتلك الضغوط وقرر تجميد مبلغ 100 مليون دولار من المعونة العسكرية لمصر في موازنة 2008 وذلك حتى تقدم وزيرة الخارجية في ذلك الوقت كوندوليزا رايس شهادة تقنع الكونجرس بأن مصر نجحت في وقف التهريب عبر تلك الأنفاق، فضلاً عن شرطين آخرين تستخدمهما واشنطن دائماً للضغط على مصر لتحقيق غايات لها ، وهما التقدم في مجال استقلال القضاء ومنع تجاوزات الشرطة ضد المصريين.

ولما رفضت مصر هذا الموقف الأمريكي ووجه الرئيس مبارك تهديداً لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني واصفاً إياها بأنها قد " تجاوزت الخط الأحمر معه" فقد عادت الولايات المتحدة للإفراج عن تلك المائة مليون دولار بموجب قرار من نائب وزير الدفاع لنجروبونتي في 29 فبراير 2008، وذلك بعد حادثة اجتياح آلاف الفلسطينيين من غزة لمعبر رفح ودخولهم إلي مصر. كذلك يبدو أن قرار رفع الحظر عن المائة مليون دولار كان نتيجة وعد مصر بأنها سوف تخصص 25 مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لتأمين الحدود مع غزة.

ولعلنا نتوقف قليلاً عند قصة الأنفاق لنحاول تبين أهداف إسرائيل من تكرار إثارتها وهل هي فعلاً سبيل لتهريب الأسلحة إلى حماس في غزة أم أنها تخدم أغراضاً أخرى؟ وقد بدأت إسرائيل في التركيز

على قضية الأنفاق منذ انسحابها من غزة في أغسطس 2005 بادعاء أن الأسلحة الثقيلة يتم تهريبها إلى غزة عبر أنفاق سيناء مما يؤدي إلى زيادة القوة العسكرية لحركة حماس التي أحكمت سيطرتها على القطاع في يونيو 2007 . وكانت إسرائيل دائماً تردد أن مصر لا تقوم بمراقبة الأنفاق ومنع التهريب بالجدية المفترضة، وتضيف إسرائيل أن تلك الأنفاق يتم استخدامها لتهريب أسلحة مضادة للدبابات، وصواريخ كاتيوشا، وصواريخ محمولة على الأكتاف مضادة للطائرات وهي من الأسلحة التي استخدمها حزب الله ضد إسرائيل في حرب يوليو 2006 .

وتعود قصة الأنفاق إلى عام 1982 حين وافقت مصر على تقسيم مدينة رفح بموجب اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل الموقعة في 1979 وتم بموجب ذلك ضم الجزء الأكبر من رفح والأكثر سكاناً إلى قطاع غزة والتي كانت إسرائيل تحتله في ذلك الوقت، وبقى الجزء الأصغر من رفح وهو ما يسمى الآن رفح المصرية ضمن حدود مصر . وكان شارون نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت يطالب بضم كل رفح إلى الجانب الإسرائيلي حتى لا يصبح الجزء المصري منها وسيلة لتسرب الإرهابيين وتهريب الأسلحة إلى غزة كما كان يدعي، وهو المطلب الذي رفضته مصر . وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمس في مقال لمراسلها في المنطقة دافيد شيبلر نشر يوم 19 يناير 1982 إلى طلب إسرائيل تعديل الحدود بين مصر وغزة حتى تصبح رفح كلها في قبضة إسرائيل. وفي تقرير أعدته خدمات البحوث لأعضاء ولجان الكونجرس الأمريكي ما يشير إلى أن العائلات الفلسطينية التي انقسمت نتيجة تقسيم رفح هم أول من بدأ حفر الأنفاق كوسيلة لتحقيق التواصل بين فروع العائلات التي تفرقت بين مصر وغزة نتيجة لتقسيم مدينة رفح! ويمضي التقرير في تصوير الموقف أن الأنفاق بدأت تستخدم في تهريب السلع المدعومة من مصر

لإعادة بيعها بأسعار أعلى في غزة، وكذلك تهريب الدولارات الأمريكية والسجائر والبريد وقطع غيار السيارات، وكما يقول التقرير فقد كانت المخدرات من بين ما يتم تهريبه.

ويقرر تقرير الكونجرس المنشور في فبراير 2008 أن إسرائيل بدأت تستشعر خطورة الأنفاق في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. ومع بدأ الانتفاضة الثانية في عام 2000 تعاونت إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية في تعقب عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة. وقبل انسحابها من غزة في 2005 قامت إسرائيل بعمليات عديدة هدفها تدمير الأنفاق لعل أشهرها عملية "قوس قزح" في 2004 والتي استخدمت فيها كاسحات مسلحة من نوع كاتربلر D9 لهدم مئات المنازل التي يعتقد بأن الأنفاق تختفي تحتها، وأدى ذلك إلى مصرع عشرات الفلسطينيين المحتجين على هدم بيوتهم.

وقد يكون من المنطقي تصور أن ارتفاع حركة تهريب البضائع عبر أنفاق سيناء كان نتيجة لحظر المعونات الدولية عن السلطة الفلسطينية لسماحها أن تشكل حماس الحكومة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وحلاً لمشكلة الحصار الإسرائيلي الخانق على غزة بعد سيطرة حماس عليها في 2007. واستمرت إسرائيل تكيل الاتهامات إلى مصر بأنها تعلم كل شيء عن تهريب الأسلحة، بل وتعلم من هم المهربين ولا تتخذ الإجراءات الواجبة لوقفهم.

وفي ديسمبر 2007 بلغت الحماقة الإسرائيلية ذروتها حين أعلنت وزيرة خارجيتها ليفني في شهادتها أمام إحدى لجان الكنيست أن" فشل مصر في حماية الحدود مع غزة هو مربع ويثير المشاكل ويدمر القدرة على التقدم في عملية السلام". وكما سبق أن أوضحنا نجحت إسرائيل نتيجة حملتها ضد مصر في حفز الكونجرس الأمريكي على تجميد مائة مليون دولار من المعونة العسكرية لعام 2008. وقد

أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقرار الكونجرس الأمريكي غضب الرئيس مبارك الذي صرح مخاطباً إسرائيل قائلاً" إذا كنتم لا توافقون على طريقتنا في معالجة مسألة تهريب الأسلحة، فأهلاً بكم لأداء العمل بأنفسكم"!!!

واستمر الخلاف المصري الإسرائيلي بشأن الحدود مع غزة، حيث طالبت مصر بتعديل مذكرة التفاهم الموقعة في سبتمبر 2005 لزيادة عدد قوة حرس الحدود المصرية التي قررتها تلك المذكرة وقوامها 750 جندياً مسلحين تسليحاً خفيفاً ومحدوداً. كذلك طلبت مصر حتى تعديل اتفاقية كامب دافيد ذاتها لتيسير إضافة فرقة أو فرقتين من القوات المصرية على الحدود مع غزة. وكان رد إسرائيل دوماً أنه على مصر أن تحسن استخدام القوة الحالية لحرس الحدود بدلاً من طلب زيادة عددها. ومع ذلك فقد نشرت صحيفة جيروزاليم بوست يوم 31 يناير 2008 أن محادثات نشطة تجري بين مصر وإسرائيل لزيادة عدد قواتها على الحدود مع غزة!

الدور الأمريكي في قصة الأنفاق

وكعادتها في كل ما يتصل بدعم إسرائيل بلا حدود، مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في تعزيز الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود. وفي تقرير نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية، فقد أوفدت أمريكا في نوفمبر 2007 اثنين من مساعدي كوندوليزا رايس لمعاينة منطقة الحدود المصرية مع غزة وتقييم مسألة الأنفاق، وقد جاء في توصياتهما أن على أمريكا أن تزود مصر بوسائل تقنية متقدمة تساعدها في الكشف عن الأنفاق وتدميرها. كما أوصى المندوبان الأمريكيان بتبني فكرة سبق لإسرائيل اقتراحها بأن تقوم مصر بحفر قناة موازية للحدود، وأن يتم بناء عوازل مائية تصل أساساتها إلى

أعماق بعيدة تحت الأرض، وأن تشترك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في تشكيل لجنة للأمن تتعامل مع جميع الأمور المتصلة بقضية التهريب وعبور الإرهابيين للحدود ومراقبة الحدود بشكل عام. ولكن إسرائيل اعترضت على تشكيل تلك اللجنة.

ومرة أخرى توفد الولايات المتحدة الأمريكية فريقاً من مهندسي الجيش الأمريكي إلى مصر في ديسمبر 2007 لتقديم المعونة الفنية والتدريب لمصر. وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت أنها تعتقد بأن على مصر أن تبذل جهداً أكبر في قضية منع التهريب عبر الأنفاق، وأنه رغم أن الولايات المتحدة استجابت لرغبة مصر الحصول على معونة فنية في هذا الصدد " إلا أن إرادة العمل مطلوبة أيضاً" ! وفي هذا الصدد صرح المبعوث الأمريكي إلى رفح عضو مجلس النواب ستيف إسرائيل [لاحظ الاسم] بأنه مع تزويد مصر بالمعدات التي يستخدمها الجيش الأمريكي، ومع استمرار الدعم الفني الأمريكي، فإن ذلك سوف يكون فارقاً مما يؤدي إلى إغلاق موضوع الأنفاق ويمنع العودة إليه عند نظر المعونات الأمريكية لمصر في الفترة القادمة".

وماذا عن معبر رفح؟

إن معبر رفح هو الوحيد الذي لا تسيطر عليه إسرائيل والذي يعتبر وسيلة أهل غزة الوحيدة للخروج منها والعودة إليها. ومن المعروف أن اتفاقية وقعت بين مصر وإسرائيل في 2005 لتنظيم مراقبة المعبر بعد انسحاب إسرائيل من غزة. وعقب استيلاء حماس على السلطة في غزة، فقد ترددت الأنباء عن تعاون مصر وإسرائيل في غلق المعبر خاصة بعد خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ولم يكن المعبر يفتح إلا في حالات استثنائية. وحسب ما جاء في نشرة بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تشغيل معبر رفح

والمعروفة باسم EUBAM بتاريخ 15 يونيو 2007 أن المعبر قد تم إغلاقه مؤقتاً بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية في القطاع، وأنه رغم ذلك فإن بعثة المشرفين الأوروبيين سوف تظل في المنطقة حتى تتمكن من إعادة تشغيل المعبر بسرعة حال أن يتقرر ذلك. وقد أوضحت إحصائيات تشغيل المعبر بأن أيام التشغيل طوال الفترة من 25 يونيو 2006 حتى 13 يونيو 2007 لم تتجاوز 83 يوماً فقط وأن عدد العابرين كان 165000 شخص.

وقد سمحت مصر بفتح المعبر وعبور 2200 فلسطيني من غزة لأداء فريضة الحج في يناير 2008 مما أثار حفيظة كل من إسرائيل ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية مدعياً أن تصرف مصر يضعف موقف السلطة. وكانت مصر بالاتفاق مع إسرائيل قد سمحت في أوائل 2007 بعبور 500 من أنصار فتح للعودة عبر المعبر إلى غزة بعد حصولهم على تدريب في الولايات المتحدة الأمريكية كما يشاع. ثم كان اجتياح أعداد كبيرة من الفلسطينيين للمعبر يوم 23 يناير 2008 بترتيب من حكومة حماس وذلك بعد أسبوع من حصار إسرائيلي كامل شل الحياة في غزة وحرمها من الكهرباء والوقود والغذاء وكل احتياجات الناس الضرورية.

أسئلة مهمة تبحث عن إجابات

لقد توقف العدوان الإسرائيلي على غزة ظاهرياً بعد أن استمر ثلاثة وعشرين يوماً وأوقع ما يقرب من 1500 شهيد وما يزيد عن 4000 جريح ودمر آلاف المنازل وهدم البنية التحتية وأدى إلى تلويث البيئة بالآثار الناتجة عن غازات انبعثت من قنابل فسفورية وغيرها من مقذوفات محرمة دولياً ، إلا لأغراض التجربة في أهالي غزة ومن على شاكلتهم، وتوقعات كثير من الأطباء والمختصين بأن تلك القنابل مخصبة

باليورانيوم مما ستظهر آثاره بعد فترات تطول أو تقصر وتؤدي إلى إصابة الآلاف بأمراض سرطانية وأخرى غير معروفة.

إن توقف إطلاق النار لا يمثل حلاً للمشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على الحدود مع غزة، ولم تزل حالة الحصار على غزة كما هي فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حول القطاع براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة، وحالة النشرذم الفلسطيني والانقسام بين الفصائل على حالتها.

كما أن تجاهل التعامل مع حكومة حماس في غزة لا يزال هو المسيطر على موقف إسرائيل والدول الأوروبية والولايات المتحدة. وحتى مصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل، فإن حصاراً مضروباً حول وفود حماس التي تأتي للقاهرة فلا يلقاها سوى السيد/ عمر سليمان ولا تتاح لهم فرص اللقاء وزير الخارجية أو غيره من المسئولين، ناهيك عن أن يلتقوا بالرئيس.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً من أصحاب القمة لم تخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام.

وتثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات:

أولها هل تظل مشكلة معبر رفح هكذا من دون حل وتظل مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية

مع مص وتلقي عليها أطنان المتفجرات مما أثر على سلامة كثير من المباني في رفح " المصرية " وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟

وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها ؟

وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟

وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعدتها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟

وهل يجوز أن تحرم حكومة حماس من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها ؟

وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صراحة من بروكسل في لقائها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين

أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا ترضى مصر أن تضع مصيرها بين أيدي الأوربيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

تعقيب 2024

نشر هذا المقال يوم 2009/1/23 في صحيفة "الوفد"، ونحن الآن يوم 2024/10/10 وبعد عام كامل من يوم 7 أكتوبر 2023 يوم "طوفان القدس" الذي أحيا القضية الفلسطينية بعد موتها منذ اتفاق "أسلوا" وما تبعه من تفجر العدوان الصهيوني على غزة ورفح وكل فلسطين النار تخبة، ثم العدوان الصهيوني على لبنان وسلسلة الاغتيالات التي طالت أمين عام حزب الله !

والحال كما كان منذ 1948 دولة بني صهيون تقتل وتدمر ما شاء لها القتل والتدمير، والسلطة الفلسطينية والقادة العرب والمسلمين تجتمعون حيثما يشاؤون لإصدار بيانات وقرارات لا يهتم بها غيرهم وهم يستعدون لمؤتمر قادم لشجب العدوان الصهيوني ولإصدار بيانات وقرارات جديدة من عينة "السلام الإستراتيجي"!!!!!!!! ولا حول ولا قوة إلا بالله .

https://youtu.be/zK49qi0tUsA?si=PBk1BD6UBhN_avrW

https://youtu.be/ITjcKEY1b0I?si=3Yf2sD0xMDBssl8o

https://youtu.be/LT5Bbvk-TWg?si=6-xQ5HZFtlBUJyYK

https://youtu.be/G2Rr7evw7Z4?si=bu5UFvqiEsHOXDOX

https://youtu.be/KACpoxlzk04?si=mYrGqLmfwylBX1UZ

لقراءة كتابي عن " إزالة الاحتلال الصهيوني وتحرير فلسطين" اضغط الرابط التالي:

دكتور علي السلمي – إزالة الاحتلال الصهيوني وتحرير فلسطين – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://www.youtube.com/live/PQdT9lh2b7M?si=xSCQ1KnYds3Jpoxg

2024/10/11

https://youtu.be/XTQ004bJpS4?si=pb0YMW5v4HoljRvR

https://youtu.be/olywvTQKm70?si=XTMk3yPNm2ZWwss5

وماذا بعد والصمت العربي والإسلامي والعالمي عن جرائم الاحتلال الصهيوني الذي يرتع

ويرتكب جرائم أعنف من الإبادة الجماعية؟؟؟؟؟

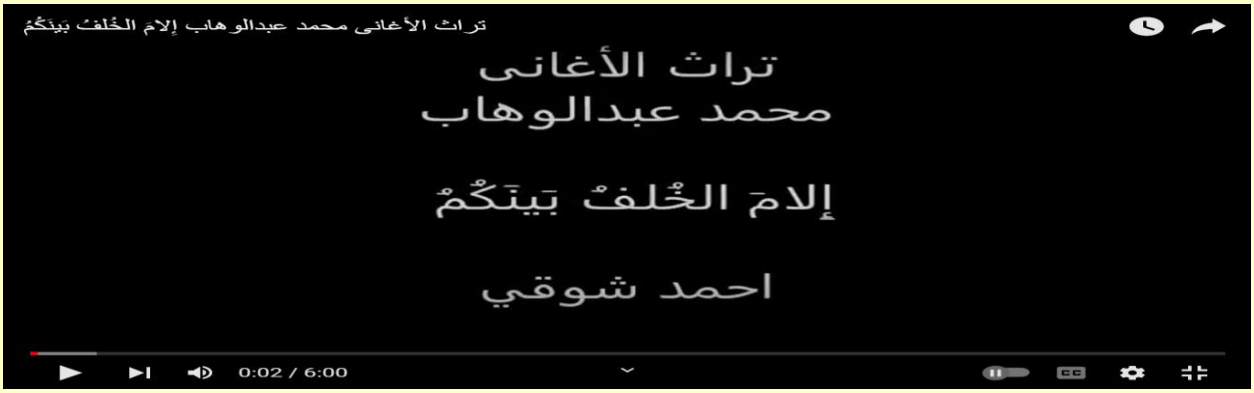

https://youtu.be/M_esB2w7vJw?si=P9JwVYNp7x7quuyr

3. وفقدت الكلمات معانيهـــــــــا !

حين نقرأ الصحف وتتابع وسائل الإعلام في مصر المحروسة تصدمنا حقيقة ساطعة كالشمس، ولكننا نتغافل عنها ، وهي أن كثيراً من الكلمات المتداولة على ألسنة الحكام والمسئولين قد فقدت معانيها ولم تعد تعكس المعاني الحقيقية التي كانت لها في يوم من الأيام.

وتظهر هذه الحقيقة حين نتأمل ما يصدر من تصريحات وبيانات على ألسنة الحكام وما ينبارون في إعلانه في مؤتمراتهم الإعلامية.

وقد التزم الوزراء والمسئولون على مختلف المستويات نهج الحكام الكبار وصاروا هم أيضاً ينبارون في استخدام كلمات ضخمة فخمة لوصف أعمالهم والإشادة بإنجازاتهم ويعاونهم في ذلك مساعدوهم والعاملون تحت إمرتهم، ويروج لها الإعلاميون المرتبطون بالحزب الحاكم.

ومن أكثر الكلمات شيوعاً في أيامنا هذه كلمة "تفعيل"، فترى المسئول الكبير ينفخ أوداجه ويعلن بكل ثقة أن الحكومة أو الوزارة أو أياً ما كانت الجهة التي يتحدث باسمها، قد قررت "تفعيل" نظام جديد أو قانون حديث أو ما شاء له أن يعد الناس بأنه قد استخار الله وقرر أن يضع ذلك النظام أو القانون أو غيره من قرارات موضع التطبيق بفعالية حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه. وفي أغلب الأحيان تكون النتيجة الفعلية لذلك "التفعيل" أن يتوارى الموضوع بعد أيام وينزلق إلى متاهة النسيان شأنه شأن آلاف القرارات والنظم والقوانين التي تزخر بها أضابير الأرشيف في مختلف قطاعات الدولة.

وبنفس المنطق ترى المسئولين ينشدقون بكلمة فخمة ضخمة أخرى هي "الإستراتيجية". فكلما تفاقمت مشكلة وزادت معاناة الناس من آثارها، وكلما تأكد الفشل الحكومي في تحقيق ما سبق أن وعدت الحكومة به الناس، يبرز إلى السطح مسئول همام ليعلن بكل ثقة أن الحكومة بصدد وضع "إستراتيجية" متكاملة للتعامل مع تلك المشكلة وكأنه يمكن أن تكون الإستراتيجية غير

متكاملة. والنتيجة المتوقعة دائماً أن المعنى المقصود بالإستراتيجية المتكاملة هو مجموعة من الشعارات الرنانة والتعبيرات الإنشائية تتشغل بها الصحف ووسائل الإعلام لفترة ثم يطويها النسيان.

ترى هل يعلم أحد كم مرة وضعت إستراتيجية لتطوير التعليم بمختلف مراحله؟

وكم مرة اعتمدت الدولة إستراتيجيات لتنمية الصعيد وتعمير سيناء؟ وهل يتذكر أحد أو يعلم مصير كثير من الإستراتيجيات التي كانت موضوعات لأحاديث وندوات ومؤتمرات في شتى المجالات من الصحة والعلاج إلى الصناعة وتنمية الصادرات مروراً بالتنمية الزراعية؟ حين أسمع مسئولاً يتحدث عن "إستراتيجية" ما ، أفوض أمري إلى الله وأعلم مقدماً أن هذا الموضوع محكوم عليه بالفشل والاندثار في طي النسيان.

وفي المجال الاقتصادي ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية نسمع ونقرأ عبارات كثيرة يلوكها المسئولون في أحاديثهم من نوع " الانحياز إلى محدودي الدخل" و" وصول الدعم إلى مستحقيه" و" مجانية التعليم" التي هي حق دستوري لجميع المصريين.

تلك العبارات يعلم قائلوها قبل غيرهم أنها لا تعني شيئاً ولا يقابلها الناس إلا بالسخرية وعدم التصديق، فقد اعتادوا مع سماعها أن تزيد أحوالهم المعيشية سوءاً وتنهار مقومات حياتهم من سكن غير صحي فضلاً عن تفاقم ما يلاقونه من العنت في تدبير تكاليف الحياة اليومية عند أقل المستويات المتصورة آدمياً، وصعوبات الحصول على الخدمات الأساسية التي يعانون في الوصول إليها من المرافق الحكومية في الصحة والتعليم والمواصلات.

إن المواطن الذي لا يجد ماء الشرب النظيف والذي يفتقد خدمات الصرف الصحي ويعيش مهدداً في كل لحظة بانهيار صخور الجبال ومخاطر خطوط الضغط العالي لشبكة الكهرباء التي اتخذ مسكنه العشوائي تحتها، والذي تحوطه وأولاده تلال القمامة والمخلفات من كل نوع، هذا المواطن لا يمكن أبداً تصور

أنه يصدق ما يقوله المسئولون من أنهم يهتمون بمشكلاته وينشغلون بتأمين احتياجاته، وأنهم جادون فيما يعلنونه من إستراتيجيات وتوابعها من الخطط والبرامج إلى آخر قائمة المسميات التي فقدت معناها .

وأذكر أن رئيس وزراء أسبق[2] طلع علينا بفكرة "البرامج" وأعلن وقتها عن وضع أربعة عشر برنامجاً يتعامل كل منها مع قضية محورية من قضايا التنمية الوطنية، ثم ما لبث أن نسيتها الحكومة وضاعت في سلة مهملات التاريخ، وكان من قبله رئيس وزراء خرج علينا بما أسماه "وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون" [3]صدرها بكلمة للرئيس مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد يوم 9 يناير 1997 قال فيها " هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على المصريين"، واليوم وقد انقضت ثلاثة عشر عاماً على هذا الكلام الزاهي، هل يستطيع أي مصري أن يدلني أين يقع وادي النيل الجديد وكم مصرياً خرجوا من أسر الوادي القديم إلى رحاب مصر كلها ؟

ومن الكلمات التي فقدت معناها كلمة " إنجازات " حيث ابتُذلت بشكل غير مسبوق وأصبحت فارغة من المضمون خاصة بعد أن أصدرت الحكومة[4] منذ عدة أسابيع كتابها الشهير الذي أطلقت عليه اسم " 60 إنجازاً في 60 شهر" وذلك احتفالاً بعامها الخامس في سدة الحكم. فقد احتوى الكتاب على إنجازات ما أنزل الله بها من سلطان من نوع "طفرات قياسية في الأداء التنموي" و" تحولات غير مسبوقة من أجل تحديث مصر وزيادة القدرة التنافسية" ثم " إنجازات تحققت على أرض الواقع لأول مرة" وكلها أشياء لم

[2] هو المرحوم دكتور عاطف عبيد

[3] هو المرحوم دكتور كمال الجنزوري

[4] هي حكومة دكتور أحمد نظيف

تصل إلى علم أغلبية المصريين ولم تنعكس بأي شكل على الواقع المرير الذي يعيشونه في ظل تفاقم الفقر والعشوائية وتردي الخدمات الأساسية وفقدان الأمل في مستقبل أفضل!

وفي حقل السياسة الخارجية توجد مجموعة من التعبيرات يستخدمها الحكام ومساعدوهم من السياسيين المحترفين من نوع "عملية السلام" و"الشرعية الدولية" وغيرهما من التعبيرات الفارغة التي تستخدم لمجرد إيهام المستمع أو القارئ أن هناك حركة يقومون بها هؤلاء الذين يتصدون للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي منذ ما يزيد عن ربع قرن من دون أن يتحقق أي إنجاز له معنى على أرض الواقع.

ويتابع المواطنون باندهاش كبير تلك العبارات التي تصف زيارات الرئيس للدول الخارجية بأنها "تاريخية" بينما لا يكاد الإعلام في تلك الدول يذكر شيئاً عنها! كما يندهشون وهم يتابعون أخبار زيارات الوزراء للدول الأجنبية وسيل الاتفاقات التي يوقعونها والاستثمارات التي ستهمر على مصر والخير العميم الآتي بفضل الزيارات الميمونة، ثم يعود الوزير من رحلته ليستريح قليلاً وينسى الناس أخبارها ويستعد هو لزيارة جديدة!

ولا تنتهي قائمة التعبيرات التي فقدت معانيها في بلادي فقد استهلكت كلمات "الديمقراطية" و"التعددية السياسية" و"المواطنة" و"الحراك السياسي"، كما ابتُذلت كلمات "التطوير" و"التحديث" و"إعادة التنظيم" و"إعادة الهيكلة" وأُفرغت من مضامينها بفضل ممارسات حزب يتحكم في العباد والبلاد منذ ثلاثين عاماً أو يزيد. ثم أضيفت مؤخراً عبارة تقول إن "عام 2010 سيكون حاسماً لتحديد مستقبل مصر"، وكل ذلك مما ينطبق عليه قول الحق تبارك وتعالى في سورة الصف "يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" [آية 2 و3]. وكان الله في عون مصر وأهلها ووفقهم في سعيهم لإعادة الاعتبار لتلك الكلمات. يناير 2024

تعقيب 2024

هذا المقال نُشر في صحيفة الوفد يوم 9 ديسمبر 2009 ونحن في شهر سبتمبر 2024 وما تزال تلك الكلمات (وغيرها) تبحث عن معانيها بغير طائل !!!!!!!!!!

الكاريكاتير مضاف وغير متضمن في المقال

ومن الكلمات التي زاد استخدامها في السنوات منذ 2014 كلمة (استراتيجية) التي تطلع علينا كل وزارة من الوزارات بعدد وفير من (الاستراتيجيات) ثم تنساها، فضلاً عما تصب علينا الحكومة من تلك الاستراتيجيات!!! وقد أصدرت كتاباً في هذا الموضوع بعنوان "مصر والاستراتيجيات الوطنيـــــــة"

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

مصر والاستراتيجيات الوطنية – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

ونضيف المزيد من الاستراتيجيات:

1. استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)
2. "أبرز التوجهاتِ الاستراتيجيةِ للاقتصادِ المصري للفترةِ الرئاسيةِ الجديدة"(2024-2030)
3. استراتيجية الحوسبة السحابية المصرية وفقا لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
4. استراتيجية تطوير البورصة المصرية
5. إستراتيجية تمكين المرأة 2030
6. استراتيجية مصر الرقمية للخدمات العابرة للحدود 2022-2026
7. استراتيجية الحكومة المصرية لتطوير القطاع الزراعي نحو تحقيق الأمن الغذائي

وفي ذات السياق كتب الزميل الفاضل أ.د. سامي عبد العزيز مقالاً في "المصري اليوم" هذا نصه:

كلمات فقدت معانيها ! !

سامي عبد العزيز

2017-02-09

سُئل "كونفوشيوس"، الحكيم الصيني الشهير: هل تستطيع أن تُصلح العالم؟ فأجاب: نعم، "إذا أصلحت اللغة التي يتحدث بها الناس"، ثم سُئل: "لماذا؟" فأجاب: "إذا لم تكن اللغة سليمة، فما يُقال ليس هو المقصود، وما يستحق الإنجاز لن يُنجز، وإذا لم يُنجز ما يستحق إنجازه، فإن الأخلاق والفنون تحل بهما الانحطاط، وإذا ما انحطت الأخلاق والفنون فالعدالة ستنحرف، وإذا ما انحرفت العدالة، وقف الناس مضطربين لا حول ولا قوة لهم. ولهذا، تجب التخلي عن الاعتباط فى القول، وهذا أمر يفوق فى أهميته كل أمر آخر"، فسلامة اللغة، من وجهة نظر "كونفوشيوس"، من سلامة المجتمع.

وفى البحوث العلمية، وفى إطار الحديث عن مناهج البحث وطرق التفكير، نعلم طلابنا وباحثينا فى المحاضرات الأولى أن "تعريف المفاهيم بدقة"، و"تحديد المقصود بالمصطلحات المستخدمة" هو جوهر البحث العلمي والتفكير المنطقي.. "كل مصطلح، وكل مفهوم، لابد أن يكون له إطار مرجعي يُستخدم فيه، وله دلالة يتفق عليها الباحثون والدارسون، وإلا تحول البحث العلمي إلى "كلام فى الفاضي"، و"دخان فى الهواء"، على حد تعبير أستاذنا جلال الحمامصي، رحمه الله.

والحقيقة أننا نعيش فى أزمة حقيقية، أزمة مردها عدم تعيير الكلمات التي نستخدمها عن مقتضى الحال، وافتقاد كثير من مصطلحاتنا معانيها الحقيقية.. خذ مثلاً على سبيل المثال كلمة "رؤية"، التي

أصبحت القاسم المشترك فى كثير من أحاديثنا عن التطوير.. كلمة "كونفوشيوس"، أصبحت بديلاً لأحلام اليقظة، رؤية سيادة الوزير الحالي هي أن يقوم بكذا، ورؤية الوزير الذى يليه أن يهدم ما بناه مَن سبقه.. الرؤية فى أصلها برنامج عمل، وخطوات محسوبة، وتوقعات مدروسة، ومنهج عمل تم تجريبه سابقاً وأثبت نجاحه.. الرؤية ليست رجماً بالغيب، وليست قفزاً إلى المجهول، وليست أمنيات "عيطة" نطلقها فى جلسة صفا ورونق.. الرؤية دليل على اليقظة وليس على النوم فى العسل.. الرؤية بصيرة، والرؤيا منام.. ونحن نستخدم الرؤية بمفهوم المنام والحلم.. الرؤية "حلم ليلة صيف"، على حد تعبير شكسبير.

مصطلح آخر فقد بريقه، ولم يعد له معنى، وهو "خبير"، أياً كان المجال الذى يُستخدم فيه هذا المصطلح.. عندنا الخبير الاستراتيجي الذى يفتى فى كل شيء، ويتحدث فى كل الموضوعات.. الخبير الموسوعي الذى تحق له أن يتحدث عنا، وأن يشرح لنا أبعاد المعضلة الكونية الخنفشاوية.. عدد مَن يظهرون فى وسائل الإعلام باعتبارهم خبراء يفوق عدد سكان مص.. لو لدينا "عشر" هذا العدد من الخبراء لأصبحنا فى عداد الدول المتقدمة.. الخبرة هي معرفة دقائق الأمور فى تخصص ما، الخبرة هي عدد سنوات العمل المركز والمكثف والمخلص فى مجال معين.. الخبرة ليست لقباً للتباهي، وليست كليشيه يتم إطلاقه على كل مَن هب ودب. الخبرة صفة تعلو على العلم.. الله هو "الخبير العليم"، الخبرة دائماً تعلو على العلم، الخبير مرتبة فوق مرتبة العالِم.. فما بالنا نزلنا بهذا المصطلح وجعلناه مرادفاً لكل مُدَّعٍ، ولكل جاهل لا يعرف الفرق بين "الألف وكوز الذرة"!!

"الحوار المجتمعي" مصطلح آخر فقد بريقه وفقد معناه.. نستدعى الحوار المجتمعي فى كل قضية حائرة لا نجد توافقاً عليها، دون أن نحدد مفهوم الحوار، ومفهوم المجتمعي.. "الحوار المجتمعي" ليس وظيفة مؤقتة، ولا حدثاً عابراً.. الحوار المجتمعي متطلب من متطلبات استمرارية المجتمع، وسلامته، وقيامه بوظائفه..

لا يتم اختزال المجتمع في مجموعة أشخاص جاهزين وتحت الطلب للتحدث عن المجتمع، ولا يتم اختزال أهميته في مواقف معينة.. الحوار المجتمعي يجب أن يكون مستمراً وحيوياً وبين الأفراد أنفسهم، وليس بين وكلاء عنهم.. وتتم معرفة اتجاهات هذا الحوار من خلال دراسات وقياسات الرأي العام.

"التفكير خارج الصندوق "مصطلح آخر، و«لبانة» يلوكها كثير من الناس عند الحديث عن التجديد والابتكار والبحث عن حلول للمشكلات.. التفكير خارج الصندوق يتطلب أولاً أن نجيد التفكير داخل الصندوق، وأن نستنفد كل الحلول الممكنة، وأن نكون على وعي بها.. التفكير خارج الصندوق لا يعني الشذوذ، ولا يعني التفكير غير الناضج، ولا يعني كل هذا الكم من "الانتكاسات" التي نسمع عنها كل يوم.. مَن يُرِد أن يكتب الشعر الحر ويتجدد في مجال الشعر، فلابد أن يجيد أولاً الشعر الكلاسيكي ويتمكن فيه.. لا تجدد مَن لا يعرف الأصول ولا الأساسيات..

أصلحوا لغتكم يرحمكم الله.

بالمناسبة تذكرت أغنية نزار قباني لنستمع إليها:

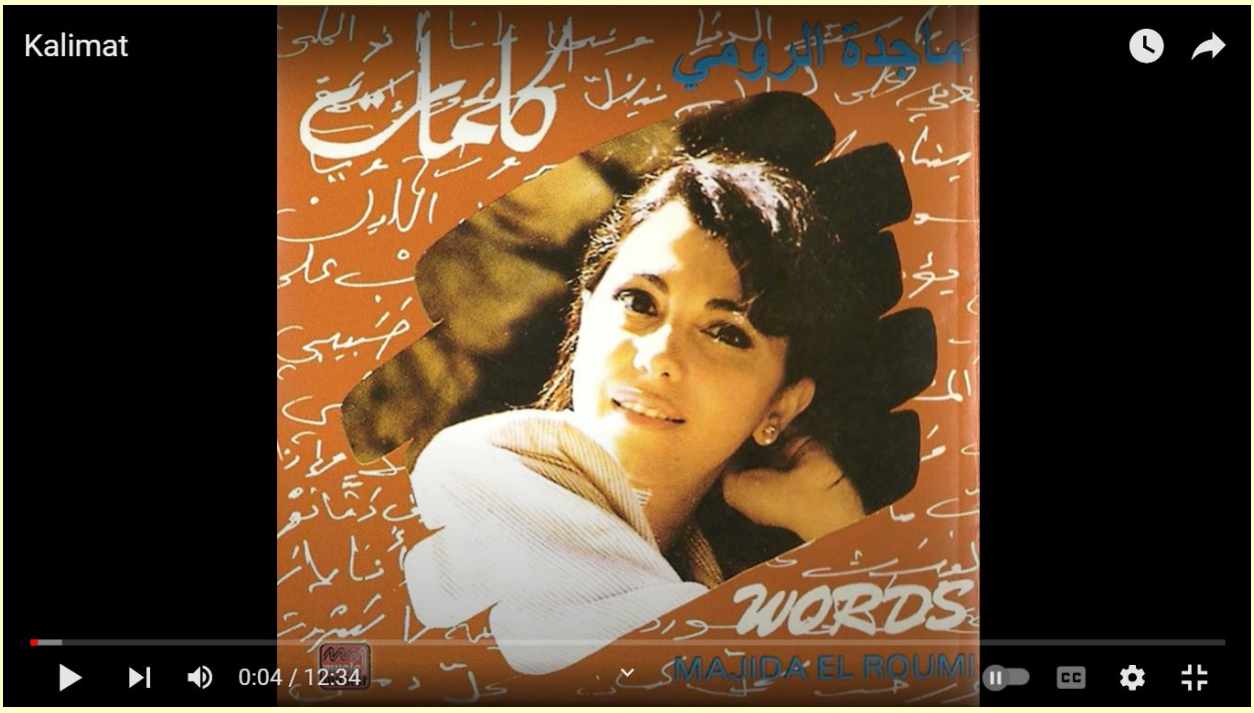

https://youtu.be/OMhGwLfMAfo?si=5nRDlJJAqnOyhnaF

4. ويبقى الحال على ما هو عليه ! ! !

يؤمن نظام الرئيس مبارك بمنطق الاستقرار وعدم التغيير في كل ما يعرض من قضايا ومواقف على كافة المستويات والمجالات باعتبار ذلك ميزة كبرى جنبت البلاد كثيراً من المشكلات. وإن كان الاستقرار من الأمور المحمودة في الأساس، إلا أن التزيد فيه بحيث يتحول إلى جمود وتوقف عن مسايرة متطلبات التطور والتقدم تحوله إلى نقمة وعقبة في سبيل انطلاق الوطن إلى آفاق تواكب حركة المتغيرات المحلية والعالمية.

ويشهد المصريون أن فترة الحكم الحالية هي الأطول والأكثر استقراراً، بمنطق أهل الحكم، في تاريخ مصر الحديثة من دون أن تبدو في الأفق احتمالات تغييرها في المستقبل المنظور.

كما يشهد المصريون أن هذا الحكم يميل إلى بقاء الأوضاع على ما هي عليه مهما كانت رغبة الناس في التغيير، ومهما كانت الدواعي الملحة لتغيير النظم والسياسات والأشخاص والأفكار كما هو الشأن في أغلب بلاد العالم التي تطورت وتقدمت وحققت لمواطنيها مستويات متعالية من رفاهة العيش ونعيم الحضارة والديمقراطية.

ويعلم المصريون أن ما وقع من تغييرات على مدار فترات رئاسة الرئيس مبارك الخمس منذ 1981 وحتى الآن لم تتم إلا بعد طول انتظار منهم، وبشكل يوحي بأنها كانت تصدر عن غير ترحيب من أهل الحكم الذين يفضلون بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

وإلى جانب فترات الرئاسة الخمس لرئيس الجمهورية، شهد المصريون وزراء طالت مدة بقاءهم في مناصبهم لما يقرب من ربع قرن! ويعاصر المصريون رئيساً أوحد لمجلس الشعب منذ عشرين عاماً. وعلى مدى الثلاثين عاماً الأخيرة في تاريخ مصر الحديثة عايش المصريون محافظين طالت مدة بقاءهم في مناصبهم لتتجاوز اثنتي عشرة سنة في حالات عدة. كما شهد المصريون رؤساء لمجالس إدارة المؤسسات الصحفية الحكومية [المسماة بالقومية] ورؤساء تحرير لتلك الصحف ظلوا في مناصبهم عشرات السنين.

وبنفس المنطق الساعي إلى الاستقرار يعيش المصريون منذ 1981 تحت حكم الطوارئ الذي يتجدد كل فترة بشكل أصبح تلقائياً تقريباً ولا ينتظر المصريون الخلاص منه في وقت قريب!

وبرغم المشكلات والسخائم والرزايا [على حد تعبير الرئيس الراحل السادات] التي تصيب الشعب نتيجة سوء أداء حكومة ووزراء الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً، فإن منطق الاستقرار يتيح لهؤلاء الوزراء البقاء في مناصبهم رغماً عن رغبة المواطنين في التخلص منهم. فلا يزال وزير الثقافة في منصبه على مدى يزيد عن العشرين عاما رغم كل أشكال الفشل التي تحققت على طول فترة شغله لهذا المنصب وآخرها سرقة لوحة زهرة الخشخاش وافتضاح الحالة المزرية للمتاحف المصرية وتردي مستويات تأمينها.

ولا يزال وزير الإسكان في منصبه رغم كل اللغط الذي دار حول تورط شركة يساهم فيها في عملية شراء جزيرة آمون بأسوان وتدخل الرئيس لوقف الصفقة.

ولا يزال وزير الزراعة في منصبه رغم الفشل المزري في توفير احتياجات البلاد من القمح والهيار زراعة القطن وتبديد ثروة الوطن من المحاجر، فضلاً عن افتضاح حالات نهب أراضي الدولة ومخالفة المشترين لشروط البيع وتحويلها إلى الاستثمار العقاري والسياحي بدلاً من الاستثمار الزراعي وهو ما تحتاجه البلاد.

ولا يزال وزير التضامن الاجتماعي في موقعه رغم كل أشكال الفشل وأزمات رغيف الخبز. ورغم فضيحة انهيار شبكة الكهرباء والالتجاء إلى قطع التيار عن مناطق كثيرة بسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي التي تصدر إلى إسرائيل بأسعار تقل عن السعر في السوق العالمي، فلا يزال المسئولون عن جريمة تصدير الغاز الطبيعي في مواقعهم.

وعلى الجانب السياسي فقد أصبح مفهوم الاستقرار أن يبقى الحزب الوطني الديمقراطي قابضاً على سلطة الحكم بكل الوسائل التي تشمل صياغة التشريعات واصطناع النظم والأدوات التي تيسر له الفوز

بالأغلبية في كل انتخابات تجريها حكومته. وبعد أن كان القضاة يشرفون على عمليات الانتخابات ووجد الحزب صعوبة في الفوز السهل بانتخابات 2005 تم إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات بموجب التعديلات الدستورية التي تم تمريرها في 2007 . وبعد أن كانت الانتخابات التشريعية تجري على مراحل وصادف الحزب الوطني الديمقراطي صعوبة في السيطرة على انتخابات 2005 وإنهاءها لصالحه بسرعة، كان التعديل الدستوري الذي قضى أن تتم الانتخابات في يوم واحد حتى تتمكن الحكومة من السيطرة على الموقف وإنجاز المطلوب في أقل فترة ممكنة.

ومنطق الاستقرار الذي يؤمن به أهل الحكم يكون الواجب على أحزاب المعارضة أن تستقر دائماً في جانب المعارضة ولا تتاح لها فرصة أبداً للانتقال إلى جانب الحكام. فالاستقرار يقضي أن يظل الحزب الوطني الديمقراطي في سدة الحكم إلى الأبد، وأن تبقى أحزاب المعارضة تعارض إلى الأبد !

وتتجلى فلسفة الاستقرار السياسي في اصطناع نظام انتخابي يضمن للحزب الوطني وحكومته استبعاد مرشحي الأحزاب والقوى السياسية من حلبة التنافس الانتخابي وذلك بالاعتماد على جداول انتخابية لا تعبر حقيقة عن أصحاب الحق والأهلية لمباشرة حقوقهم السياسية. بل نجح النظام الانتخابي في عهد الاستقرار في استبعاد المواطنين أنفسهم من العملية الانتخابية إلى الحد الذي شهدنا معه انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية لا يقبل عليها الناخبون ولا تتعدى نسبة المشاركين بالتصويت في أحسن الأحوال 10 – 15 % ممن لهم حق التصويت.

ووصل الاستبعاد من أجل الاستقرار إلى استبعاد جميع المصريين الذين يجوز لهم الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية إلا من يرشحهم الحزب الوطني الديمقراطي من أعضاء هيئته العليا التي تم تشكيلها عمداً بعد تعديل المادة 76 من الدستور في 2007 حتى يمكن للحزب ترشيح أحد أعضاءها لانتخابات الرئاسة في 2011 . وبذلك فقد تم استبعاد جميع المصريين غير المنتمين إلى أحزاب سياسية من التنافس على منصب

الرئيس، كما تتوقف فرص الأحزاب السياسية القائمة في الوصول بأحد أعضاءها إلى انتخابات الرئاسة في ضرورة حصول الحزب على مقعد واحد على الأقل في مجلس الشعب أو الشورى وبافتراض أن عضو الهيئة العليا المرشح قد مضى على عضويته عام على الأقل وأن يكون الحزب قد مضى على إنشائه خمس سنوات. وتلك الفرصة استثناء ينتهي بانتهاء انتخابات الرئاسة في 2011 !

ومن أجل البحث عن فرصة في انتخابات تشريعية نزيهة وحقيقية طالبت أحزاب الائتلاف، الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية، بضمانات انتخابية تمثل الحد الأدنى من مطالب الأحزاب والقوى السياسية ولا يثير تطبيقها أي مشكلات لنظام الحكم إن كان فعلاً يريد انتخابات نزيهة كما يردد رموزه. وتتركز الضمانات التي يطالب بها الوفد وشركاؤه في الائتلاف، ومعهم كافة القوى الوطنية الشريفة، في الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية المنقوصة وغير المشروطة، وتعديل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ليكون اختيار أعضاءها بعيداً عن تأثير السلطة التنفيذية والحزب الحاكم بالتالي. كما تتضمن الانتخابات إعداد جداول الانتخابات بناء على قاعدة بيانات الرقم القومي، واعتبار بطاقة الرقم القومي هي المستند الوحيد المعتمد في تحقيق شخصية الناخب. وتشتمل قائمة مطالب أحزاب الائتلاف على ضرورة أن تعين اللجنة العليا للانتخابات عضواً من الهيئة القضائية للإشراف على كل مجمع انتخابي، وأن تجرى عملية فرز الأصوات في ذات المجمع الانتخابي حتى لا يتم نقل صناديق الانتخاب من مقارها تفادياً لما يطرأ عليها من تغييرات أثناء رحلة الانتقال من مقر المجمع الانتخابي إلى مقر اللجنة العليا لإجراء الفرز!

وبرغم وضوح مطالب قوى المعارضة وبساطتها، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن فلسفة الاستقرار وبقاء الأحوال على ما هي عليه هي السائدة. فقد توالت التصريحات من رموز الحزب الوطني الديمقراطي أنه لا تغيير في نظام الانتخابات ولا مجال لإحداث تعديلات تشريعية قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة.

كما توالت الأنباء عن ترشيح الحزب الوطني لنفس الشخصيات التقليدية التي استمرت في مواقعها لسنوات طويلة بدءاً من رئيس مجلس الشعب دكتور سرور أو أقدم نائب في مجلس الشعب أ. كمال الشاذلي ، أو ترشيح الوزراء لعضوية مجلس الشعب وهو إجراء غير مسبوق في الديمقراطيات التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، ففي تلك الدول على الوزراء والمسئولين الراغبين في الترشيح أن يستقيلوا من مناصبهم حتى لا يكون هناك تعارض في المصالح، وحتى نمنع عليهم فرصة استغلال مناصبهم في السلطة التنفيذية للتأثير في مجرى الانتخابات واصطناع نتائجها لصالحهم.

والنتيجة أن المصريين يواجهون موقفاً غريباً، ففي الوقت الذي كان من المفترض أن يتعالى الحديث والحوار على كافة المستويات للبحث في صيغ تطوير الوطن والدخول إلى مستقبل أفضل، نرى أهل الحكم يؤكدون أن كل شيء باق من دون تغيير، ومن ثم فليس أمام المصريين سوى الانصياع للقول الشائع "يبقى الحال على ما هو عليه، وعلى المنضرر اللجوء إلى القضاء"، وفي هذه الحالة لا ملجأ أمام المصريين سوى الله سبحانه وتعالى فهو القادر الذي يغير ولا يتغير.

مساعد رئيس حزب الوفد

تعقيب 2024

نُشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2010/8/28 أي قبل 3 شهور من يناير 2011 ! وأُشهد الله أنه لم يُمنع ولا مُنع لي أي مقال في أي صحيفة أخري طوال فترة الرئيس الأسبق حسني مبارك عملاً بسياسته " الاستقرار" !

وعلى عكس "الاستقرار" الذي كان أيام الرئيس الأسبق مبارك، فإن المحروسة تشهد ومنذ 2014 حالات من التغيير السريع في كل مجالات الحياة، وعلى سبيل المثال:

1. ارتفاع مديونية مصر بسبب القروض الخارجية فقد بلغت ما يقارب 166 مليار دولار في 2024 .

2. ارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية على مدار الساعة!
3. تدني مستويات جودة التعليم قبل الجامعي والجامعي بشكل منتظم!
4. تدني مستويات الخدمات الصحية مع سوء حالة كثير من المستشفيات واختفاء كثير من الأدوية المهمة، وزاد على ذلك المبالغة في فرض أسعار خدمة نقل المرضى بعربات الإسعاف[5] بشكل غير مسبوق!
5. تراجع الصادرات المصرية وزيادة الواردات خاصة السلع الكمالية والاستفزازية!
6. التغيير المستمر في أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أسلوب "التعويم"!
7. السرعة الفائقة في إلغاء تشييد سد النهضة "الإثيوبي" وتفاقم مشكلة العجز المائي في المحروسة!
8. السرعة في منع زراعة الأرز وغيره من المنتجات الزراعية التي تحتاج معدلات كبيرة من مياه الري والالتجاء إلى استيرادها.
9. السرعة في بيع أصول الدولة المصرية وشركات قطاع الأعمال العام إلى مستثمرين من الأشقاء العرب والأجانب.

وإلى جانب تلك السرعة في مجالات غير محمودة، لا تزال المحروسة تحتفظ بسياسة الاستقرار التي سادت عهد الرئيس مبارك:

1. لا تزال الانتخابات المحلية معطلة!
2. لا تزال نصوص دستورية غير مفعلة!
3. لا تزال توصيات الحوار الوطني غير منفذة!

والله المستعان

---

[5] زادت من 8 صباحًا . . أسعار الإسعاف للخدمات غير الطارئة (نص اللائحة)[5] (masrawy.com)

كتابي عن "مصر ومبارك"

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

مصر ومبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/T9kjEe1JAXY?si=FP7nMhTglgm6wmNR

https://youtu.be/OqByfycVVM8?si=nYiBU3NA7Kfvytr6

10.يا أهل الحكم. تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم!

تتصاعد مشكلات الوطن يوماً بعد يوم، وتتكاثف سحب الغضب والإحباط بين جماعات وطوائف متزايدة من أبناء الوطن، وتتسارع حالات التنازع والتصادم بين الأفراد والمؤسسات ومختلف عناصر المجتمع بصور غير مسبوقة ولا مقبولة. والناس في مصر المحروسة قد فقدوا الثقة في كثير مما يصدر عن أهل الحكم من أقوال وتصريحات عن إنجازات لا يرونها ولا يشعرون بآثارها بينما لا تكف عن تكرار الحديث عنها مؤتمرات أهل الحكم ومجالسهم وحزبهم الحاكم منذ ثلاثين عاماً، ولا يمل كتابهم في الصحف الحكومية المسماة بالقومية من تسويد صفحات بأكملها في محاولات لتجميل أداء الحكومة وحزبها من دون جدوى.

وكان أبناء المحروسة قد صدموا، كالمعتاد، بما أسمته الحكومة "تعديلاً وزارياً" خرج بمقتضاه الدكتور مهندس يسري الجمل وزير التربية والتعليم ليحل بدلاً منه دكتور مهندس آخر هو أحمد زكي بدر رئيس جامعة عين شمس السابق وذلك من دون التفات إلى طبيعة مجال التربية والتعليم بكل ما فيه من تخصصات علمية وتقنيات تعليمية وتجارب مجتمعية تنشأ لها كليات وتحصل المتخصصون فيها على درجات الماجستير والدكتوراه، بل إن كثيراً من الدول المتقدمة تشترط ضرورة حصول المعلمين في المدارس على درجة الماجستير في التربية حتى يتسنى لهم الاستمرار في وظيفة "معلم"، فما بالنا بالوزير القائم على إدارة منظومة التعليم في البلاد لا يشترط فيه مثل هذا الشرط؟

وليس مجرد خروج وزير من الوزارة هو مصدر انعدام الثقة بين الناس وأهل الحكم، ولكن المثير للدهشة أن الأنباء التي يتلقاها الناس من وسائل الإعلام، ولا تنفيها الحكومة، كانت كلها تؤكد أن دكتور الجمل نجح في إقناع الحكومة بنظام الثانوية العامة الجديد وأنه قد حصل على تأكيد بأن الدولة سوف تخصص المبلغ المطلوب لتطبيق النظام اعتباراً من العام 2012/2011 وهو ما يصل إلى 2.5 مليار جنيه

حسب ما أوردته جريدة اليوم السابع يوم 19 أغسطس 2009، كما أشارت أنباء صحفية أن وزير التربية والتعليم المُقال كان قد تلقى تأكيداً من رئيس مجلس الوزراء في مكالمة هاتفية يوم 20 يوليو الماضي تفيد تجديد الثقة به وحثه على الانتهاء من مشروع الثانوية العامة الجديد للتقدم به إلى مجلس الشعب في الدورة البرلمانية الجديدة ، التي بدأت في شهر نوفمبر الماضي، .

حينما يسمع الناس في مصر ويقرؤون ويشاهدون مثل تلك الأنباء، أليس من حقهم أن يفقدوا الثقة بكل ما يصدر عن تلك المصادر الحكومية حين يفاجئون بإقالة الوزير الذي كان حتى أسابيع قليلة محل الرضا التام، وذلك من دون أي تفسير !

وكانت كلمات المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أكثر وضوحاً في تفسير أسباب انعدام ثقة الناس في الحكومة حين صرح أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب يوم الاثنين الرابع من يناير 2010 ، وبحسب ما أوردته صحيفة الوفد يوم الخامس من يناير ، أن مصر في حاجة إلى وزراء سياسيين يعرفون كيف يتعاملون مع المواطنين ولديهم الإحساس بشعور الناس. ويؤكد المستشار الملط في حديثه أن الحكومة تخلق أزمة ثقة بينها وبين المواطنين بسبب كثرة التصريحات الوردية للوزراء التي لا تتحقق على أرض الواقع، وكذلك بسبب عجز بعض المسئولين عن التعامل مع الإعلام بشفافية، وعجز بعض أجهزة الدولة عن تسويق قرارات عادلة تمس المصلحة العليا للبلاد وإحساس المواطنين بتجاهل بعض المسئولين لهمومهم ومواجعهم. وبدلاً من أن يناقش أهل الحكم تلك الأقوال الصادرة عن رئيس أكبر جهاز رقابي في مصر والمخول قانوناً بتقييم أداء الحكومة ، يتعرض الرجل لاتهامات بأنه خرج عن دوره كرقيب ومارس دور المعقب السياسي، وأن الجهاز الذي يرأسه يجب أن يعتمد على المنهج العلمي في الرقابة المالية ! وكان هذا الهجوم صادراً عن "المهندس" رئيس لجنة الخطة والموازنة الذي لم

يستطع اكتشاف العلاقة بين "الرقابة المالية" و" تقييم الأداء الاقتصادي" للحكومة وما يترتب على تدني العائد الاقتصادي لما تنفقه الحكومة من آثار سياسية !

ومع التصاعد في مشكلات المواطنين ومعاناتهم ترتفع حدة الانتقادات الصادرة ضد الحكومة من المعارضين من الأحزاب والقوى السياسية والمفكرين وقادة مؤسسات المجتمع المدني، وتزداد معدلات الاحتقان الشعبي وتنتشر الوقفات الاحتجاجية وأشكال الرفض العام لسياسات الحكومة منطلقاتها الفكرية المحابية بالنمار لقوى السوق الرأسمالية والتي يروج لها مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المتقاربين مع أهل الحكم.

وعلى الجانب الآخر، تستمر مصادر أهل الحكم في رفض تلك الانتقادات موجهة كل أسلحتها الهجومية على معارضيها متهمة إياهم بالمبالغة وإنكار الإنجازات والصيد في الماء العكر لتأليب المواطنين ضد حكومتهم الذكية والحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً .

وتتردد على ألسنة أهل الحكم مقولة" الذي يده في الماء ، يقصدون المعارضين ، ليس كالذي يده في النار "وهم يشيرون إلى أنفسهم وينبأكون على ما يعانونه في سبيل هذا الشعب الناكر للجميل .

وفي ردي على أحد رموز الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قلت له " لما لا تحاول حزبكم التخفف من تلك المعاناة التي يكابدها منذ ثلاثين عاماً وتخرج من النار كي يتمتع بوضع يديه في الماء المثلج ويمارس دور المعارضة لفترة ولو قصيرة ؟" .

ويردد أهل الحكم دائماً أن المعارضين يبالغون فقط في تصوير المشكلات ولا يقدمون حلولاً ! وتقول لهم إن المعارضين تحت أصواتهم في طرح الحلول ورسم طرق تحقيقها والتي تتوقف في الأساس على اعتراف الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بضرورة تطوير نظام الحكم بما يسمح بتداول السلطة من خلال الاحتكام إلى الشعب في انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء، وذلك للمفاضلة بين البرامج التي يطرحها

المنافسون. ولأن أهل الحكم يدركون تماماً أن بضاعتهم هي الفاسدة ، على عكس ما صرح به الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من أن بضاعة الأحزاب المعارضة رديئة ، فإنهم يخشون المواجهة الصريحة في انتخابات تعتمد على نظام القائمة الحزبية وليس الدوائر الفردية، كما أنهم يجعلون اللجنة العليا للانتخابات تحت هيمنة السلطة التنفيذية، ويرفضون اعتماد قاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد الجداول الانتخابية وتحديثها ، وينابعدون ، وهم أصحاب الحكومة الذكية ، عن تطبيق تقنيات المعلومات الحديثة في جميع مراحل العملية الانتخابية درءاً للتزوير والتلاعب في الأصوات واستخراج النتائج. كما يصر الحزب الحاكم على إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في يوم واحد من أيام الأسبوع المعتادة وذلك عكس الاتجاه العالمي في الدول الديمقراطية بإجراء الانتخابات على مراحل تستغرق عدة أيام وأن تكون في أيام عطلة نهاية الأسبوع حتى يتمكن المواطنون من المشاركة والإدلاء بأصواتهم من دون عنت أو إرهاق.

لقد طرح حزب الوفد برنامجه الانتخابي الجديد داعياً إلى "عرض تعديلات دستورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسي القائم إلى نظام برلماني يعيد توزيع السلطة ويوسع قاعدتها ، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام، بينما تختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها" . كما يدعو برنامج الوفد الانتخابي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة" .

إن رسالة الوفد إلى الأمة أننا "نحن جميعاً مواطنون أصحاب دار ولسنا مجرد مقيمين على ضفاف النهر، والمسؤولية لا تقوم إلا على حرية الاختيار" . لذلك نقول لأهل الحكم إن انفرادكم بالرأي والقرار

واستئثاركم بالسلطة على مدى ثلاثين عاماً ورفضكم الحديث الدائم عن الإصلاح الدستوري والتطوير الديمقراطي وتجاهلكم لآراء المخلصين من أبناء هذا الوطن الحريصين على أمنه وتماسكه، كل ذلك لن يمنع من حدوث التغيير الذي يطالب به الناس مهما طال الوقت ويومها لن تجدي التجاهل أو التعالي.

وأقول لكم بكل الصدق يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم حتى تدركوا خطورة ما أنتم ماضون فيه، وحتى تكتشفوا أن هناك بدائل أخرى وبضاعة أجود من بضاعتكم يتمناها الناس وأنتم تمنعونها عنه. يا أهل الحكم جربوا أن تكونوا يوماً في صفوف المعارضة!

والله المستعان.

دكتور علي السلمي – عضو الهيئة العليا للوفد

تعقيب 2024

نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2010/9/1 أي قبل "ثورة 25 يناير 2011 بما يقل عن خمسة شهور بأيام قليلة واضطرار الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك للتنحي عن منصبه!!! ومرت السنوات والأيام وها نحن في منتصف عام 2024 أي بعد 13 عاما وبضعة شهور من "ثورة يناير 2011" فهل تغيرت مصر، وفي أي اتجاه ؟؟؟

تغيرت مصر، ولكن في اتجاه الأزمات واخطرها الأزمة الاقتصادية التي ضربت مصر في 2023. وقد أدى ذلك إلى قيام الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري بتخفيض قيمة الجنيه.

وقد تراجعت قدرة البلاد على تحمل الديون، مع استمرار نقص النقد الأجنبي في مواجهة زيادة مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي وغياب التدابير لتعزيز احتياطي النقد الأجنبي، الفساد، والنقص المزمن في الغذاء والدواء، وإغلاق الشركات، والبطالة، وتدهور الإنتاجية، والاستبداد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وسوء الإدارة الاقتصادية الصارخ، كل ذلك ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية في المحروسة!

عجز الميزان التجاري

يقدر متوسط فاتورة استيراد مصر من الخارج بنحو 90 مليار دولار مقابل صادرات إجمالية (سلعية وبترولية) بنحو 52 مليار دولار من بينها 35 مليار دولار صادرات سلعية، بمتوسط عجز 38 مليار دولار في الميزان التجاري، بدون احتساب أقساط الديون وفوائدها .

وأخذ الميزان التجاري مسارًا متذبذبًا في الفترة من 2014 إلي 2023، ليسجل ذروة له عام 2014-2015 عند 39.1 مليار دولار؛ بسبب تراجع حصيلة الصادرات السلعية لتراجع حصيلة الصادرات البترولية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول العالمية. وفي 4 أكتوبر 2023، أكد البنك المركزي المصري أن عجز الميزان التجاري لمصر شهد تحسنا ملحوظا خلال العام المالي 2022-2023

أزمات الدين الخارجي

خلال الفترة من 2014 إلي 2024 تضاعف إجمالي الديون الخارجية المستحقة على مصر. حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي بنهاية الربع الأول من العام 2023 نحو 165.4 مليار دولار. وكشف البنك المركزي المصري، أن قيمة الديون الخارجية المستحقة السداد من جانب مصر، تساوي نحو 29.229 مليار دولار خلال عام 2024 .

تبلغ خدمة الدين المصري من أقساط وفوائد الديون حوالي 42.3 مليار دولار خلال العام 2024، وهي أعلى فاتورة على الإطلاق مطلوب سدادها في عام واحد، بعد أن قفز الدين الخارجي إلى نحو 165 مليار دولار واحتياطي نقدي لا يتجاوز 35.2 مليار دولار.

مشروعات البنية التحتية

يرى بعض الاقتصاديون أن الحكومة أنفقت الكثير من الأموال المقترضة على مشروعات لن تولد بسرعة العملة الأجنبية التي تحتاجها . هذه المشروعات العملاقة كان لها الأثر الإيجابي في رفع معدلات

النمو والتشغيل بعد التباطؤ الاقتصادي بين عامي 2011 و2015 مما أدى إلى رفع معدلات الاستثمار. إلا أن هذه قطاعات لا تسهم بشكل مباشر لا في زيادة الصادرات ولا في تخفيض الواردات، وهو ما انعكس على استمرار العجز في الميزان الجاري دون تغيير كبير منذ تبني برنامج صندوق النقد في نهاية 2016.

الاقتصاد العسكري

الشركات المملوكة للجيش معفاة من الضرائب، حيث ينص القانون على ألا تدفع القوات المسلحة ضريبة القيمة المضافة على السلع والمعدات والآلات والخدمات والمواد الخام اللازمة لأغراض التسلح والدفاع والأمن القومي. ويمثل الجيش ما بين 1.5 إلى 2 في المئة من الاقتصاد المصري (2.39 مليار دولار إلى 4.46 مليار دولار). والواقع أن أحد الشروط الرئيسية لقرض صندوق النقد الدولي الذي حصل عليه في 2016 بقيمة 3 مليار دولار يتلخص في إصلاح البنية الإدارية لهذه الكيانات، وإلغاء إعفاءاتها الضريبية، وتوفير فرص متكافئة للقطاع الخاص.

بيع الأصول العامة

في 12 نوفمبر 2023، أعلن رئيس الوزراء المصري، أن مصر تستهدف طرح 32 شركة ضمن برنامج الطروحات الحكومية، وقال إنه تم التعاقد مع مؤسسة التمويل الدولية كمستشار استراتيجي لبرنامج الطروحات يتضمن تجهيز 50 شركة حكومية للطرح. وتستهدف مصر زيادة مساهمة القطاع الخاص بنسبة 65% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الثلاث سنوات المقبلة.

وفي 10 يناير 2024، حددت الحكومة نحو 61 شركة حكومية جديدة من بينها عدد من البنوك ستقوم الحكومة بطرحها سواء للبيع لمستثمر استراتيجي أو طرح حصص منها بالبورصة المصرية بهدف تفعيل وثيقة ملكية الدولة، وتوفير سيولة دولاريه في ظل أزمة العملة التي تعاني منها مصر حاليا.

في 13 فبراير 2024، قال وزير المالية المصري، إن بلاده تستهدف عوائد تصل إلى 6.5 مليار دولار من برنامج الطروحات الحكومية بنهاية عام 2024.

صفقة رأس الحكمة

في 24 فبراير 2024، وقعت مصر، عقدا لتطوير مشروع رأس الحكمة بشراكة إماراتية، على أن يستقطب المشروع استثمارات تزيد قيمتها عن 150 مليار دولار خلال مدة تطوير المشروع، تتضمن 35 مليار دولار استثمارا أجنبيا مباشرا للدولة المصرية خلال شهرين. قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، إن تلك الصفقة من شأنها أن تخفف ضغوط السيولة الخارجية وتسهل تعديل سعر الصرف.

عجز الموازنة

توقع صندوق النقد الدولي، أن يرتفع عجز الموازنة المصرية إلى 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الحالي، من 6.4% في العام المالي الماضي، وسيكون هذا أكبر عجز في الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ العام المالي 2015 – 2016. من المتوقع أن يتقلص الفائض الأولي إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2023/2024، من 2.3% العام الماضي.

تضخم الأسعار

احتلت مصر وفقا للبنك الدولي المركز الأول في الدول الأكثر تضررًا من تضخم الغذاء في نهاية 2023، كما شهدت ارتفاعات مثالية في المؤشرات العامة للتضخم خاصة في أسعار الغذاء، بسبب الخفض المثالي لقيمة الجنيه مقابل الدولار منذ 2016 وارتفاع فاتورة واردات الغذاء. في 10 اغسطس 2023، واصل معدل التضخم السنوي في مصر، ارتفاعه مسجلًا مستوى قياسيا جديدا عند 36.5% في يوليو 2023، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع أسعار قسم الطعام والمشروبات بنسبة 68.2 %.

وجاء التضخم نتيجة استمرار نفس العوامل المسببة لزيادة سعر السلع والخدمات محليًا خلال الشهور الماضية، وأبرزها ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية عالميًا، وانخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وتحجيم الاستيراد.

خفض التصنيف الائتماني

قامت وكالات التصنيف الائتماني الثلاثة التي تراقب الديون السيادية لمصر بتخفيض تصنيفاتها خلال الأزمة، وأصبحت توقعاتها لتغيرات التصنيف المستقبلية سلبية. في 21 أكتوبر 2023، خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، تصنيف مصر السيادي بالعملة الأجنبية والمحلية إلى "B-" من "B" مع توقعات مستقرة. وقالت ستاندرد آند بورز إن التخفيض يعكس التأخير المتكرر في تنفيذ الإصلاحات النقدية والهيكلية في البلاد، من بين عوامل أخرى.

في 4 نوفمبر 2023، خفضت وكالة فيتش تصنيف مصر الائتماني على المدى الطويل بالعملات الأجنبية إلى "B-" هبوطا من "B"، مشيرة إلى زيادة المخاطر على النمويل الخارجي وارتفاع في الديون الحكومية.

في 19 يناير 2024، غيرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للديون الحكومية المصرية إلى سلبية بدلا من مستقرة. في حين أبقت الوكالة على تصنيف مصر الائتماني عند Caa1.

أزمة الدواء

تفاقمت أزمة توافر الدواء بشكل كبير بسبب أزمة الدولار، التي دفعت المصانع للعمل بـ 60% من طاقتها الإنتاجية في ظل نقص المواد الخام المستوردة وإقبال بعض المواطنين على شراء كميات كبيرة من الأدوية التي لم تعد تتوفر بالشكل الطبيعي، وهو الأمر الذي يدفع الأدوية التي بدأت في الظهور للاختفاء مرة أخرى خلال فترة وجيزة.

وكانت الحكومة المصرية قد أصدرت وثيقة بعنوان " سياسة ملكية الدولة"

لقراءة الوثيقة اضغط الرابط التالي:

وثيقة سياسة ملكية الدولة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/1-iP4nn1lJE?si=FDxo7oP9mJ_2dJ6k

https://youtu.be/AdPlv-JmJSU?si=WcHcvnwI_U1TzFD4

خاص صندوق النقد يطالب مصر ببذل مجهود أكبر لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة

خبير للعربية: تخفيض مستهدف برنامج الطروحات الحكومية في مصر بفعل الاضطرابات[6]

طالب صندوق النقد الدولي مصر ببذل مجهود أكبر لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة ويشمل هذا تسريع برنامج الطروحات الحكومية.

وفي هذا السياق، قال رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية، محمد ماهر، إن برنامج الطروحات الحكومية في مصر يعود لتصدر المشهد في الوقت الحالي بعد التغير في موقف الصندوق بشأن الأولويات للدولة المصرية.

[6] صندوق النقد يطالب مصر ببذل مجهود أكبر لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة(alarabiya.net)

وأضاف في مقابلة مع قناة "العربية"Business ، أن القيمة المستهدفة لبرنامج الطروحات الحكومة أكثر توضعا من السابق ويعود للواقعية في ظل التطورات الجيوسياسية في المنطقة والتي تشهد حالة من عدم الاستقرار ما يدفع المستثمرين لبدائل أخرى عن أسواق المال من العقارات.

وأوضح أن صفقة رأس الحكمة، وبعض المشروعات العقارية من مشروع مجموعة طلعت مصطفى في الساحل الشمالي، ساهمت في تصدر المشهد بدلا من برنامج الطروحات خلال الفترة الماضية، في ظل مخاوف عدم التسعير الجيد للأصول المصرية في الوقت الحالي الذي يشهد المزيد من الاضطرابات على مستوى المنطقة.

وأشار إلى أن عودة وزارة الاستثمار في الحكومة الجديدة قد يدفعها إلى تنفيذ أحد الطروحات الحكومية بهدف إثبات جديتها على تنفيذ البرنامج بالمدى القصير.

وبين أن تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية مع تنفيذ جزء منها في البورصة المصرية سيكون له تأثير إيجابي على السوق والذي يشهد تحركات إيجابية بعد مطالب صندوق النقد بأن يكون سعر الصرف أكثر مرونة.

وكانت مديرة صندوق النقد قد طالبت الحكومة المصرية في فبراير الماضي بعدم التسرع في بيع حصص في الشركات الحكومية في ظل التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وكانت الحكومة المصرية قد خفضت أهداف برنامج الطروحات هذا العام إلى جمع نحو 1.5 مليار دولار هذا العام عبر بيع حصص في شركات وأصول تمتلك الدولة حصصا لها مقارنة مع مستهدفات سابقة كانت تصل الى 6.5 مليار دولار.

وقد تمكنت مصر من بيع أصول منذ عام 2022 بنحو 5.6 مليار دولار في 14 شركة وذلك على الرغم من إعلان برنامج طموح تضمن حصص في 35 شركة كان من المخطط أن تنتهي منه في منتصف عام

2024، بل ومع تعيين مؤسسة التمويل الدولية كمستشار لبرنامج الطروحات تم رفع عدد الشركات إلى 50 شركة على أن ينم الانتهاء منها في نهاية عام 2024 مع تضمين قطاعات جديدة في مقدمتها المطارات والاتصالات.

_https://youtu.be/kuLI4daYUNM?si=39uR63pul4laOYP

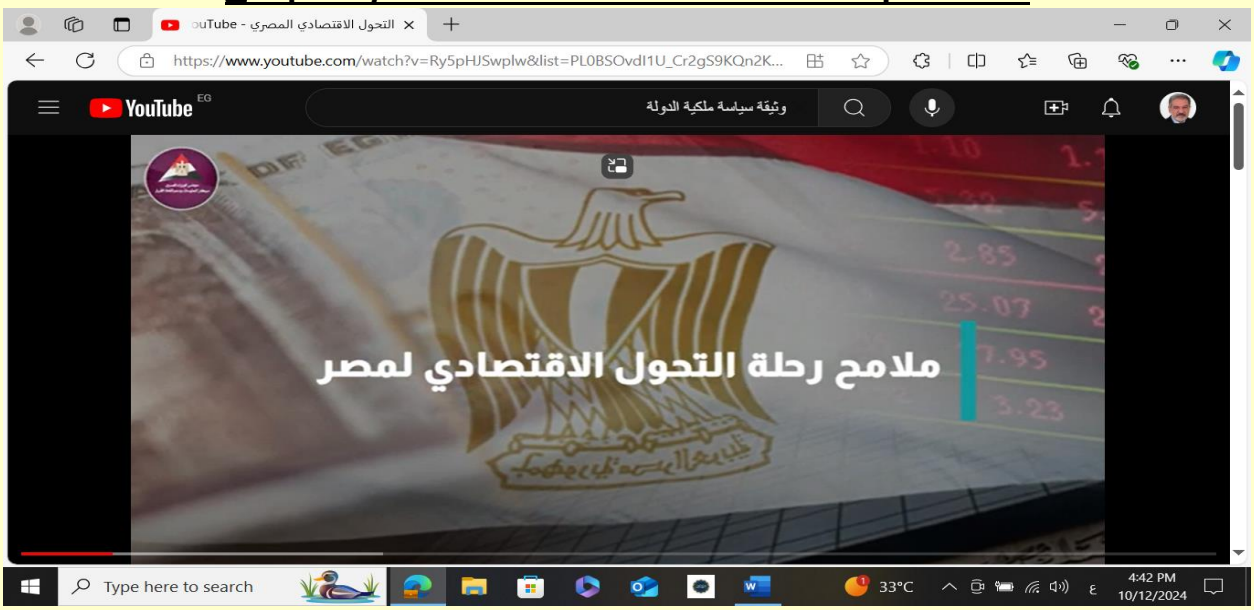

https://youtu.be/Ry5pHJSwplw?si=h1Kd_JTCfsrMGnAI

https://youtu.be/oStqatJMYCQ?si=0kdzZ4lo8cxdzdsf

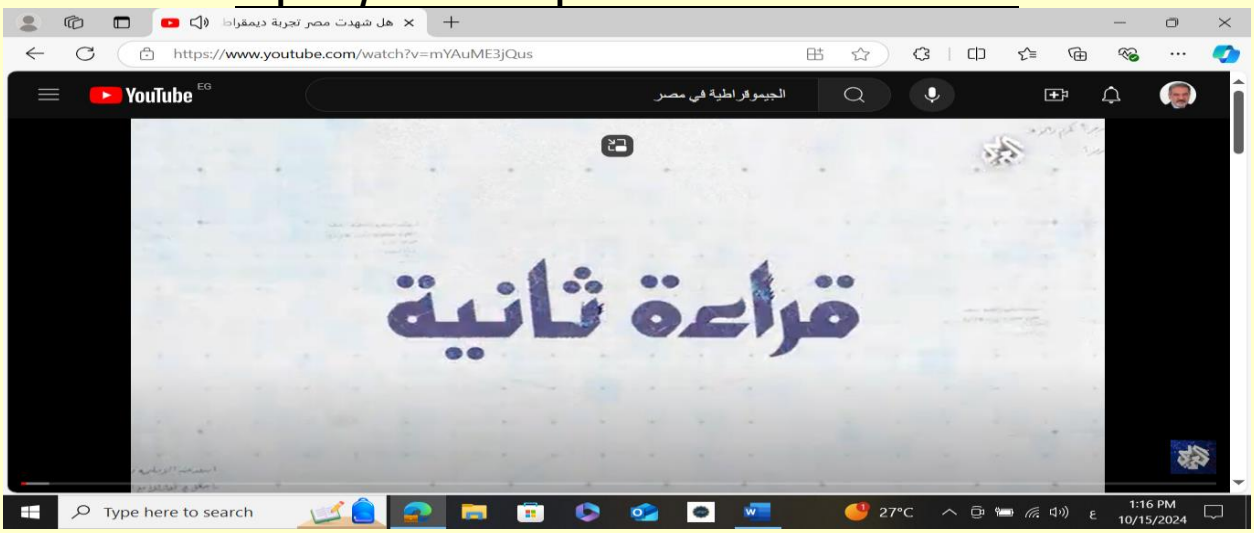

https://youtu.be/mYAuME3jQus?si=qLTxCVT58zlskcF5

https://youtu.be/wJBta0dESx0?si=QNtufwFYuJq7oGld

وقفة سؤال

يا أهل الحكم في مصر لما لا تتأملون في قول الحق سبحانه وتعالي

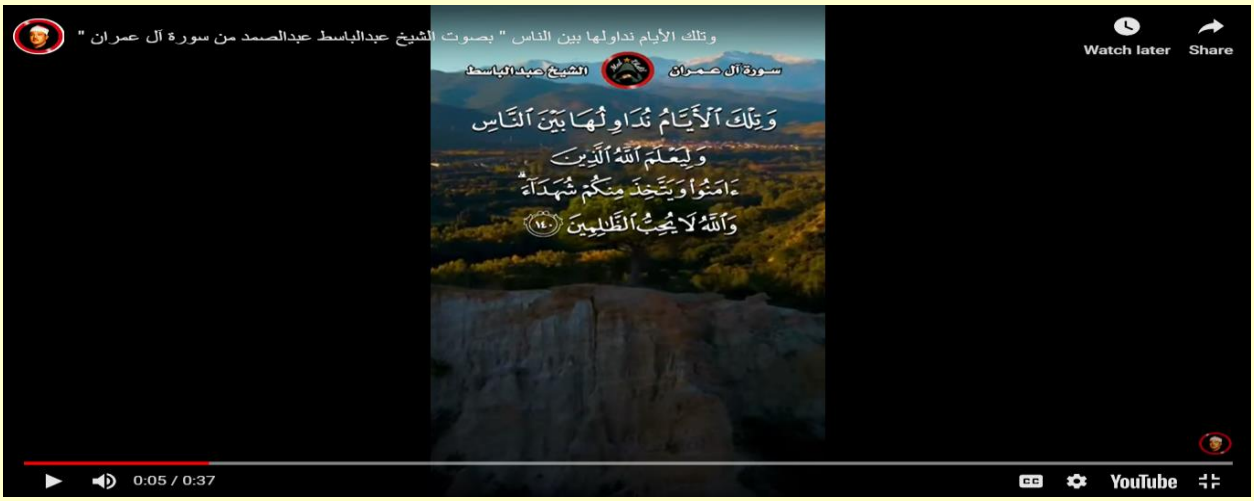

https://youtu.be/0_gukuAkclU?si=MfYSDtaw8k9gDZZq

https://youtu.be/dIYZMwho8dU?si=bol9m03KzaSPmFwP

11. الملفات المنسية. . . .عند الحكومة الذكية !

ينعم المصريون بنعمة كبرى اختصهم الله سبحانه وتعالي بنسبة وافرة منها دون عباده في مشارق الأرض ومغاربها، تلك هي نعمة النسيان. فالمصريون ينسون بسرعة، فهم ينفعلون ويثورون لمختلف الأمور والقضايا، ثم تراهم ينسون أو يتناسون تلك الأمور والقضايا، ويعودون إلى ممارسة حياتهم بكل ما فيها من مشكلات ومصاعب.

ويشترك في ظاهرة النسيان معظم المصريين حكاماً ومحكومين، فالحكام يصرحون صباح مساء بما سوف يفعلون وما سيحققون من إنجازات ومشروعات ستجعل المحروسة نمراً اقتصادياً إفريقياً لا ينازعها في ذلك سوى جنوب إفريقيا وذلك من باب التواضع ودرءاً للحسد. والمصريون من المحكومين يطالعون ويسمعون ويشاهدون ثم يكتفون بمصمصة الشفاه والانصراف إلى حال سبيلهم وهم يتذمرون بنكات لا تجاريهم في خفة ظلها وسرعة ابتكارها شعب آخر. ونتيجة لهذه القدرة على النسيان تتراكم ملفات مهمة في أدراج مكاتب الوزراء والمسئولين لتصبح من التراث المصري يورثه الآباء للأبناء، نعرض لثلاث ملفات منها اليوم.

الملف الأول – الاحتكار وصناعة الحديد

تابع المصريون بحماس شديد مناقشات تعديل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والتي جرت في مجلس الشعب في شهر يونيو الماضي قبل أيام معدودة من انتهاء دورة عمله وبدء إجازته السنوية. وكانت تلك المناقشات قد انتهت بإضافة المادة 26 والتي تفرض نصف العقوبة التي أقرها القانون على من يتقدم ببلاغ عن قيامه أو مشاركته أو علمه بممارسة احتكارية، وهو الأمر الذي أثار دهشة الجميع إذ أنه لا يعقل أن يتقدم شخص ما ليعترف بارتكابه أعمالاً احتكارية ويعرض نفسه طواعية لغرامة ضخمة تصل إلى 150 مليون جنيه!

وبهذه المناسبة يتساءل الناس في المحروسة – وأنا منهم ومعهم – عن مصير التحقيق الذي طلبه وزير التجارة والصناعة من جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة لبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ ويثير ذلك التساؤل شجون المصريين حين يسترجعون تصرفات بعض رجال الأعمال الذين ناسبوا الحكومة ، مع الاعتذار لأغنية الراحل عبد المنعم مدبولي الشهيرة في مسرحية ريا وسكينة ، فقد ظهر على الساحة الاقتصادية المصرية وفي غفلة من الزمن من يسيطر على أهم وأكبر شركات إنتاج الحديد في البلاد بعد أن تمكن من الاستحواذ على شركة الدخيلة التي كانت مشروعاً مشتركاً بين المال العام والجانب الياباني، وذلك بطريقة غير مفهومة، بالنسبة لي على الأقل ، ونسي المصريون هذا الملف!

وفي محاولة للتذكير بهذا الملف المنسي، كان واجباً أن نعود إلى قراءة قانون " حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية" رقم 3 لسنة 2005 ، والذي أنشئ بموجب المادة رقم 11 منه جهاز تحمل ذات اسم القانون كي يمارس مهاماً تنتهي باتخاذ التدابير الواردة به حيال المخالفين الذين يمارسون أعمالاً من شأنها تقييد المنافسة ومثل ممارسات احتكارية يمنعها القانون. والغريب في هذا القانون أنه يجعل مهمة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خارج نطاق اختصاص الجهاز المنشأ وفقاً له، ويرمي بمسئولية تلك الحماية وذلك المنع على المحتكرين أنفسهم بالدرجة الأولى، ثم على المواطنين المتضررين مما يعتقدون أنه تقييد للمنافسة أو ممارسة احتكارية.

إن القانون يخص جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، المفترض أن يكون إيجابياً في رصد حالات تقييد المنافسة وممارسة الاحتكار ، في دور سلبي هو تلقي الطلبات باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات عن حالات تقييد المنافسة وممارسة الاحتكار، ثم الأمر باتخاذ إجراءات حددها القانون إن اتضح للجهاز صحة ما جاء بتلك الطلبات. والمعنى، أنه إن لم يتلق الجهاز

إخطاراً بطلب فحص حالة معينة، لن يبادر الجهاز بذاته بفحص تلك الحالة مهما كانت شدة تقييدها للمنافسة ووضوح نزعتها الاحتكارية.

كذلك لن يتحرك الجهاز من تلقاء ذاته مهما حدث من حالات استحواذ، أو اكتساب أي أصول، أو حقوق ملكية، أو انتفاع، أو أسهم، أو إقامة اتحادات، أو دمج شركات، أو الجمع بين إدارة شخصين أو أكثر والتي حددها القانون باعتبارها مؤشرات على إمكانية حدوث تقييد للمنافسة أو ممارسة الاحتكار، إلا أن يأتيه طلب أو إخطار من شخص ما يفيد وقوع تلك الأحداث.

ويلاحظ أنه على الرغم من أن القانون قد حدد في مادته الرابعة أن الشخص الذي تزيد حصته على 25% من تلك السوق يكون قادراً على إحداث تأثير فعال على الأسعار أو حجم المعروض منها دون أن تكون لمنافسيه القدرة على الحد من ذلك، وبرغم أن أحد أهم منتجي الحديد في مصر يعلن صراحة في إعلانات تبث على قنوات التليفزيون أنه يسيطر على 39% من السوق المصري، وبرغم أن وزير التجارة والصناعة كان قد طلب من الجهاز فحص ملف هذا المنتج، إلا أنه وبعد مرور أكثر من عام على ذلك الطلب، لم يصدر الجهاز تقريره في هذا الشأن. من جانب آخر، لم نسمع شيئاً عن نتيجة التحقيق في البلاغ الذي تقدم به النائب مصطفى بكري إلى النائب العام السابق يتهم فيه أحد عز باحتكار ما يزيد عن 50% من صناعة الحديد في مصر!

وحتى لو صدر قرار من مجلس الجهاز يثبت مخالفة الشخص الصادر بشأنه طلب إجراء التقصي والبحث، أو الشخص مقدم الإخطار بشأن اكتسابه أصول، أو حقوق ملكية، أو انتفاع، أو أسهم، أو إقامة اتحادات أو اندماجات.. إلى آخر الأمور المنصوص عنها في الفقرة 2 من المادة 11 من القانون، أي ثبوت وجود حالة تقييد للمنافسة أو حدوث ممارسة احتكارية، فإن أقصى ما يستطيع الجهاز هو، وحسب المادة رقم 20 من القانون، تكليف المخالف بتعديل أوضاعه وإزالة المخالفة فوراً، أو خلال فترة زمنية

تحددها مجلس إدارة الجهاز وإلا وقع الاتفاق أو التعاقد المخالف للمادتين [6،7] من القانون باطلاً . ومن الغريب أن القانون جعل سلطة الجهاز في إزالة المخالفات ووقف الممارسات المحظورة ، سواء فوراً أو بعد الفترة الزمنية التي تحددها مجلس إدارة الجهاز ، جوازيه وليست وجوبية .

ومن أخطر ما جاء في هذا القانون أنه حظر رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها بالنسبة للأفعال المخالفة للقانون إلا بطلب كتابي من رئيس الوزراء بصفته الوزير المختص حسب القانون [أو من يفوضه] . ولا شك أن هذا القيد يقلل كثيراً من احتمالات تفعيل القانون في حالات ثبوت المخالفات حيث يكون رئيس الوزراء مقيداً باعتبارات حزبية وتوجيهات سيادية عليا قد تغل يده عن ممارسة هذه السلطة .

من جانب آخر، وعلى الرغم من أن المادة رقم 10 من القانون تجيز لمجلس الوزراء تحديد سعر بيع منتج أساسي أو أكثر لفترة زمنية محددة بعد أخذ رأي الجهاز، إلا أن مجلس الوزراء لم يلجأ لاستخدام هذا الحق رغم الارتفاع المتصاعد في أسعار حديد التسليح والأسمنت بغير مقتضى حسب رأي الخبراء، وعلى الرغم من التأثيرات الضارة لذلك الارتفاع على مجمل صناعة التشييد والبناء والتنمية العقارية، ومن ثم التأثير السالب على مجمل حركة الاقتصاد الوطني .

ومن المفيد الإشارة إلى أن مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والذي يتكون من خمسة عشر عضواً يضم في عضويته أعضاء ممن لهم مصالح تتنافى مع الحياد المفترض فيمن يقوم على الفصل في قضايا مهمة مثل تحديد ما إذا كانت هناك شبهة تقييد للمنافسة أو ممارسات احتكارية .

ذلك أن تشكيل المجلس يضم ثلاثة من المتخصصين وذوي الخبرة من دون أن يشترط عدم اتصالهم بمصالح عمل أو تقديم استشارات أو غير ذلك بمجالات الأعمال التي تقع في نطاق القانون، كما يضم ثلاثة أعضاء يمثلون منظمات لرجال الأعمال وهم المخاطبون بهذا القانون في الأساس ولا يتصور وجود من يمثلهم في

مجلس إدارة الجهاز المنوط به منع الاحتكار. وعلى الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة رقم 12 من القانون تنص أنه "لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يشارك في المداولات أو التصويت في حالة معروضة على المجلس يكون له فيها مصلحة أو بينه وبين أحد أطرافها صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة أو يكون قد مثل أو يمثل أحد الأطراف" ، إلا أن هذا القيد ليس كافياً حيث يستطيع العضو ذو المصلحة الاتصال بالأعضاء الآخرين ومحاولة التأثير عليهم وإن انسحب من حضور الجلسات التي تنظر فيها حالة له بها صلة.

ومع تعقد الملف وتداخل المصالح وتشابكها، يكون النسيان فضيلة كبرى تجعل الجميع ينعمون براحة البال ولو مؤقتاً إلى أن تقع كارثة تعيد الملف مرة أخرى إلى الأضواء لفترة ثم تخبو كالعادة وتجد لنفسه مكاناً آمناً في أحد أدراج بعض المسئولين.

الملف الثاني – زيارات الرئيس الخارجية

مع كل الاحترام والتقدير للجهد الخارق الذي يبذله الرئيس في زياراته للدول الخارجية ونشاطه المتصل في لقاءاته برؤساء الدول التي يزورها ومباحثاته مع كبار المسئولين فيها، إلا أن ظاهرة النسيان تمتد لكي تطوي ملفات تلك الزيارات وما يصاحبها عادة من إعلان توقيع اتفاقات وتصريحات ببدء مشروعات وتنمية علاقات سوف تحيل اليابس أخضراً في أرض المحروسة وتنهي مشكلتها وتضعها في مصاف الكبار.

لقد قام الرئيس خلال الشهور السبعة الأولى من 2008 بإحدى عشر زيارة شملت حضوره القمة الإفريقية التي انعقدت في طرابلس [ليبيا] في شهر يناير، ثم قام بزيارة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في شهر فبراير. وفي شهر مارس كانت زيارته الأولى إلى بولندا، ثم أتبعها بعد أيام قليلة بزيارة روسيا. وشهد شهر إبريل زيارتين قام بهما الرئيس إلى كل من ألمانيا وفرنسا. وزار الرئيس إيطاليا في شهر يونيو. أما شهر يوليو الماضي فقد كان حافلاً بالزيارات الخارجية للرئيس إذ التقى

الرئيس الفرنسي ساركوزي للمرة الثانية هذا العام إبان مشاركته في القمة التي انعقدت في باريس لإعلان قيام "الاتحاد من أجل المتوسط"، ثم بعد أقل من أسبوعين زار الرئيس إيطاليا للمرة الثانية وعقد جلسات مباحثات مع رئيس الوزراء بيرلسكوني، وكانت آخر زيارات الرئيس في شهر يوليو تلك التي زار فيها جنوب إفريقيا وأوغندا في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي.

وفي جميع تلك الزيارات يصحب الرئيس الوزراء المعنيين بالموضوعات التي يتم بحثها مع المسئولين في تلك الدول، كما يصاحب الزيارات الرئاسية ويعقبها سيل من تصريحات المسئولين المصريين وكتابات رؤساء تحرير الصحف الحكومية، الذين يصاحبون الرئيس في تلك الزيارات، عن الإنجازات التي تحققت والنتائج الباهرة التي أمكن التوصل إليها، وسرعان ما يطوي النسيان كل ما قيل، لنبدأ الضجة الإعلامية من جديد مع زيارة جديدة للرئيس.

الملف الثالث – القمح

من أخطر الملفات التي تثار عادة في أعقاب تلك الزيارات قضية الزراعة والقمح على وجه الخصوص، إذ يصرح المسئولون في أعقاب الزيارات الرئاسية بأنه تم الاتفاق على زراعة آلاف الأفدنة من أراضي الدولة المضيفة بالقمح لحساب مصر، وآخر تلك التصريحات ما أعلنه وزير الزراعة الأسبوع الماضي عن بحث هذا الموضوع أثناء زيارة الرئيس لأوغندا وما تقرر من سفر وفد مصري رفيع المستوى إلى أوغندا في منتصف سبتمبر القادم لبحث التفاصيل! كذلك تمثل مقترحات زراعة القمح في دول خارجية موضوعاً طريفاً لبعض الوزراء في أعقاب زياراتهم لبلاد العالم، وكان وزير أسبق للتموين قد اقترح استئجار أراض في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر، ورئيس سابق للوزراء زار رومانيا واقترح أيضاً زراعة القمح هناك.

أما عن مشروعات التكامل مع السودان وملايين الأفدنة التي ستزرع قمحاً فحدث ولا حرج. وقد جاء في كلمة د. أحمد نظيف في ختام اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا المصرية السودانية، وأنا أنقل هنا عن الموقع الرسمي لمجلس الوزراء على شبكة الإنترنت، تأكيده على أن تنم قبل يناير القادم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المزمع إنشاؤها، وأن تحتفل بندشين تلك المشروعات على أرض الواقع في اجتماع العام القادم الذي نتمنى سيادته أن ينعقد في السودان. !

وكما ينسى المصريون، ينساهم العالم وتتجاوزهم أمم لم يكن لها من قبل شأن يذكر. ولله الأمر من قبل ومن بعد!

تعقيب 2024

نشر هذا المقال في 2008/2/8 بصحيفة "الوفد" ونحن الآن في 2024/10/10 ولاتزال عبارة نجيب محفوظ "آفة حارتنا النسيان" سائدة!

القانون المعدل

لقراءة نص القانون اضغط علامة PDF

في نهاية المطاف فإن كافة الملاحظات التي جاءت في مقالنا القديم لا تزال صحيحة ! ! ! !

https://youtu.be/PwdEVwObyHs?si=PB31631Jm3hnY9hj

https://youtu.be/XJ3ZJJNoduc?si=ZJRBvmn5VFZUOsi6

https://youtu.be/8U9MPJKK_PE?si=kb71T-Bw_hT9_rTU

12. قضايا مهمة في تطوير التعليم

أولاً: تطوير المنظومة الوطنية للتعليم

إن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية وإن كان شرطاً ضرورياً لقيام نظام متميز للتعليم في المجتمع، إلا أن ذلك ليس شرطاً كافياً، إذ أن توفر عنصر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية في نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية.

وتتحدد الرؤية المقترحة لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وليس التركيز فقط على بعضها ، كالثانوية العامة ، وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق المتطلبات التالية:

1. ترابط عمليتا التعليم والتعلم على مدى حياة الإنسان، والأخذ بمفهوم " التعلم مدى الحياة"، ومن ثم ضرورة تمكين وسائل وفرص التعليم المستمر والمتجدد وعدم الانحصار في سنوات الدراسة النظامية أو ما يعرف ب " التمدرس" .
2. مواكبة نظم وآليات ومناهج التعليم والتعلم للتطورات العلمية والمعرفية وضمان التواصل بين خريجي المنظومة التعليمية ومصادر المعرفة المتجددة .
3. حفز عناصر المنظومة التعليمية للمشاركة في حركة التطوير المعرفي والإضافة إلى الرصيد الإنساني المتجدد من العلوم والمعارف.
4. تكامل نظم ومناهج وآليات التعليم في تعظيم القدرة على تدريب الإنسان للوصول إلى المعرفة بصورة مستقلة، أي دعم قدرات التعلم الذاتي.
5. يجب أن يسهم التعليم في بناء المهارات الفكرية للإنسان من حيث القدرة على النقد، والإبداع وتحليل المشكلات ومهارات التفكير الخلاق.

6. الربط بين تكوين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية حتى يستطيع المتعلم استثمار معارفه في حل المشكلات وأداء متطلبات الأعمال التي يعهد بها إليه.
7. توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.
8. استثمار المنظومة التعليمية لكافة الفرص العلمية والمنجزات التقنية وفرص التأهيل والتدريب والموارد الموجودة في المجتمع، والحرص على التفاعل الوثيق والارتباط التام بين النظام وبين المجتمع وتطوراته.
9. تناسب الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية مع الأنشطة والعمليات المختلفة التي يجب على المنظومة مباشرتها حتى تحقق الأهداف المناسبة لاحتياجات المستفيدين.
10. مشاركة أصحاب المصلحة في المنظومة التعليمية وتوجيه فعالياتها وتصحيح مسارها إن انحرفت عن تقديم الخدمات اللازمة لهم بمستويات الجودة والكفاءة المرغوبة.
11. توضيح دور أصحاب المصلحة في تقييم مستوى جودة وكفاءة المنظومة التعليمية، ومن ثم بناء مجموعة من المعايير والآليات التي توضح مدى نجاحها في تحقيق أهدافها بالقياس إلى رغبات المستفيدين، وبالمقارنة بمستويات الأداء والإنجاز في نظم التعليم الأكثر تقدماً وتطوراً.

ثانياً: إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم

تنشئ "الهيئة الوطنية للتعليم" بقانون خاص وهي مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شؤون التعليم، وتضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتختص هذه الهيئة بما يلي:

1. وضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته وتحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
2. متابعة تصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية شاملة مستويات التعليم المتعددة [التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي]، ومجالاته التخصصية [تعليم عام / تعليم تقني]، على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية بعد حوار مجتمعي حقيقي، ثم يجري إصدارها من مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بعد حوار مجتمعي مماثل ثم الرجوع إلى المجلس والحصول على موافقته، بحيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الشطحات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.
3. إقرار الهيكل التعليمي الرئيسي من حيث المراحل وعدد سنوات كل مرحلة والبناء العام للمؤهلات العلمية وعلاقاتها المتداخلة، وتأكيد آليات التنسيق بين مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي، والتعليم العام والتقني.
4. تصميم الصورة الكلية المستهدفة للمنظومة التعليمية لخدمة الاحتياجات الحالية في المجتمع، وإعداد الخطط المستقبلية لتطويرها وتنمية قدراتها بما يتوافق وتوقعات زيادة الطلب على تلك الخدمات وتنوع الاحتياجات وتغيرها مع حركة المجتمع وتطلعات أفراده وطوائفه.
5. تصميم آليات التنسيق والتربيط بين عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، وترويج أنماط المشاركة وطرح مبادرات الدمج بين عناصر المنظومة كلها أو بعضها بهدف تكوين كيانات تتوفر لها القدرات المناسبة وتكون أقدر على تقديم خدمات أفضل بتكلفة اقتصادية ومستويات جودة لا تتوفر للكيانات الصغيرة والهامشية.

6. إصدار "الإطار الوطني المؤهلات National Qualification Framework .
7. تحديد أسس الأطر العامة واستراتيجيات التنمية المعرفية.
8. تحديد أسس ومحاور بناء المناهج وفلسفة التعليم وتكوين الطلاب بما يتوافق والتوجهات الوطنية ومبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنة للإنسان المصري.
9. وضع المعايير الرئيسة للتعليم شاملة توصيف مؤسسات التعليم الجامعي والعالي وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشائها وتشغيلها ومقوماتها الرئيسية.
10. وضع معايير وتقنيات تقويم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد.
11. الإشراف على وضع خطة وطنية للتطوير العلمي والتقني في مؤسسات المنظومة الوطنية للتعليم، وجعل هذا التطوير جزء أساسي في الممارسة الفعلية لتلك المؤسسات وفي هياكلها البشرية وأساليب تقديم الخدمات نظم وآليات تشجيع الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية ذات العلاقة على المشاركة في تطوير وتحسين برامج إدارة المنظومة التعليمية.
12. الإشراف على خطة وطنية لإعادة صياغة المناهج والمقررات في كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمي القدرات الفكرية للطلاب.
13. حفز وضع برامج وطنية لتأكيد القيم والأخلاقيات المهنية في مجالات المنظومة التعليمية.
14. حفز إعداد خطط متكاملة لتنمية القيادات الإدارية في المجالات التعليمية وتأهيل مديري تلك المؤسسات والمسئولين في مواقع الإدارة وتخصصاتها المختلفة بها على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.

15. حفز إعداد خطط وبرامج شاملة لتوفير فرص التدريب والتنمية والتعليم المستمر لمختلف العاملين في المهن التعليمية والتربوية.
16. تطوير نظم للحوافز الإيجابية والسلبية لعناصر المنظومة التعليمية من الأفراد والمؤسسات، وإدارة نظم الحوافز بموضوعية تامة وبترابط مع نظم الاعتماد وقياس جودة الأداء.
17. تحديد معايير الترخيص والاعتماد ومنح الشهادات التي تجيز لعناصر المنظومة ممارسة أنواع محددة من الخدمات التعليمية والتربوية وفق المعايير والضوابط المنصوص عنها في قرارات الترخيص أو الاعتماد أو الإجازة.
18. تحديد المعايير التي ينبغي على مقدمي الخدمات التعليمية ومختلف عناصرها الالتزام بها من حيث نوعيات الخدمات المصرح بها لكل مستوى من مقدمي الخدمة، وأساليب تقديم الخدمات للمستفيدين، وضمان الوصول إلى الخدمات بيسر وبدون معاناة للطلاب واحترام حقوقهم وذويهم في تلقي الخدمة بأحسن الأساليب، وكذا تحديد أساليب تقدير رسوم المستويات المختلفة من الخدمات التعليمية.
19. اقتراح وصياغة القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وتشغيل المؤسسات من عناصر المنظومة التعليمية، وتحديد الأشكال القانونية المسموح بها، والشروط الواجب توفرها في القائمين عليها، ومصادر التمويل والضوابط الكفيلة بضمان كفاءة وجدوى خدماتها وتأمين سلامة الطلاب والمعلمين وغيرهم من المتعاملين معها.
20. يتم توحيد المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية والمجلس الأعلى للمعاهد العليا والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي في مجلس واحد بمسمى "المجلس الأعلى للتعليم" يتبع "الهيئة الوطنية للتعليم" للتنسيق بين مؤسسات المنظومة الوطنية للتعليم، ويُصدر مجلس إدارة الهيئة

الوطنية للتعليم قراراً بتحديد مجالات عمله وتشكيله ومعايير اختيار اعضاءه والتأكيد على صفته كمجلس تنسيقي ليس له صلاحيات تنفيذية.

ثالثاً: دمج الوزارات المختصة بالتعليم

1. في ضوء التنظيم المقترح للمنظومة الوطنية يتم توحيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة بمسمى "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتكون هي الأداة التنفيذية لتطبيق الرؤية الجديدة للمنظومة التعليمية وتفعيل قانون التعليم الموحد وقانون التعليم العام من دون أن يكون لها تعديل أو تبديل أي منهما .
2. تختص "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" بتنفيذ الاستراتيجية العامة للتعليم التي تحددها "الهيئة الوطنية للتعليم" وتهتم أساساً بالمهام التالية:

2.1. تصميم نظم وآليات متابعة أداء عناصر المنظومة وقياس مستويات الجودة والفعالية، ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة لمختلف أنواع الخدمات وتقرير أنواع الجزاءات على المخالفين.

2.2. تخطيط برامج توفير وتنمية الموارد البشرية والمعرفية والتقنية اللازمة لكفاءة تشغيل عناصر المنظومة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنظيم الاستفادة من تلك البرامج لمن تتوفر فيهم الشروط من أفراد ومؤسسات، وتأكيد التوظيف الإيجابي الفعال للخبرات العلمية والقدرات المهنية المكتسبة من عمليات التدريب والتنمية المتواصلة.

2.3. توفير آليات التدخل للمساندة في حال تعرض بعض عناصر المنظومة الوطنية لمشكلات أو مخاطر تهدد بتوقفها عن الأداء أو تعوق قدراتها على تقديم الخدمات بالمستويات المحددة.

2.4. توفير الإمكانيات اللازمة لدعم المنظومة الوطنية للتعليم والقيام بالوظائف المحورية التي لا ينبغي لأي مؤسسة من مؤسسات المنظومة أن تقوم بها منفردة، مثال ذلك إعداد وتطوير المناهج

والمقررات، وتطوير أساليب التقويم والاختبار، وتعميق تكوين المهارات الإبداعية لدى الطلاب ،والدراسات والمسوح الشاملة للحالة التعليمية في البلاد، والإيفاد في بعثات خارجية لتأهيل وتدريب كوادر متميزة من المعلمين والخبراء التربويين، والاستثمار في المراكز التعليمية المتخصصة عالية التكلفة مثل مراكز تطوير تقنيات التعليم وغير ذلك من مجالات تحتاج إلى قدرة الدولة وإمكانياتها .

2.5. تنظيم العلاقات بين عناصر المنظومة الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص وتوزيع الأدوار بينها بما يحقق التكامل والتناسب مع طاقات وإمكانيات كل طائف .

2.6. تنفيذ كافة المهام التي توكلها إليها "الهيئة الوطنية للتعليم".

3. يجري الفصل بين دور وزارة التعليم باعتبارها قائمة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وبين تقديم الخدمات التعليمية ذاتها ، حيث تتولى المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية على اختلاف مستوياتها تقديم الخدمات التعليمية وفق المعايير والبرامج والتوجهات التي تحددها الهيئة الوطنية للتعليم وقواعد قانون التعليم والقانون الموحد للتعليم العالي وذلك حسب نظام "التعهيد" الذي يتوافق مع نظام المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP . وتقوم وزارة التعليم أو الوحدات المحلية المختصة بشراء أماكن للطلاب الذين يستوفون شروط الحصول على "منحة تعليمية" من الدولة، وفي هذا السياق تتولى الوزارة أو الوحدة المحلية سداد الرسوم التعليمية للمؤسسات التي يتم التعاقد معها لتسكين طلاب المنح التعليمية.

رابعاً: إنجاز قانون جديد للتعليم

يشمل مشروع القانون الموحد جميع عناصر منظومة التعليم الجامعي والعالي المكونة من:

1. الجامعات والمعاهد العليا الحكومية

2. الجامعات والمعاهد العليا الخاصة
3. الجامعات والمعاهد العليا الأهلية
4. فروع الجامعات والمعاهد العليا الأجنبية في مصر
5. مؤسسات التعليم قبل الجامعي
6. المجالس العليا المختصـــــــــة
7. هيئات ومراكز تنمية الموارد التعليمية وإعداد وتنمية قدرات أعضاء هيئات التدريس والباحثين والقيادات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي،
8. كما يتضمن كل ما يتعلق بالجامعة/المعهد وجامعاً لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى.
9. إدماج قانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في قانون التعليم الجامعي والعالي الموحد

وفي هذا السياق نرى أن يتم تغيير النصوص التالية في القانون الحالي للهيئة رقم 82 لسنة 2006

- تعدل المادة رقم 1 لتصبح تبعية الهيئة لمجلس النواب بدلاً من تبعيتها لرئيس مجلس الوزراء تأكيداً لاستقلالها وعدم خضوعها لتأثير السلطة التنفيذية.
- يضاف إلى نص المادة رقم 2 " وعلى فروع الجامعات غير المصرية أن تثبت حصولها على الاعتماد من جهة معتمدة دولياً".
- يعدل البند 10 من المادة رقم 3 الذي ينص على " الترخيص للأفراد ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ممن تتوافر فيهم الشروط والمواصفات التي تحددها الهيئة بممارسة أعمال التقويم والقيام بزيارات المراجعة للمؤسسات التعليمية واستعانة الهيئة بهم في هذه الأعمال." وذلك بإضافة العبارة التالية" وفي جميع الأحوال، يُراعى عدم استعانة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بأعضاء هيئات

التدريس وأعضاء الهيئات الأكاديمية العاملين في الجامعات والمعاهد العليا . ولو بطريق الندب أو الإعارة . في أعمال فحص طلبات الاعتماد وإجراء المراجعات المنصوص عليها من أجل التحقق من استكمال معايير الجودة والتأهل للحصول على الاعتماد وذلك ضماناً للشفافية ومنع تضارب المصالح ودرئا لشبهات الفساد، مع النص على ضرورة أن يكون المراجعين من الهيئة . أو من خارجها . ينتمون إلى ذات التخصصات في الجهات المتقدمة بطلب الاعتماد . "

- تعدل المادة رقم 5 بإلغاء العبارة التالية من نص المادة " التي لا تخضع لأحكام هذا القانون" والهدف تأكيد أن كافة المؤسسات التعليمية العاملة في مصر تجب خضوعها لقانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .
- تعدل المادة رقم 6 فيما يتعلق بلجنة التظلمات لتكون على النحو التالي:" " أمام لجنة التظلمات التي يصدر قرار بتشكيلها قرار من لجنة التعليم بمجلس النواب"، كما تلغى الفقرة التالية من المادة رقم 6 "وتنظيم اللائحة التنفيذية إجراءات تشكيل لجنة التظلمات ونظام عملها بدلاً من النص الحالي " أمام لجنة التظلمات التي يصدر قرار بتشكيلها من رئيس مجلس إدارة الهيئة . "
- لا يجوز تحديد قيمة رسوم إصدار شهادة الاعتماد أو التظلم في نص القانون كما هو في نص المادة 8، ونرى أن يكون هذا التحديد في اللائحة التنفيذية للقانون .
- لا يجوز النص على الهيكل التنظيمي للهيئة في القانون كما هو الحال في المادة 19، ولكن يكون تفصيل الهيكل التنظيمي بقرار منفصل يصدر عن مجلس الإدارة .

خامساً: تطوير نظام القبول بالجامعات والمعاهد العليا

1. إلغاء نظام مكتب التنسيق بين الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، وتعلن الجامعات والمعاهد العليا في وقت تحدده وزارة التعليم عن "شروط القبول" بها في مختلف التخصصات، شاملة

الحد الأدنى من درجات الثانوية العامة والاختبارات العلمية والشخصية واختبارات القدرات وغيرها مما يناسب مع كل تخصص.

2. يتقدم الطلاب الراغبون في الالتحاق إلى الجامعات المختلفة وتتم إجراءات الاختيار والقبول بمعرفة الجامعات المعنية، وتعلن نتائج القبول على مواقع تلك الجامعات في شبكة الإنترنت.

3. في جميع الأحوال، تكون عمليات القبول وإجراءاتها ونتائجها تحت إشراف ورقابة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتؤخذ ممارسات كل جامعة ومدى التزامها بشروط القبول المعلنة في الاعتبار حين فحص طلبات الاعتماد أو حين تجديده.

سادساً: تطوير وتحديث النظم والأساليب والمناهج بكليات التربية

1. إطلاق مشروع لتطوير وتحديث أوضاع كليات التربية في الجامعات المصرية يشمل:

1.1. إعادة هيكلة الكليات القائمة بتحديث النظم والأساليب والمناهج والمستويات المعرفية،

1.2. استكمال تغطية كافة مناطق الجمهورية بكليات للتربية ومراعاة الطابع المحلي وخصوصيات كل الواقع الاقتصادي والمجتمعي في كل حالة،

1.3. تطوير أساليب القبول في كليات التربية بهدف استقطاب العناصر المتميزة من الطلاب وتغيير الصورة الذهنية في مصر عن تلك الكليات بأنها ملجأ للطلاب ذوي المجموع المتدني الذين لم يفلحوا في الدخول إلى الكليات المعروفة "بكليات القمة"،

1.4. زيادة مساحة التدريب العملي للطلاب في جميع سنوات الدراسة وتقييم أداءهم أثناء التدريب من مسئولي المدارس وطلائها الذين يتلقون التدريب،

2. إنشاء " الأكاديمية الوطنية لتنمية قدرات المعلم" لتكون هيئة تُعنى بإعداد وتدريب وتنمية قدرات "المعلم" في جميع مستويات التعليم الجامعي والعالي وقبل الجامعي، وتوفير فرص التعليم المستمر للمعلمين

ومصادر المعرفة المتجددة . وبذلك تحل الهيئة الجديدة محل " الأكاديمية المهنية للمعلمين" الحالية والمنشأة بالقرار الجمهوري رقم 129 لسنة 2008 .

3. تصميم وتنفيذ البرنامج الأساسي لإعداد المدرس الجامعي شاملاً أصول التربية ومناهج التعليم وتقنيات التدريس والبحث العلمي وواجبات عضو هيئة التدريس في أعمال الإرشاد الأكاديمي وتنمية الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع وذلك لأعضاء هيئات التدريس الجدد قبل مباشرة العمل كمدرسين،
4. تنظيم دورات متخصصة مكثفة في فروع العلم المختلفة لطلاب البحث والمعيدين والمدرسين المساعدين لتقديم جرعات متكاملة وحديثة عن الأطر العلمية الرئيسية والمستجدات في أدبيات العلم الحديث تمكينا لهم من استيعاب حركة التقدم العلمي للاستفادة بها في إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه،
5. مساندة المبتعثين من معاوني هيئات التدريس لاكتساب مهارات ومعارف أحدث في مجالات تخصصهم، حتى يتعرفون على التقدم العلمي الحديث والمتطور في العالم،
6. تصميم وتطوير ونشر تقنيات التعليم وتعميق البنية الإلكترونية للمؤسسات التعليمية .
7. إطلاق برنامج وطني لتطوير مناهج وأساليب التعليم ومواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتجددة .

سابعاً: إطلاق برنامج وطني باسم "الطالب أولاً"

والبرنامج المقترح يكافئ البرنامج الحالي "المعلمون أولاً" بوزارة التربية والتعليم. ويستهدف ما يلي:

1. تنظيم برامج تعريفية لتأهيل الطلاب قبل دخولهم في المراحل التعليمية حتى يكونوا أكثر قدرة على التعامل مع العمليات التعليمية والمعرفية الجديدة،
2. حفز الطلاب على الكشف عن مواهبهم وقدراتهم المعرفية والتقنية والفنية والمجتمعية وتيسير مشاركاتهم في أنشطة تستثمر تلك القدرات والمواهب وتنميها ،

3. مساعدة الطلاب على التحول إلى المستوى العولمي Global student وعدم الانحصار في المحيط المحلي، واكتساب المعلومات والخبرات التي تعادل مستويات الطلاب في الدول المتقدمة والذين هم في ذات المرحلة الدراسية،
4. تنظيم برامج تدريبية في اللغات الأجنبية لطلاب مصر لمساندة جهودهم في الخروج من الانحصار المحلي إلى آفاق العولمة Globalization،
5. تنظيم ومساندة مشاركة الطلاب في المسابقات والمهرجانات والأنشطة في الدول الخارجية،
6. حفز الطلاب على التعامل مع بنك المعرفة المصري وغيره من بنوك المعلومات العالمية،
7. إطلاق برنامج وطني للقراءة يشارك فيه طلاب جميع المراحل التعليمية ويطلب من كل مشترك قراءة عدد معين من الكتب في مجالات مختلفة ومناسبة مع مستواه الذهني والمعرفي.

ثامناً: إطلاق برنامج وطني للنهوض بالتعليم الفني

1. إعداد استراتيجية وطنية للتعليم الفني والتدريب المهني تكون أساساً لتطوير منظومة المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني وفقاً لأهداف التنمية الوطنية الشاملة، والمعايير العالمية.
2. ربط مؤسسات التعليم الفني والمهني بمؤسسات الإنتاج الصناعي والخدمات الإنتاجية في جميع المحافظات، مع إشراك مسئولي تلك المواقع الصناعية في تصميم المناهج والمقررات والأنشطة التعليمية والتدريبية وفي تقييم الطلاب المتدربين.
3. تخصيص عدد معتبر من ساعات الدراسة بالمدارس والمعاهد والمراكز للتدريب العملي في مواقع الإنتاج واعتبار اجتيازه شرطاً ضرورياً للنجاح في كل مرحلة دراسية.
4. تطوير المعدات والأجهزة المستخدمة في التعليم والتدريب واستحداث نظم وآليات المحاكاة المستندة إلى الحاسب الآلي وتقنية المعلومات.

5. التوسع في اتفاقيات الشراكة بين المدارس والمعاهد الفنية المصرية وبين مثيلاتها في الدول المتقدمة صناعياً والمتفوقة في التعليم الفني والتدريب المهني.
6. الاستفادة من المنظمات الدولية المهتمة بتطوير التعليم الفني والتدريب المهني.
7. تنشيط برنامج مبارك-كول وهو نظام جديد في التعليم الفني استحدث بعد زيارة الرئيس الأسبق لجمهورية المانيا الاتحادية عام 1991 وكان نتاجها المشاركة في تطوير التعليم الفني على أساس أن يشارك قطاع الاعمال الخاص وهم اصحاب المصلحة الحقيقية مع الحكومة متمثلة في وزارة التعليم في تعليم وتدريب هذا المنتج الجديد من الخريجين وتعتمد فكرة النظام الألماني على ان تقوم وزارة التعليم بتدريس المواد الفنية والثقافية وتنفيذ بعض الدورات الاساسية ما بين اسبوع وتسعة اسابيع خلال المرحلة الدراسية على أن يقوم القطاع الخاص بتدريب الطلاب مهنيا داخل مواقع الانتاج والخدمات.
8. تركيز الاختصاص بالتعليم الفني والتدريب المهني في وزارة التعليم والتنمية المعرفية ونقل كافة الإمكانيات الفنية والتدريبية من الوزارات الأخرى مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الإسكان وغيرها من الوزارات إلى وزارة التعليم والتنمية المعرفية مع تنسيق الروابط بينها وبين جميع الوزارات التي تستخدم خريجي المدارس والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني.

تاسعاً: التوسع في نظام الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

1. يكون إسناد الخدمات التعليمية إلى القطاعات غير الحكومية. القطاع الخاص والأهلي وقطاع الأعمال العام. وفق شروط ومعايير لأداء الخدمات معلنة وشفافة، وبناء على إجراءات تعاقدية تنافسية يشارك ممثلو المجتمع في الرقابة على دقة تنفيذها . وتتولى وزارة التعليم والتنمية المعرفية الرقابة على مقدمي الخدمة الذين تم التعاقد معهم وتقييم مستويات أداء وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتطبيق شروط التعاقد حين مخالفتها، والبحث في شكاوى المنتفعين بالخدمات.

2. يتنافس الراغبون في تقديم الخدمات التعليمية للحصول على عقود الإسناد بتقديم عروضهم مع الالتزام بشروط الوزارة لتقديم الخدمات لطالبي الخدمة ومواصفات الجودة ومعايير التعامل مع الجماهير وفق الأصول النسويقية والإدارية المتقدمة.
3. تشمل الخدمات التعليمية الممكن إسنادها للقطاعات غير الحكومية إنشاء وإعادة تأهيل وتحديث وتشغيل وإدارة مؤسسات الخدمات التعليمية [المدارس على اختلاف مستوياتها وأنواعها، مراكز إعداد وتدريب المعلمين والأجهزة الإدارية بالمدارس].

تعقيب 2024

قدمت هذه الورقة في 2018/11/2 إلى لجنة متخصصة كان يرأسها أ.د. جمال شيحا رئيس لجنة التعليم في مجلس النواب السابق وبالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية وكان يمثله دكتور عمرو هاشم ربيع، وما تزال كل الأفكار والمقترحات الواردة بها في حيز "الأمنيات والأحلام"!!!!! وذلك رغماً عن تعدد الوزراء الذين تولوا مسؤولية وزارة التعليم العالي وتعدد الاستراتيجيات التي جاء بها كل من الوزراء والتي لا تجد إلا الحفظ في أدراج مكاتب السادة الوزراء ومساعديهم ونوابهم. أما السادة رؤساء الجامعات ومجالس الجامعات ومراكز البحث العلمي بجامعاتنا الشامخة فلا اهتمام لها بقضايا التطوير والتحديث، وسلام على الجهود التي بذلها أ.د. محمد أبو الغار الذي أسس مع أساتذة آخرين حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات المناهضة قبضة الأمن على الجامعات المصرية، ويدعو الآن إلى إرساء الديمقراطية في تلك الجامعات.

حركة "9 مارس" . . 6 سنوات من المواجهة و77 عاماً من الحنين لـ "استقلال الجامعات"[7]

الثلاثاء 10-03-2009

" البيئة الجامعية تقوم على الإخلاص للعلم والتضحية فى خدمته والاستقلال فى الرأي والفكر والعمل" . . بهذه الكلمات لخص أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد رؤيته لاستقلال الجامعة، وهى الكلمات التي مثلت دستوراً لمجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات التي عرفت إعلامياً باسم 9 مارس، ووصلت إلى درجة دفعتها لوضع عبارة لطفى فى صدر موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

اليوم تحتفل المجموعة بالعيد السادس لاستقلال الجامعة وهو نفس اليوم الذى قدم فيه أحمد لطفى السيد استقالته من منصبه كرئيس لجامعة القاهرة احتجاجاً على نقل طه حسين من الجامعة إلى ديوان وزارة المعارف العمومية، التربية والتعليم حالياً، دون موافقته أو مشورة الجامعة، الأمر الذى اعتبره لطفى السيد تدخلاً من الحكومة فى شؤون الجامعة، كما اعتبره نقضاً من الدولة للعقد الذى تم توقيعه معها عام 1923 عند تحويل الجامعة من أهلية إلى أميرية، وكانت أهم بنود ذلك العقد "أن تكون الجامعة المصرية معهداً عاماً محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شؤونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية كما هي الحال فى جامعات أوروبا" .

77 عاماً مرت على استقالة أحمد لطفى السيد من منصبه، استقالة مثلت نهجاً ودستوراً لعمل ما يقرب من 700 عضو من أعضاء هيئات التدريس فى جامعات مصر، يرفعون صوتهم ربما يأتي يوم ويتحقق فيه حلم لطفى السيد باستقلال الجامعة.

---

[7] حركة «9 مارس» . . 6 سنوات من المواجهة و77 عاماً من الحنين لـ«استقلال الجامعات(almasryalyoum.com) »

https://youtu.be/jWsFxz_z59E?si=KoM575MITWzTC0Yc

https://youtu.be/aZ_wistP-2M?si=6xBTqyCMIGr6am4H

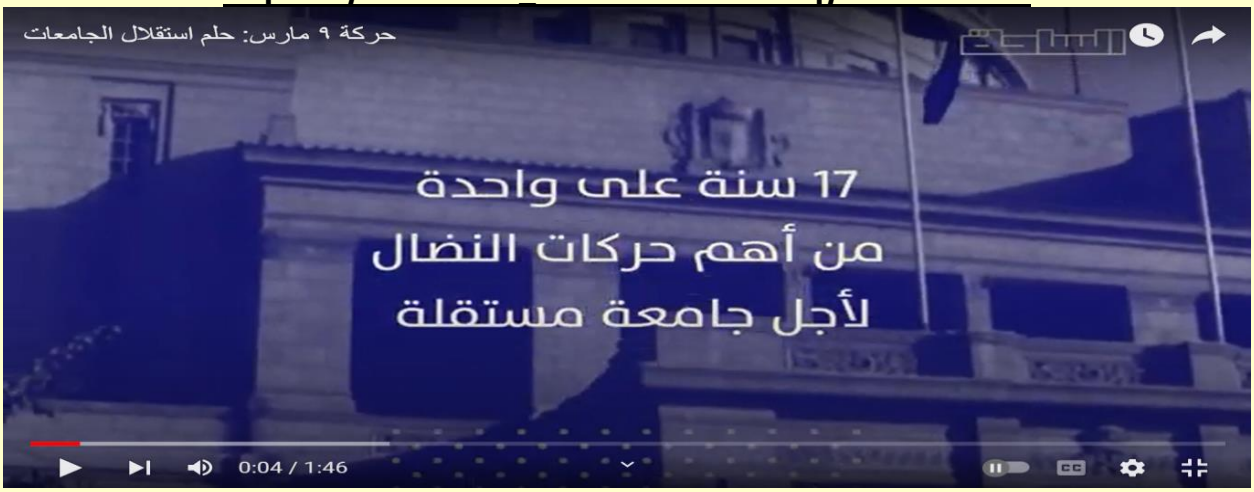

https://youtu.be/gEV6q9aCuV8?si=kTxsP5a5KcaQN7yC

25.13 يناير . . ثورة للتغيير تحميها الشعب!

كان التغيير ، وما يزال ، أملاً للمصريين جاهدوا كثيراً من أجل تحقيقه. وقد تحمل المصريون ظلم واستبداد الحكام الذين لم يؤمنوا بالديمقراطية وكرسوا الدكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن. وخلال سنوات حكم مبارك. الذي برأه القضاء من تهم جنائية ولن يبرأه الشعب منها ولا من تهمة إفساد الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية في مصر. شاهد المصريون وطنهم تخضع لحكم طاغية كمم الأفواه، وزور الانتخابات واصطنع الأحزاب، وأهدر ثروات وموارد الوطن لخدمة غروره ورغبته في التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان من بعده.

لقد كانت نتيجة حكم الطاغية هي تلك الحياة الصعبة التي عاشها المواطنون. وما يزالون. حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبيتهم، وانتشرت البطالة وتردت الخدمات الأساسية، وتواصل ارتفاع تكاليف المعيشة، وضاقت السبل بالمواطنين الذين حرموا من الحصول على نصيب عادل من ثروة بلدهم.

كما فشل نظام مبارك الساقط في تحقيق تنمية حقيقية وتغافل عن الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية، فضلاً عن إهدار القلاع الصناعية المصرية وانهيار الزراعة، وتفاقم الآثار الاقتصادية والمجتمعية الضارة الناشئة عن التركيز على المضاربات في الأراضي والعقارات وسوق الأوراق المالية والتوسع في الاستيراد وتجارة السلع الاستهلاكية الاستفزازية. وفي ذات الوقت شهد الوطن تراجع مقومات الوحدة الوطنية وتزايد التباعد العام عن قيم المواطنة، واستمرار وتصاعد حالات الاحتقان المجتمعي والطائفي التي هددت بانهيار وحدة النسيج الوطني وشكلت خطورة على مستقبل الوطن.

وكان من أسوأ ما قدمه حكم الطاغية استخدامه لفزاعة جماعة الإخوان الإرهابية لضمان استقرار نظامه بمساندة أمريكا، ومن أجل ذلك رتب صفقات يدخل بها أعضاء الجماعة مجلس الشعب وهم يمارسون انتشارهم وإفسادهم عقيدة المصريين وغسيل عقولهم في انتظار اللحظة التي ينقضون فيها على السلطة بمعاونة الإدارة الأمريكية أيضاً . !

إن تجارب كل الشعوب تؤكد أن خلاصهم من الفقر والمرض والجهل والتردي في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق. وفي ظل حكم ديمقراطي حيث تخضع الحكام والمسئولين لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً، ما كان لدولة الفساد أن تستمر وكان الشعب قادر على أن يكشف المفسدين والفاسدين.

وفي ظل حكم ديمقراطي قائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة .

ولو إن مصر كانت تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد والذي جري تصديره إلى العدو الصهيوني لاستخدامه في حربه ضدنا ، بينما أهل الحكم آنذاك عنه لاهون، بل كانوا معه يتجمعون ويتحالفون.

إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة لم تكن مشكلتهم للثقافة لولا تراخي الدولة آنذاك عن القيام بدورها في إدارة التنمية والتقاعس عن خلق فرص العمل الحقيقية ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر.

لو أن مصر حُكمت ديمقراطياً لكانت قادرة على منع فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تنعى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية. وكان إفراط حكومات نظام مبارك في تحميل الشعب المزيد من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما تحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس الوقت الذي كانت ترفض فيه حكومات العهد البائد العاملة في خدمة رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى هيئت للوطن انفراجه لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، حين احتشد الشباب، وآزرهم الشعب كله، في ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام". ورغم محاولات الطاغية الالتفاف على مطالب الثوار بخيلة "الحوار"، إلا أنهم قالوا كلمتهم "لا حوار قبل الرحيل"، وردد المصريون في كل مكان "ارحل... ارحل". ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير.... إلا الرحيل.

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة والفاصلة في تاريخ مصر حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته مطالبين بالتغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما تخالفها. ويؤكد أن الديمقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان.

وإن كان القضاء قد برأ الطاغية. مؤقتا . ، فإن الشعب لن يبرأه ولن يتهاون في إسقاط نظامه ومنع رموزه وأدواته من العودة إلى ممارسة ذات الأساليب التي استخدموها برعاية مبارك وقد اضطره الشعب أن "يرحل" !

إن ثورتي الشعب في 25 يناير و30 يونيو في غير حاجة إلى صدور قانون بتجريم الإساءة إليهما ، فالشعب هو لأعدائهما بالمرصاد .

تعقيب 2024

نشر هذا المقال بصحيفة "الوطن" 2014 ونحن اليوم في 12 أكتوبر 2024 وقد شهدت المحروسة محاولات لطمس ثورة 25 يناير 2011 ونسبة جميع أحداث والتطورات السالبة إليها .

https://youtu.be/X1ba1Hzz6zk?si=kTyv3jMSvUp3JyOZ

يكفي كلام الرئيس عن 25 يناير 2011

موسم الهجوم على ثورة يناير[8]

الثلاثاء، 29 ديسمبر 2015

أتذكر سعادتي الكبيرة بقرار إلغاء التوقيت الصيفي بعد ثورة يناير في إبريل 2011، قرار رحمني من الاحتراق يوميًا تحت شمس المحروسة بعد انتهاء عملي الساعة 5 مساءً لطول ساعات النهار بشكل مبالغ، وعلى المستوى الشخصي اعتبر هذا القرار هو أحد أهم منجزات ثورة 25 يناير "إن لم يكن الوحيد"، رغم أنه مكنش من أولويات الثورة ، عيش حرية عدالة اجتماعية، ويمكن عشان كده اتحقق. وعلى ذكر يناير وثورته. . في الحالات الطبيعية، فالمعتاد أن تحتفي الشعوب بذكرى مناسباتها الوطنية، وتحتفي بأبطالها، وتشيد بما تحقق من نتائج لتلك المناسبات التاريخية.أما في مصر –حيث غير المعتاد وغير الطبيعي تجتمعان– تجتاح إعلامنا موجات موسمية من الهجوم على ثورة يناير أحيانًا بدوافع مجاملة من يعادونها من ذوي النفوذ، أو بسبب تعارض مصالح بعض الأطراف الآن مع ثورة يناير الذين يرون أن تلك الهوجة المشئومة فتحت عيون الشعب على أحلام أكبر منه "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية" .

لا أزعم أني من المشاركين في الثورة على الأرض، ولكن كانت لي حلم وفجأة اتحقق عندما رأيت الميدان لأول مرة في واحد فبراير 2011 سكنني بهجة لن أنساها شعور بالسعادة يندر بترك اللامبالاة التي سيطرت على الكثيرين من جيل لا يرى أملًا في البلد لا يراها إلا بركة راكدة لا يطفو لا على سطحها ليرى النور إلا من كان له قريب أو معرفة يمتلك جزءًا من سطح البركة بالوراثة.

كان الجميع يسكنهم غضب مكتوم لم يستطيعوا قبل "الميدان" أن يعلنوا عنه أن يواجهوا قهرهم من تحول مصر إلى وسية كبيرة –من شاهد مسلسل "الوسية"– قد يظن بي المبالغة، ولكني كنت أرى

---

[8] موسم الهجوم على ثورة يناير – اليوم السابع (youm7.com)

الصورة سوداوية أكثر من ذلك آلاف من الشباب كانوا ينظرون إلى مستقبلهم فى مصر من خلال حصولهم على فرصة للهجرة منها، هجرة لحياة أفضل أو قل حياة إنسانية، إنسانية دُربنا على تشويهها لعقود طويلة حتى أصبحت الكلمة مرادفًا للرفاهية، وأصبحت الحياة فى مصر لا تعنى إلا أيام وبنقضيها. كل تلك المشاعر المتضاربة كانت داخل شابة تبدأ حياتها ليس لديها قريب صاحب سلطة أو نفوذ كان يشغلها إذا تعرضت يوم لظلم إلى من تلجأ لأنه فى مصر وقتها لا يأخذ حق إلا من كان له ضهر. أحلام كبيرة حلمنا بها وأبواب على المستقبل ظننا أنها قد فُتحت، وأرواح بُذلت فى سبيل حياة أفضل، وهم بالطبع الآن فى مكان أفضل.

إذا كان بعض ممن شاركوا فى الثورة كانت لهم أهداف أخرى غير أحلامنا بحياة أفضل بوطن أرحب، بمستقبل نرى له معالم، إذا كان البعض لم يهتموا بالعيش ولا الحرية ولا بالعدالة الاجتماعية، فليس ذنب من حلم من أفترش الميدان لأيام وليالي قابض على حلمه متمسك بأمله، ليس ذنب من رأى فى الثورة وليد طال انتظاره استقبله ببشر وأمل جديد.

عندما نحل ذكرى يناير تطل معها حملات التجريح والتشهير لكل من سولت له نفسه المشاركة فى الثورة، وتعلو الأصوات المعادية المخاصمة الناقدة للثورة الحلم الذى طال انتظاره، وبُذل من أجله الكثير. الغريب أنها تأتى فى الوقت الذى يؤكد فيه النظام أن لمصر ثورتين يناير ويونيو.

https://youtu.be/k08tkQN0zvg?si=aNd7KIVUiPdE4xnB

ليس هناك من تعليق على كلام هذا . . . سوى أن اسمه ؟؟؟

https://youtu.be/YWtmkwyS7rA?si=BKrqnvn4fXHOqbQM

https://youtu.be/mlBGIYf4hvE?si=dONE6C5Otct2cEXQ

https://youtu.be/D2BQGuh7Fww?si=vJeSO6kqbsA4MZ1O

https://youtu.be/aSVOuzvGPzE?si=yYABhFSvGP8Twt1q

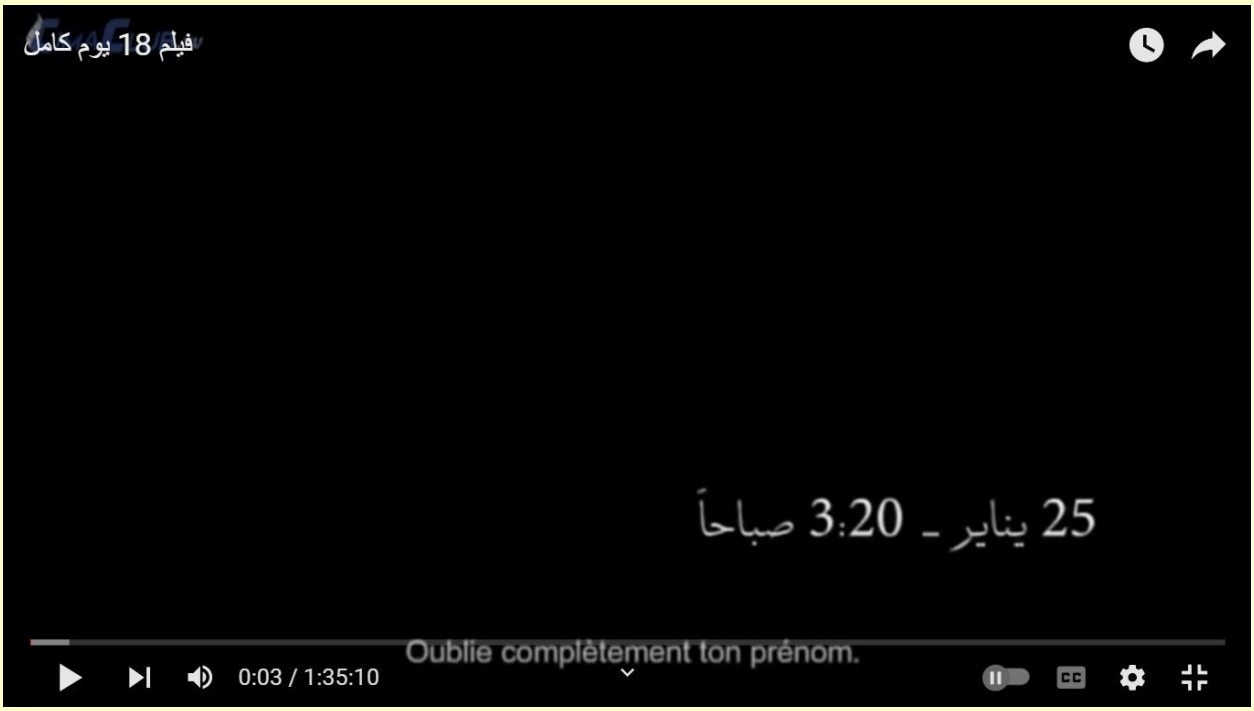

https://youtu.be/vL_kx8eDfsM?si=a3-5qi6j3ueJyhlB

14. إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة . . . ضرورة وطنية

لحتم الأوضاع المتردية لجهاز الدولة الإداري ضرورة إعادة تأسيسه على أسس ونظم فعالة، ولتوضيح التأثير السلبي للجهاز الإداري للدولة على مسيرة الوطن من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستديمة والعدالة الاجتماعية دعونا نسترجع مؤشرات نجاح المشروعات التنموية التي تنفذها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وجهاز الخدمة الوطنية وما تقوم به . مثلاً . إحدى شركاته وهي الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بشرق العوينات من استصلاح وزراعة آلاف الأفدنة اعتمادا على المياه الجوفية بالتركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية وكذلك اشجار الفاكهة بالإضافة إلى أنشطة تربية وتسمين الأغنام والأبقار، وهي ذات التوجهات التي يسعى إليها مشروع استصلاح واستزراع مليون فدان كمرحلة أولى تستكمل إلى أربعة ملايين فدان وما يواجهه ذلك المشروع . الذي تقوم بتنفيذه وزارتا الزراعة والري. من تعثر اقتضى تغيير وزير الزراعة السابق في تعديل وزاري ولم تحقق الوزير الجديد الحالي أي تقدم ملموس، فالعبرة ليست في تغيير الوزراء.

وإن كان ذلك التغيير ضروريا في أحيان كثيرة. ولكن العبرة بقدرة أجهزة وزارات ومؤسسات الدولة التقليدية المترهلة التي تنوء بملايين الموظفين قليلي الكفاءة بالمقارنة بالمؤسسة العسكرية التي تتمتع بالقدرة على الإنجاز بإعمال نظم التخطيط العلمي واستثمار التقنيات الحديثة في إطار من الانضباط والحزم الإداري، والأهم اختفاء مصادر الفساد ! ! !

وثمة مثال آخر، حين نقارن بين مستشفى **57357** . وهي بعيدة تماما عن الجهاز الإداري للدولة. وما تتمتع به من مستوى متميز محلياً ودولياً ونشاطها العلاجي والبحثي وتأثيرها المجتمعي المشهور، وبين مستشفى أطفال أبو الريش . وهي ضمن المنظومة الطبية لجامعة القاهرة . والمستوى الهزيل لخدماتها العلاجية والبحثية.

وبالمثل دعونا نقارن مركز مجدي يعقوب للقلب في أسوان ، وهو مؤسسة خاصة لا تعتمد على الدولة في شيء، ومعهد القلب التابع لوزارة الصحة وما كشفت عنه زيارة رئيس الوزراء منذ أسابيع قليلة عن تردي خدماته العلاجية وسوء التنظيم والإدارة به.

ولا تجب أن نغفل المأساة الأخيرة لغرق مركب في الورّاق بنيل الجيزة وما كشف عنه الحادث من غياب شبه كامل لأي أنواع من الرقابة على ما تجري بالمسطحات المائية وانفلات أصحاب المراكب والصنادل وقائديها واطمئنانهم إلى الارتخاء التام لسلطة الدولة الموزعة بين وزارات الداخلية والنقل والري، وضياع المسئولية عن أرواح كل من يستخدم هذه الوسيلة السريعة في الانتقال إلى الدار الآخرة والخلاص من الهوان الذي يلقاه المواطنون النعساء، طالما أن الدولة غائبة أو مغيبة لا تتذكر هؤلاء القتلى إلا حين تصرف لأسرهم التعويضات.

ولا شك أن هذه الحادثة الأخيرة تعيد للأذهان الحكومية الصماء مأساة اصطدام قطار بضائع بأتوبيس نقل طلاب عند مزلقان دهشور ومقتل ستة وعشرين طالبا ، وما يزال الكوبري الذي تقرر إقامته فوق المزلقان غير مكتمل منذ نوفمبر 2013، ولا يزال الخطر قائماً، ولا يزال في القائمة المزيد من القتلى، ولا تزال وزيرة التضامن الاجتماعي ورئيس الوزراء يسارعان في تقديم التعويضات للورثة التي تضاربت فيها الأقوال ما بين 20 ألف و200 الف و60 ألف جنيه على عهدة رئيس الوزراء عقب مقابلته للرئيس ليعرض عليه كيف ستمنع الحكومة الكوارث القادمة. إن كانت قد منعت أياً من كوارث حدثت. ! ! !

ومن أبرز دواعي إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة من قمته إلى قاعدته التباعد وضعف التنسيق بين وحداته، وعدم وجود رؤى مشتركة بين القيادات العليا لذلك الجهاز ممثلة في مجلس الوزراء والوزراء، والأمثلة على ذلك كثيرة آخرها ما أعلن عن قرار رئيس الوزراء بإلغاء قرار وزير الزراعة بحظر استيراد الأقطان من الخارج، بعد كان وزير الزراعة قد أصدر قرار الحظر وتم إعلانه قبل أيام من

تدخل رئيس الوزراء ! وقد أشارت مصادر أن وزارة الصناعة والتجارة قد فوجئت بقرار وزير الزراعة. مع العلم أن الوزيرين عضوين في مجلس واحد للوزراء ، وأنها سعت إلى إقناع رئيس الوزراء بإلغائه، والمعنى أن وزارات الدولة تعمل في جزر منعزلة لا يربطها رابط من خطة وطنية أو استراتيجية شاملة، ورغم إلغاء قرار وزير الزراعة فإنه ، وللعجب ، لم يتقدم باستقالة مسببة يرفض فيها إلغاء قرار يدخل في صميم اختصاصه، بغض النظر عن صوابه أو خطاه !

وثمة مثل آخر على التضارب وعدم التنسيق بين أجنحة الجهاز الإداري للدولة على مستوى القمة، ما أعلنه رئيس الوزراء عن تأجيل تنفيذ قانون فرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية في تعاملات البورصة لمدة عامين بعد أن مرت عدة شهور من تطبيق الضريبة وتحصيلها من الممولين مما استتبع رد ما قد تم تحصيله في ظاهرة غير مسبوقة في مجال الإدارة الضريبية للدولة. وبعد التأكيد أن الضريبة كانت محلاً لدراسات ناقشها مجلس الوزراء وتقدم في ضوئها للرئيس بمذكرة يطلب فيها إصدار قرار بقانون يفرض تلك الضريبة . وفي تلك الحالة أيضاً ، لم يتقدم وزير المالية استقالته من منصبه رغم استماتته في الدفاع عن الضريبة المؤجلة كونها في رأيه دعامة أساسية لتنمية الحصيلة الضريبية التي كان مخطط لها للمساعدة في تخفيض مشكلة تنامي عجز الموازنة العامة ! ! !

إننا بحاجة ماسة إلى إعادة بناء جهاز الدولة الإداري وتطوير مؤسساته ونظم الإدارة فيه وفق مبدأ رئيس هو إبعاد ذلك الجهاز عن أعمال التنفيذ وتقديم الخدمات للمواطنين، وقصر دوره على مهام التخطيط ورسم السياسات العامة لمجالات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتأدية الأعمال السيادية التي لا تجوز لغير الحكومة، ونقل كافة أنشطة تقديم الخدمات والتواصل مع جماهير المنتفعين بها إلى كيانات غير حكومية تعمل وفق منطق إداري وتسويقي متطور لا تملك الجهات الحكومية القدرة ولا الكفاءة للقيام به.

ولا تزال الأنباء تتوالى عن مشكلات الجهاز الإداري للدولة بما يؤكد حتمية التصدي بكل الحسم لقضية إعادة تأسيس ذلك الجهاز قبل أن تصل مقدرات الوطن إلى موقف بائس تبدد فيه موارده وتهدر فرص التنمية الحقيقية كما يشيع الفساد وينتشر الإحباط على كافة المستويات نتيجة الأداء المتردي ذلك الجهاز !

وقد ارتفعت نغمة الاعتراضات على قانون الخدمة المدنية رقم 18 لعام 2015 على خلفية احتكار السلطة الإدارية لقرارات التعيين والترقية بالأساس، والتخوف من انخفاض الرواتب بعد تطبيق القانون !

وبغض النظر عن صحة أو خطأ تلك الدعاوى ضد القانون، فتلك الضجة المثارة هي نتيجة طبيعية لانتهاج الحكومة المنهج الأسهل ، والأقل جدوى ، في الإصلاح الإداري؛ وهو تغيير أو تعديل القوانين الحاكمة للجهاز الإداري للدولة على أمل أن يسهم القانون عن حلول للمشكلات التي يعاني منها ذلك الجهاز !

إن البدء بتغيير القوانين من دون إعادة النظر في الدور الذي ينتظره الوطن من وحدات الجهاز الإداري سواء على المستوى المركزي أو المحلي ودون وضوح الرؤية والأهداف الكلية للإصلاح الإداري، إنما تضع العربة قبل الحصان. فالقانون هو إطار لتنظيم أوضاع وعمليات وأنشطة وعلاقات وحدة معينة من الجهاز الإداري المطلوب إصلاحه، ومن ثم لا يكون هناك معنى أو جدوى لتغيير التشريعات القائمة ولا ابتكار تشريعات جديدة قبل أن يتم الاتفاق على مهام الجهاز الإداري ومستويات الكفاءة المطلوبة في أعضائه وتقنيات العمل به، وبالتالي تحديد أهدافه والنتائج المتوقعة منه، وبذلك يكون التطوير التشريعي أداة مهمة في توجيه الجهاز الإداري نحو تحقيق الغايات المرجوة منه وضمان عدم انحرافه عن المسار المخطط والمستهدف من وجوده.

وفي هذا الإطار يصبح حتمياً أن تتوجه جهود إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة إلى جهد علمي وسياسي ومجتمعي بالدرجة الأولى لتحديد صياغة جديدة لدور ذلك الجهاز في ضوء التغييرات في المجتمع المصري والتي غيرت من طبيعة دور الدولة ذاتها .

فمن الواضح أن نمط الدولة المركزية لا يصلح للواقع المصري الآن ولا يتفق مع التوجهات الديمقراطية التي قام الشعب بثورتيه من أجل ترسيخها . كذلك تأكدت عدم صلاحية النهج الذي اتبعته الدولة في عصر الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو القطاع الخاص وطرح برنامج لخصخصة شركات القطاع العام، واتجاهها إلى الانسحاب من مجالات الاستثمار في الصناعة وقطاعات الإنتاج المختلفة، وسعيها للتخلص من مسئولياتها في قطاعات الخدمات المختلفة.

إن مسئوليات الدولة في العصر الديمقراطي تتمثل بالدرجة الأولى في إعداد وتهيئة البنية الأساسية لإدارة المجتمع وفق قواعد الحوكمة وصياغة السياسات والمعايير والمبادرات المؤدية إلى الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي السريع، والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي بما تحقق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحرية والعدالة للمواطنين.

أي أن مسئوليات الدولة تتركز في وضع الاستراتيجيات والنظم والآليات المحققة للتطوير والنمو في مختلف مجالات العمل الوطني، ومراقبة تنفيذها وضبط العلاقات بين طوائف المجتمع المختلفة المشاركة في العمل الوطني على كافة الأصعدة.

ويأتي الهيكل الوزاري وتشكيلة الوزارات في مقدمة أولويات إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة بسبب غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها تحديد الوزارات وتعيين اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض. ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات لبعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة. وعادة تتم تلك القرارات في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة!

ولم تختلف الأمر منذ ثورتي 25 يناير و30 يونيو واستمرت أعمال الفك والضم والاستحداث والإلغاء في الوزارات مستمرة، فعلى سبيل المثال ضمت وزارة التنمية الإدارية إلى وزارة التنمية المحلية ثم سلخت منها وألحقت بوزارة التخطيط والرقابة والإصلاح الإداري، وفصلت وزارة التعاون الدولي عن وزارة التخطيط لتصبح وزارة مستقلة، واستحدثت وزارة "التطوير الحضاري" للتعامل مع مشكلة العشوائيات!!!

إن الخطوة الأولى في إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة أن يسبق التشكيل الوزاري ويتم تأسيسه في ضوء الاتفاق المجتمعي ، فضلاً عن الدستوري ، على المهام الأساسية للحكومة، ثم يتم إصدار قانون لتحديد الإطار التنظيمي للدولة وتعيين القواعد والمعايير والشروط التي تجب الالتزام بها حين إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة شاملاً الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمجالس والأجهزة المركزية وغيرها من الكيانات المختصة بتخطيط وإدارة شئن الدولة.

والمقترح أن تنظم الدولة على هيئة قطاعات تنموية يشكل كل قطاع من عدد من الوزارات والأجهزة التنفيذية يتعامل كل منها مع الملفات الحيوية والاهتمامات الاستراتيجية والتنموية التنفيذية المناسبة مع اختصاصاته. وفي ذلك التنظيم القطاعي يستمر كل وزير المصالح والهيئات العامة والهيئات القومية والمجالس العليا والأجهزة المركزية والكيانات المستقلة التابعة له، ثم يكون تعديل القوانين المنظمة لتلك الكيانات لتحقيق درجة أكبر من اللامركزية والاستقلال المالي والإداري بحيث يتفرغ الوزير للتخطيط الاستراتيجي وتدبير الموارد اللازمة والمتابعة وتقييم الأداء، وتطوير تقنيات ونظم الأداء. كما يتم التوسع في نظام "التعهيد" Outsourcing في تقديم الخدمات العامة وتكتفي أجهزة الوزارات بتصميم معايير وشروط الجودة لتقديم الخدمات بواسطة الشركات والجهات المتعاقد معها والإشراف على مستوى كفاءة وجودة الخدمات بما تحقق رضاء المواطنين.

وبالنسبة لوزارات الخدمات التي تمتد أنشطتها إلى المحافظات، يتم تطوير نظام الإدارة المحلية لمنح مديريات الخدمات بالمحافظات مزيداً من اللامركزية حتى يقل اعتمادها على الوزارات المركزية إلى الحد الأدنى.

وجاء احتفال المصريين بإنجاز حفر وتشغيل قناة السويس الجديدة يوم السادس من أغسطس دليلاً ساطعاً على ضرورة إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة على أسس جديدة ومتطورة تجعله قادراً على إنجاز مثل هذه المشروعات الكبرى في زمن قياسي وبكفاءة عالية. فقد كان من المستحيل أن يتم إنشاء وتشغيل القناة الجديدة لو أن الرئيس كان قد عهد بهذه المهمة إلى إحدى الوزارات بكل ما لديها من أجهزة وهيئات وعاملين بمئات الآلاف. وشاهدنا على ذلك أن الرئيس كان قد كلف في نفس الوقت تقريبا وزارة النقل بإنهاء مشروع إنشاء 3200 كم من الطرق الجديدة وكلف أيضاً وزارة الزراعة بتخطيط وتنفيذ مشروع استصلاح واستزراع مليون فدان، وبينما كان الإنجاز في القناة الجديدة معجزاً شهده المصريون والعالم أجمع في احتفالية غير مسبوقة، كان التأخير غير المقبول في تعامل وزارة الزراعة مع مشروع المليون فدان، واستمر الأداء التقليدي في تعامل وزارة النقل وهيئاتها في المشروع القومي للطرق!

وبالمقارنة أنجزت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وهيئة قناة السويس ومجموعة الشركات المصرية والعربية والأجنبية المتحالفة مشروع حفر وتشغيل قناة تحريبة جديدة بطول 35 كم وبعمق وعرض سمح للناقلات العملاقة بالمرور من أول يوم لتشغيلها بكفاءة منقطعة النظير!!!

خلاصة القول أن إصلاح الجهاز الإداري للدولة لن يتحقق إلا بإعادة تأسيسه بمنطق هدم القديم والتخلص من سلبياته بالكامل، وإعادة البناء من جديد. وفي هذا الإطار دعونا نناقش خطة ما يسمى "الإصلاح الإداري" التي أعدتها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وأعلنتها في سبتمبر 2014 ولم يتم منها حتى الآن سوى إصدار قانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015 الذي لم تصدر لائحته

التنفيذية بعد، وأثار حالة من الرفض المتصاعد لجموع العاملين في كثير من وحدات الجهاز الإداري للدولة.

وبنظرة موضوعية، في العرض الذي قدمه وزير التخطيط عن تلك الخطة، نرى أنه أجاد في توصيف التنظيم الإداري للدولة المكوّن من مائتين وخمسة وتسعين وحدة ونحو ألفين وأربعمائة وتسعة وأربعون كياناً إدارياً، كما أوضح بجلاء التحديات في الوضع الراهن لجهاز الدولة من حيث تعقد الهيكل التنظيمي للدولة، وتضخم العمالة وارتفاع تكلفتها وانخفاض انتاجيتها، وغياب الشفافية والمساءلة وانتشار الفساد في ذلك الجهاز المترهل الذي يضم **6.3** مليون موظف، كما أوضح الوزير في خطته للإصلاح الإداري مشكلة كثرة التشريعات وتعديلاتها وتضاربها.

ومن عجب أن أول ما فعله الوزير لتنفيذ خطته لإصلاح الوضع الراهن في جهاز الدولة المهترئ هو أن يستصدر تشريعاً جديداً للخدمة المدنية بدلاً عن قانون **47** لسنة **1978** بنظام العاملين المدنيين في الدولة!!!. ثم يعرض الوزير مشكلة المركزية وسوء الخدمات العامة، وينتهي من تعداد المشكلات والتحديات التي يسببها جهاز الدولة الإداري بتحليل مشكلة ضعف إدارة الأصول المملوكة للدولة!

وعرض الوزير في خطته، ومعه كل الحق، ثلاث سيناريوهات للتدخل بالإصلاح في المشكلة الإدارية المزمنة:

السيناريو الأول هو بقاء الوضع على ما هو عليه، وهو ما رفضه الوزير، ونحن نؤيده في ذلك، باعتباره حلاً غير مقبول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،

والسيناريو الثاني هو الاستمرار في تقديم الحلول الجزئية، وهو ما اعتبره الوزير خيار من الصعب الاستمرار فيه لأنه مكلف على المدين المتوسط والطويل.

والسيناريو الثالث، هو ضرورة وضع رؤية كلية للإصلاح وهو ما تحتاج إلى إرادة سياسية وجهد كبير، لكن النتائج تستحق ! ! ! ويبدو تفضيل الوزير واضحا لذلك السيناريو الصعب بقراءة رؤيته للجهاز الحكومي بعد الإصلاح كما جاءت في الخطة؛ أنه "جهاز إداري حكومي كفء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابة، يقدم خدمات ذات جودة، ويتخضع للمساءلة، يُعلي من رضاء المواطن، ويساهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة ورفعة شأن الأمة المصرية" ! !

ولما استصعب الوزير تحقيق تلك الرؤية في الواقع المعاش في مصر المحروسة ذات الجهاز الإداري الذي يعود إلى عصر المصريين الأوائل، حدد سيادته متطلبات لنجاح الإصلاح الإداري تصل في صعوبة تحقيقها إلى درجة الاستحالة. فقد كانت تلك المطالب تشمل إرادة سياسية قوية وقادرة ومؤمنة بالإصلاح ولا تخشى النقد، وتوفير الموارد المالية والمادية اللازمة لإجراء عملية الإصلاح، مأسسة عملية الإصلاح وتمكين وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري من تأدية دورها، تعاون كافة الجهات الحكومية، والاستعداد لاستقطاب الكفاءات من خارج الجهاز الإداري للدولة، الإسراع في إصدار الإطار التشريعي الملائم لعملية التغيير، ودعم وتفهم مجتمعي واسع النطاق لعمليات الإصلاح، وأخيرا، الشفافية والمصارحة مع المواطنين.

وأغلب الظن أننا في غير حاجة إلى عرض باقي خطة وزارة الإصلاح الإداري بعد قراءة شروط الوزير ومطالبه الضرورية لتحقيق تلك الخطة التي أرادها أن تكون "رؤية كلية للإصلاح". والعبرة بالنتائج كما يقول أهل العلم الإداري. فقد مضى على إصدار تلك الخطة عام إلا شهر وبضعة أيام، ولم يتحقق منها إلا قانون للخدمة المدنية لن يكون له أي أثر في تحقيق أهداف الإصلاح الإداري التي حددها واضعوا الخطة في تحديث الإطار التشريعي المنظم لأعمال الإدارة العامة [وليس فقط الخدمة المدنية]، بينما غاب أهم عناصرها وهي إعادة تحديد وتعريف دور الدولة وتطوير المبادئ الحاكمة للجهاز

الإداري للدولة، وحصر التشريعات المنظمة للجهاز الإداري وتلك الأنشطة كان مقدرا لها أن تنتهي في مدى أربعة أشهر منذ سبتمبر 2014 ! ! !

يا سادة إننا لا نملك رفاهية الإصلاح وبمعنى أصح "الترميم" في الأجهزة التي انتشر فيها الفساد وتعاني من انخفاض الإنتاجية وارتفاع التكلفة المالية والمجتمعية لستة ملايين وثلاثمائة موظف يتناولون أكثر من ربع الإنفاق العام.

يا سادة لم يعد مفهوم " الإصلاح " مناسباً الآن، بل المطلوب " إعادة التأسيس والبناء من جديد" .

يا سادة لم يعد مقبولاً الحديث عن برنامج أو خطة لإعادة لإصلاح الإدارة العامة باعتبارها قضية منفصلة أو مستقلة، بل يجب أن تكون خطة إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة محوراً ضمن خطة وطنية لإعادة بناء الوطن. اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد.

كلمة أخيرة؛

هل ساهم تعديل قانون الاستثمار في جذب مزيد من الاستثمارات ؟ وهل منع قانون الكيانات الإرهابية تكوينها ؟

آخر كلمة: لم تصدر بعد قوانين مباشرة الحقوق السياسية ولا انتخابات مجلس النواب، ومع ذلك يستمر الإصرار على أن الانتخابات ستجري قبل نهاية العام ! ! !

تعقيب 2024

لا تزال الأمور كما هي وأوضاع الجهاز الإداري للدولة كما هي ، إن لم تكن أسوأ . ودليلنا على ذلك هو إلغاء وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في الحكومة الجديدة التي أعلنت في يوليو 2024 .

وكانت خطة الإصلاح الإداري التي أعلنها وزير التخطيط الأسبق دكتور أشرف العربي كما يلي:

لقراءة الخطة اضغط علامة PDF

PDF
خطة الإصلاح الاداري.pdf

وقد سبق لنا في "الجمعية العربية للإدارة"

إعداد برنامج للإصلاح الإداري

استجابة لدعوة الرئيس محمد حسني مبارك التي أعلنها في سبتمبر 1998.

أولاً: المنطلقات الأساسية للبرنامج القومي للإصلاح الإداري:

ينطلق البرنامج القومي المقترح للإصلاح الإداري من الإنجازات التي حققتها الدولة في السنوات الأخيرة ويستند إليها ويتكامل معها، والتي تتبلور فيما يلي:

- سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاديات السوق وتحرير القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي، واتباع أسلوب التخطيط التأشيري.

- تصاعد دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاعتماد المتزايد عليه في تمويل استثمارات الخطة القومية للتنميـــــــــــة .
- برنامج خصخصة قطاع الأعمال العام وتوسيع قاعدة الملكيـة .
- الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة والالتزام باتفاقية الجات والتوجه نحو نظم المشاركة مع الاتحاد الأوروبـــــــــــي .
- بدأ مشروعات قومية عملاقة بأساليب غير تقليدية في إنشاء وتشغيل المشروعات العامـــــــة .
- تجدد اهتمام الدولة ممثلة في الرئيس محمد حسني مبارك بقضايا التطوير والإصلاح الإداري .

ثانياً: محاور البرنامج القومي للإصلاح الإداري :

يتعامل البرنامج المقترح مع قضايا الإصلاح الإداري على المحاور التالية :

المحور الأول : الموظف العـــــــــــــــام

المحور الثاني : تطوير النظم وتبسيط الإجـــــــــراءات

المحور الثالث : تطوير الهيكل العام للجهاز الإداري للدولة

المحور الرابع : الإصلاح التشريعـــــــــــــــي

المحور الخامس : التطوير التكنولوجي للجهـاز الإداري

المحور السادس : آليات تنفيذ البرنامج القومي للإصـلاح الإداري

المحور الأول : الموظف العام :

يستهدف البرنامج المقترح تحقيق الإصلاحات التالية :

1. مراجعة الهياكل الوظيفية لوحدات الجهاز الإداري والعمل على تخفيض أعداد العاملين في الوحدات التي تعاني من تضخم ودعم الوحدات التي تعاني من نقص العاملين، مع مراعاة أن تكون المهارات

والخبرات مناسبة مع احتياجات كل وحدة . [يعمل بالجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية 3755 ألف فرد يمثلون 5ر23 % من إجمالي المشتغلين في 1996 بزيادة 56% عن 1986] .

2. تيسير خروج الأعداد الزائدة من العاملين بنظام المعاش المبكر مع تنشيط دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدبير مجالات للعمل المنتج لهم من خلال إيجاد فرص إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة ، وتوفير التمويل، والمساندة الفنية ،والإدارية، والتدريب .
3. مراجعة وتحسين هيكل الرواتب بما يساعد في تخفيف الأعباء الاقتصادية المتزايدة عن العاملين .
4. تطوير نظام شامل للحوافز يقوم على أساس الجدارة والكفاءة في خدمة المواطنين وتجميع كافة أشكال المكافآت والأجور الإضافية وغيرها وتنظيم صرفها كإضافة على الراتب الشهري بحيث يشعر الموظف بقيمتها ويستطيع إعادة ترتيب شئونه فرض رسم خاص على كافة الخدمات التي تؤديها الدولة للمواطنين تخصص إيراده لتمويل نظام الحوافز الشامل لموظفي الدولة .
5. إعفاء الرواتب والحوافز والبدلات وما في حكمها من الضريبة على الدخل .
6. دراسة الاستفادة من تجربة هيئة الرقابة الإدارية بتوفير أشكال من الخدمات الاقتصادية والعلاجية للعاملين بما يساوي زيادة حقيقية في دخولهم دون زيادة أعباء الموازنة العامة للدولة وذلك بتمويل تلك الخدمات من الرسم المقترح فرضه على مختلف أنواع الخدمات التي تؤديها الدولة للمواطنين .
7. إعادة إنشاء معهد الإدارة العامة ليتولى مهام إعداد برامج شاملة لإعداد وتدريب القيادات الإدارية والعاملين على مختلف المستويات، وتنظيم برامج إعداد العاملين الجدد وبرامج التدريب المستمر لرفع الكفاءة وتحسين أسلوب التعامل مع المواطنين ، وإخضاع كافة العاملين لهذا التدريب .

8. تطوير نظام العاملين المدنيين في الدولة بحيث يتضمن فقط المبادئ الرئيسية ، ويترك لوحدات الجهاز الإداري للدولة صياغة نظمها الخاصة بما يناسب وظروفها ، على أن تعتمد تلك النظم من السلطة المختصة بكل جهة .

9. اعتماد نظام متطور لقياس الكفاءة وتقييم الأداء يكون أساساً في الترقية واستحقاق الحوافز وغيرها من المزايا الوظيفية،

10. تعديل القانون رقم 5 لسنة 1991 لسد الثغرات التي أوضحها التطبيق العملي والنص على ضرورة الإعلان عن الوظائف القيادية الشاغرة داخل و خارج الوحدة المعنية حتى تتاح الفرص لكل من يرى في نفسه الكفاءة لشغل الوظيفة أن يتقدم لها مع تشكيل " لجان للصلاحية " تختص كل منها بقطاع من قطاعات الجهاز الإداري للدولة ، و يتم تشكيلها بحيث تضم عناصر متخصصة من أساتذة الإدارة بالجامعات و أعضاء الهيئات القضائية و هيئة الرقابة الإدارية و الجهاز المركزي للتنظيم و الإدارة، على أن يدعى لحضور اجتماعاتها رئيس الجهة المعنية حين النظر في طلبات المتقدمين لشغل الوظائف القيادية بها دون أن يكون له صوت في مداولاتها ، و تتولى تلك اللجان فحص الطلبات و مناقشة المتقدمين و مراجعة تاريخهم الوظيفي و مدى توفر شروط شغل الوظائف فيهم، ثم تصدر قرارها باختيار الأصلح لشغل الوظيفة ، و يكون قرارها نهائياً . ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل هذه اللجان وتحديد أسلوب عملها وضمانات حيادها ، وتعيين مقارها ، ومكافآت أعضاءها والتي تتحملها الجهات المعلنة عن وظائف شاغرة بها . [تقترب فكرة لجان الصلاحية من نظام اللجان العلمية الدائمة لفحص الإنتاج العلمي لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات] .

11. التأكيد على ما جاء به القانون رقم 5 لسنة 1991 من تحديد مدة شغل الوظائف القيادية مع تعديل المدة لتكون أربع سنوات ، ويكون تجديدها بإعادة العرض على لجنة الصلاحية بناء على اقتراح السلطة المختصة بالجهة المعنية . [من الواضح أن طلبات التجديد ستعرض على لجنة الصلاحية جنباً إلى جنب مع طلبات المتقدمين الجدد] .

يركز هذا المحور على إعادة صياغة الهيكل الوظيفي بالجهاز الإداري للدولة بناء على دراسة الاحتياجات الحقيقية من العاملين وتحسين أوضاعهم من حيث الرواتب والحوافز ، واقتراح تحقيق طفرة في دخول موظفي الدولة بإعفاء رواتبهم وحوافزهم من الضرائب ، وكذا تدبير مصدر لتمويل الزيادات في الرواتب بفرض رسم على الخدمات المقدمة للمواطنين .

المحور الثاني : تطوير النظم وتبسيط الإجراءات :

يتعامل هذا المحور مع أهم مصادر الشكوى في علاقة المواطنين مع الأجهزة الحكومية ، ويستهدف إيجاد حلول جذرية لها لا تكتفي بالمسكنات الوقتية .

وتتبلور إجراءات الإصلاح المقترحة في هذا المحور فيما يلي :

1. تعميم أسلوب يمنع [أو يباعد] الاتصال المباشر بين المواطن طالب الخدمة وبين الموظف [أو الموظفين] المختص بأداء الخدمة ، وينم ذلك على الوجه التالي :

- تحديد المعلومات والمستندات والرسوم المطلوبة من المواطن للحصول على الخدمة ، والمدة التي يتم خلالها إنجاز الخدمات، وتوضيحها على النماذج الخاصة بطلب الخدمات المختلفة، وإتاحة تلك النماذج على اختلاف مصادرها من الجهات الحكومية المختلفة في مكاتب البريد والتليفون

والتلغراف حيث تكون في متناول المواطن يشتريها لقاء ثمن محدد ، على أن تكون النماذج مدموغة مسبقاً بالقيمة المطلوبة تفادياً لمطالبة المواطن بشراء طوابع التمغة .

- كما تعلن تلك المعلومات بوضوح في مداخل الوحدات الحكومية التي يتردد عليها المواطنون [الشهر العقاري ، السجل المدني ، التأمينات الاجتماعية ، الجمارك ، الضرائب ، مكاتب خدمة المستثمرين ، مكاتب الصحة ، مكاتب العمل ، السجل التجاري . . . الخ] ، وكذا تتاح النماذج في نفس موقع تقديم الخدمات .
- تخصص مكتب في كل جهة إدارية لاستقبال الطلبات من المواطنين ومراجعتها وتحصيل الرسوم المقررة مقابل تسليم المواطن إيصالاً بذلك وتحدد له موعد العودة لاستلام المعاملة منتهية تماماً حسب المدد المعلن عنها .
- إذا رغب المواطن في إرسال المعاملة المنتهية بالبريد عليه أن يبين ذلك عند تقديم الطلب ويسدد الرسم المحدد .
- تخصص مكتب آخر في كل جهة لتسليم المواطنين المعاملات الخاصة بهم منتهية في الموعد المحدد . [أو ترسل المعاملات المنتهية بالبريد حسب رغبة المواطن] .
- يتولى المختصون بالجهة إنجاز المعاملات داخلياً دون اتصال بطالبي الخدمة ، وفي حالة الاحتياج إلى معلومات إضافية أو مراجعة مع المواطن يتم إخطاره بالبريد أو حين الحضور لاستلام المعاملة عن طريق مكتب التسليم .
- في حالة تعدد الجهات المتصلة بإنهاء معاملة المواطن ، تتولى الجهة إنجاز كافة الاتصالات وإنهاء الإجراءات مع تلك الجهات المختلفة وذلك في صورة اجتماعات دورية تضم ممثلي كل الجهات المعنية [على نمط اجتماعات غرف المقاصة بالبنوك] ويتم أثناء تلك الاجتماعات مراجعة طلبات المواطنين

واستيفاء احتياجات كل جهة إدارية والحصول على موافقتها حيث يبلغ المواطن بموافقة منتهية من كافة الجهات ولا يكون عليه مراجعة أي جهة بعد ذلك .

2. بالنسبة للخدمات التي تتطلب اتصالاً مباشراً من المواطن بالقائم بأداء الخدمة ، تتبع كافة الضوابط السابقة من حيث الوضوح والإعلان عن المستندات والإجراءات والتوقيت المحدد لأداء الخدمة .
3. تعميم فكرة مجمعات الخدمات الحكومية حيث يوجد في كل مجمع ممثلين لكافة الأجهزة الحكومية التي يكثر تردد المواطنون عليها حيث يستطيعون إنهاء معاملاتهم في مكان واحد . [تنشأ هذه المجمعات في الأندية الرياضية ، والجامعات ، والتجمعات السكنية الرئيسية ، والأسواق المركزية كسوق الجملة بالعبور ، والمطارات والموانئ الرئيسية وغيرها من أماكن التجمعات البشرية] .
4. تفعيل مكاتب خدمة المستثمرين في المحافظات حيث تضم ممثلين لكافة الجهات ذات الاختصاص ، ويتم تقديم الطلبات فيها بالأسلوب السابق بيانه ، على أن تصدر منها موافقة نهائية للمستثمر تضم موافقات كل الجهات المعنية ولا يكون عليه مراجعة أيا من تلك الجهات بعد ذلك .
5. اعتماد جهات معاونة من القطاعين الخاص والأهلي تتولى إنهاء كثير من الخدمات الحكومية للمواطنين وفقاً للنظم والضوابط التي تحددها الجهات الحكومية المختصة، مثال ذلك ما يلي :
   - اعتماد شركات بيع السيارات لإنهاء إجراءات التراخيص وتجديدها .
   - اعتماد شركات إصلاح السيارات لإنهاء فحص السيارات عند تجديد الرخص .
   - اعتماد مكاتب المحاماة الكبرى لإنهاء إجراءات الشهر العقاري .
   - اعتماد النقابات العمالية والمهنية لتقديم الخدمات الخاصة بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية .
   - اعتماد مكاتب أهلية للبريد والتلغراف [كان هذا النظام معمولاً به من قبل] .

من جانب آخر ، يمكن تبسيط الإجراءات لتخفيف المعاناة عن الجماهير باتباع المقترحات التالية :

1. تأكيد مبدأ اعتراف الجهات الحكومية المختلفة بما يصدر عن أي منها من موافقات أو شهادات للمواطن واعتمادها لتقديم خدماتها دون مطالبة المواطن بإعادة التقدم بشهادات جديدة كل مرة يتعامل فيها مع جهة حكومية جديدة . [مثال ذلك أن تعتمد هيئة الرقابة على الصادرات والواردات السجل التجاري أساساً لإصدار البطاقة الاستيرادية دون مطالبة المواطن بتقديم مستندات جديدة سبق له تقديمها لمصلحة السجل التجاري] .
2. تأكيد مبدأ تنسيق احتياجات و مطالب الجهات الحكومية ذات الاختصاصات المتداخلة أو المكملة لبعضها البعض ،و تجميعها بحيث يتعامل المواطن مع جهة واحدة تحصل منها على الخدمة المطلوبة بتنسيق مع كافة الجهات المعنية دون حاجة إلى التعامل مع أجهزة حكومية متعددة ، و الاضطرار إلى الاستجابة لطلبات متناقضة [مثال ذلك في حالة التسجيل في السجل التجاري أن تتم المعاملة من خلال الغرف التجارية التي تتولى إنهاء كافة الإجراءات مع باقي الأجهزة ذات الاختصاص وتسلم طالب الخدمة ترخيصاً شاملاً لرقم القيد في السجل التجاري و تاريخه و بذلك يتعامل المواطن مع جهة واحدة بقدر الإمكان.
3. تجميع جهات الرقابة على الواردات في الموانئ والمطارات بحيث يتجنب المواطن المشكلات الناتجة عن تعدد تلك الجهات وإصرار كل منها على أخذ عينات مختلفة في أوقات متباعدة وعدم اعتماد النتائج التي تصل إليها كل منها .

[الحل في توحيد مسئولية أخذ العينات بحيث تكفي لإجراء كافة الاختبارات المطلوبة لمختلف الجهات، ويصير تجميع موافقات الجهات المختلفة بواسطة مكتب خدمة واحد يتولى بناء على ذلك إصدار أمر الإفراج عن الواردات مرة واحدة] .

4. تشكيل "لجنة التيسير الإداري" بكل محافظة برئاسة المحافظ ، وتضم رؤساء كافة الأجهزة المحلية و ممثلين عن الأجهزة الحكومية المركزية ذات الاتصال بالشئون المحلية ، و ممثلين للمواطنين من رجال الأعمال وأعضاء هيئات التدريس وأعضاء الهيئات القضائية و المهنيين و ربات البيوت ، وهدف هذه اللجان مراجعة المشكلات والمعوقات التي يواجهها المواطنون في تعاملاتهم مع الأجهزة الحكومية ، و يعملون على علاجها بالتنسيق بين الأجهزة الحكومية و إزالة ما بينها من تضارب في الاختصاصات أو تنازع في السلطات، كذلك يتفقون على أشكال التبسيط و التطوير في الإجراءات ، و يعملون على تطبيق ما يصلون إليه من نتائج في مواقع عملهم [أو السعي من خلال المحافظ لاستصدار التعديلات التشريعية أو القرارات اللازمة من السلطات العليا] .
5. تشكيل لجان تحكيم دائمة على مستوى المحافظات لحل المنازعات التي تنشأ بين المواطنين والأجهزة الحكومية وتفادي المشكلات الناتجة عن بطء إجراءات التقاضي . ويراعى في تشكيل هذه اللجان أن يكون أعضاءها على مستوى عال من الخبرة والموضوعية ، على أن تطبق أحكامها على حالات المثل ويمكن أن تكون تلك اللجان بالغرف التجارية أو فروع اتحاد الصناعات المصرية أو النقابات المهنية .
6. تطبيق مبدأ مشاركة المواطنين في إدارة الخدمات التي تقدمها لهم الأجهزة الحكومية المختلفة ، وذلك بتشكيل مجالس "رقابة شعبية" من بين المواطنين ذوي الخبرة والتأهيل والسمعة الطيبة ومن المتعاملين مع تلك الأجهزة والمثقفين لإجراءاتها ، لتكون وسيلة لتقييم أداء الجهاز في خدمة المواطنين ، ونقل رغباتهم وعرض مشكلاتهم في التعامل مع الجهة الحكومية والتشاور مع الإدارة المختصة لتبسيط الإجراءات وتطوير النظم بما يحقق الكفاءة وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين :

- مثلاً يشكل مجلس" رقابة شعبية" لمصلحة الضرائب ، هيئة التأمينات الاجتماعية ، الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، هيئات النقل والمواصلات ، هيئات مياه الشرب والصرف الصحي ، هيئات الكهرباء..... الخ ، بينما يتخذ المجلس في حالات المدارس والجامعات شكل "مجلس آباء"] ، ويكون "مجلس الرقابة الشعبية " ممثلاً لاحتياجات الجماهير ووجهات نظرها ، ومساعداً للإدارة الحكومية المختصة في توعية الجماهير واقتراحات تنظيم وتطوير أساليب تقديم الخدمات ، والمشاركة في بحث سبل حل ما قد يواجه الإدارة الحكومية من مشكلات .

وفي مجال تطوير الإدارة المالية الحكومية يتبلور اقتراحان :

1. تطوير نظام الموازنة الحكومية لتكون موازنة برامج وأداء ، ويصير تخصيص الموارد المالية على أساس الأهداف المقررة والإنجازات المطلوبة ومعـــدلات الأداء المعتمدة في كل مجال من مجالات العمل ، وتطبيق نظام لاحتساب تكلفة الأداء ، واتخاذها أساساً لتقييم الكفاءة والحكم على جدوى الإنجاز .
2. تفعيل دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال متابعة الإنفاق العام وتقييم أداء وحدات الجهاز الإداري من حيث جدواه وارتباطه بمشروعات وأهداف مقررة .

يهتم هذا المحور بتبسيط إجراءات تعامل المواطنين مع أجهزة الدولة من خلال إبعاد المواطن عن الاتصال المباشر بالموظف الذي يؤدي الخدمة، وتطبيق فكرة ONE STOP SHOP .

المحور الثالث : تطوير الهيكل العام للجهاز الإداري للدولة :

انطلاقاً من التغييرات الجذرية التي شملت في السنوات الأخيرة مجالات الاقتصاد والسياسات المالية و النقدية ، و اتجاه الدولة لإحياء مؤسسات كانت قد توارت نماماً خلال سنوات الاقتصاد المخطط مركزياً والمدار بقرارات حكومية [مثل بورصة الأوراق المالية وشركات الصرافة وبنوك القطاع الخاص] ، وقبول الدولة مبدأ دخول القطاع الخاص مجالات كانت حكراً على الجهاز الحكومي أو القطاع العام [مثل أعمال الوكالات الملاحية وخدمات الموانئ والاتصالات] ، فإنه يصبح من المنطقي أن يشمل البرنامج القومي للإصلاح الإداري محوراً رئيسياً يتعامل مع التنظيم الهيكلي للجهاز الإداري للدولة بهدف إعادة صياغته ليتناسب مع الدور الجديد الذي اختصت الدولة نفسها به و الذي يتركز فيما يلي :

- التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ضبط وتنظيم الأداء القومي في مختلف المجالات عن طريق السياسات والتشريعات وتوفير الحوافز الإيجابية [مثل الإعفاءات الضريبية] والحوافز السلبية المختلفة .
- تقديم الخدمات الاستراتيجية ذات الأهمية القومية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمرافق ، مع ترك المستويات الأقل أهمية من الناحية الاستراتيجية للقطاعين الخاص والأهلي .

وتتبلور مقترحات برنامج الإصلاح الإداري فيما يلي :

1. تبسيط الهيكل التنظيمي العام للدولة بإعادة النظر في جدوى وفاعلية جميع المجالس العليا التي تزايدت أعدادها دون أن يكون للكثير منها برامج أو استراتيجيات واضحة ، ولا يتحقق عنها إنجازات تبرر ما تستهلكه من موارد الدولة.

2. إعادة تشكيل الجهاز الإداري المركزي للدولة من عدد محدود من الـــوزارات تختص كل منها بإعداد الاستراتيجيات القومية والسياسات الجوهرية لأحد قطاعات العمل الوطني الرئيسية بالتركيز على الأمور التخطيطية والتنظيمية والرقابية .
3. اقتصار الهياكل التنظيمية للوزارات المركزية على إدارات للتخطيط والدراســـــات والمعلومات وتقييم الأداء ، واعتمادها على أعداد قليلة من ذوي الخبرات العاليـــة والكفاءة المشهودة في تلك المجالات .
4. إسناد الأعمال التنفيذية في مجال عمل كل وزارة إلى أجهزة مستقلة تنظم بقانون خاص و تختص كل منها بتنفيذ بعض الوظائف الحكومية الاستراتيجية التي يجب أن تباشرها الدولة بنفسها [الضرائب ، الجمارك ...الخ] ، أو تنظيم ورقابة ما يسند تنفيذه من الخدمات الحكومية إلى القطاعين الخاص و الأهلـــــي [الخدمات الصحية ، التعليمية ، المرافق العامة.....] ، و الهدف هنا أن تقتصر أعمال الدواويـــن العامة للوزارات على أمور التخطيط الاستراتيجي ، و التطوير والتحديث من خـــلال البحوث و الدراسات ، وتوفير المساندة للأجهزة التنفيذية ومتابعة وتقييم الإنجازات .
5. تعديل قانون الهيئات العامة رقم 61 لسنة 1963 ليعطيها الحرية والاستقلالية الحقيقية ، وتجعل مجلس الإدارة هو السلطة الفعلية النهائية ، وتخرجها من الخضوع لقوانين الموازنة والخطة ، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بحيث تكون لها الاستقلالية المالية والإدارية فعلاً تأسياً بما تم بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام حين صدر القانون رقم 203 لسنة 1991 .
6. قصر إشراف الوزراء المختصين على تلك الهيئات العامة في حدود الاطمئنان إلى قيامها بوظائفها طبقاً للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة ، ولا تكون لهم سلطة التدخل في الشئون التنفيذية لتلك الهيئات

وحصص سلطة الوزير المختص في الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة خلال مدة محددة، فإذا أصر المجلس على قراره يصبح سارياً .

7. اختيار رؤساء مجالس إدارة الهيئات العامة عن طريق " لجنة قومية لاختيار القيادات الإدارية" تابعة لرئيس مجلس الوزراء تطبق الإجراءات السابق الإشارة إليها الخاصة باختيار القيادات الإدارية العليا وترفع توصياتها إلى رئيس مجلس الوزراء ليصدر قرار التعيين .

ويكون لتلك الهيئات العامة نظماً مالية متميزة تتمتع بالاستقلالية وفقاً للمبادئ التالية :

- يكون لكل هيئة عامة موازنة مستقلة يتم إعدادها وفقاً للنظام الذي تحدده مجلس إدارتها حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به ، وتعتمد أساساً على مواردها الذاتية في تمويل أنشطتها ، و يكون لها أن ترحل الفوائض من سنة مالية لأخرى ، كما يكون لها سلطة الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية و إصدار السندات والصكوك المالية في سوق الأوراق المالية وفقاً للضوابط التي تحددها قانون الهيئات العامة المقترح ، ويقتصر ما يقدم لها من موازنة الدولة على " إعانة سد العجز " وذلك لمواجهة ما تفرضه سياسات الدولة من أعباء قد لا تعادلها الموارد الناشئة مقابل تأدية الخدمات .
- يكون لكل هيئة نظمها المالية والإدارية ولوائح شئون العاملين الخاصة بها التي يصدرها مجلس الإدارة في ضوء القوانين العامة والسياسات القومية في المجال ، ولا تخضع في ممارستها أعمالها إلا لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية . [بمعنى أن تخرج من نطاق اختصاص الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والهيئة العامة للخدمات الحكومية وغيرها من أجهزة رقابية مختلفة شأنها في ذلك شأن شركات قطاع الأعمال العام] .

- تحاسب تلك الهيئات العامة على أساس الأهداف والنتائج ، وتخضع للرقابة الشعبية من خلال مجلس الرقابة الشعبية السابق الإشارة إليه [والذي يمكن اعتباره بمثابة الجمعية العامة في حالة الشركات] ، كما تخضع للتقييم من جانب الجهاز المركزي للمحاسبات .

تراعي الإجراءات التالية في إدارة الهيئات العامة:

1. تنفيذ الخدمات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي بواسطة شركات قطاع أعمال عام أو إسنادها إلى شركات خاصة أو شركات مشتركة حسب برنامج الخصخصة المعتمد .
2. تحويل هيئة المعارض والأسواق إلى شركة خاصة ، وإسناد مهام مركز تنمية الصادرات إلى الغرف التجارية ، وتحويل ما تقوم به الهيئة العامة للتصنيع من بحوث ودراسات وأنشطة معلوماتية إلى شركة استشارية خاصة [على نمط مكتب الاستشارات والتصميمات العمرانية] ، ويعاد تنظيم الهيئة ليتناسب مع أنشطتها المتصلة بدورها التخطيطي أو الرقابي أو مسائل الترخيص وتطبيق قانون التنظيم الصناعي، كما يمكن تحويل ما قد تقوم به الهيئة من أعمال تتصل بتنمية مجالات صناعية جديدة إلى اتحاد الصناعات المصرية، وبنفس المنطق يمكن تحويل الهيئة العامة للكتاب إلى شركة خاصة . [تلك أمثلة يمكن القياس عليها بالنسبة لباقي أجهزة وهيئات الدولة] .
3. تظل الدولة قادرة على تنفيذ سياستها في الدعم والتوجيه القومي في مختلف المجالات التي تسند إلى القطاع الخاص أو الجهات الأهلية وشبه الحكومية من خلال السياسات العامة والتوجهات الاستراتيجية التي تصدرها ، وكذلك بإعمال نظم للتشجيع والضبط بالحوافز المختلفة.
4. التخلص تدريجياً من الأنشطة الثانوية التي تتم داخل أجهزة الدولة وتسهم في تضخم أعداد العاملين والتوسع غير المبرر في المساحات واقتناء المعدات وتستهلك بالتالي نسباً كبيرة من موازنة المصروفات

الجارية ، مثل أعمال الصيانة والنظافة والأمن والحراسات وأعمال الطباعة والنقل وإدارة المقاصف وخدمات العاملين ، ويتم ذلك بإسناد تلك الأنشطة إلى شركات القطاع الخاص بعقود .

8. تطوير أجهزة الإدارة المحلية وتقليص سلطة أجهزة الدولة المركزية فيما تختص أعمال الوحدات المحلية بحيث يكون لتلك الوحدات اختصاصات وصلاحيات تمكنها من تأدية الخدمات للمواطنين محلياً دون الرجوع إلى السلطات المركزية . [ويتطبق في شأن الوحدات والأجهزة المحلية بالمحافظات جميع الاقتراحات السابق بيانها بالنسبة للموظف العام وتطوير الإجراءات ونظم العمل] .

9. توضيح مجالات اختصاص الأجهزة المحلية في كل ما يتصل باحتياجات المواطنين المباشرة والتي يتم توفيرها محلياً [التعليم ، الصحة ، الثقافة ، الرعاية الاجتماعية ، الإسكان ، المواصلات الداخلية ، المرافق المحلية ، تحسين وحماية البيئة ، الرياضة ، الخدمات الدينية ، خدمات إطفاء الحرائق والإنقاذ والدفاع المدني .....] وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ هذه الخدمات في إطار السياسات القومية التي تراقب تنفيذها الوزارات والأجهزة المركزية .

10. تنمية الاتجاه نحو استخدام القطاعين الأهلي والخاص في تنفيذ الخدمات المحلية ، وتشجيع الأفراد والجمعيات التعاونية ومختلف الهيئات الأهلية على الدخول في مجالات الخدمات العامة كالتعليم والصحة والثقافة وإصلاح البيئة مما تقوم به الأجهزة الحكومية بكفاءة محدودة وتكلفة غير مرشدة .

11. تحويل كافة مشروعات التنمية المحلية التي تقوم بها أجهزة الإدارة المحلية إلى القطاعين الأهلي والخاص ، وأكفاء الإدارات المحلية بالمتابعة والمساندة .

12. تطوير إدارات شئون العاملين في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة بحيث تدعم بالآليات الحديثة والعناصر البشرية المتميزة .

يقوم هذا المحور من برنامج الإصلاح الإداري على فكرة رئيسية مؤداها ضرورة إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ليتناسب من حيث الأساس التنظيمي والحجم والاختصاصات ، مع الدور الجديد للدولة في ظل سياسات التحرير الاقتصادي.

المحور الرابع : الإصلاح التشريعي :

يلعب القانون دوراً أساسياً في ضبط أداء الجهاز الإداري وتوجيه الموظف العام . ومن مقتضى فعالية التشريع في تحقيق أهداف تنمية الأداء الإداري ورفع كفاءة أجهزة الإدارة وأفرادها في خدمة المواطنين ، أن يكون مناسباً مع الأهداف التي تقوم من أجلها تلك الأجهزة ، وأن يتوافق مع الظروف العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بالجهاز الإداري للدولة .

ورغم التغيرات الجذرية التي أصابت التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مصر خلال السنوات الأخيرة ، فإن كثيراً من التشريعات الحاكمة والمنظمة لعمل الجهاز الإداري للدولة لم يطرأ عليها تعديلات مناسبة ، مما يجعلها عقبة في سبيل الإصلاح الإداري المنشود .

لذا يطرح البرنامج القومي للإصلاح الإداري أهمية تعديل وتطوير التشريعات التالية حتى يمكن أن تتحقق النتائج المرجوة من محاور الإصلاح الإداري المقترحة :

1. قانون الخطة
2. قانون الموازنة
3. قانون الهيئات العامة

4. قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
5. قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
6. قوانين الغرف التجارية واتحاد الصناعات
7. قانون الشهر العقاري
8. قوانين الضرائب
9. قوانين الجمارك
10. قانون السجل التجاري
11. قانون العلامات التجارية
12. قانون المناقصات والمزايدات
13. قانون التجارة

والهدف من مراجعة وتعديل القوانين المشار إليها تأكيد التوجهات الرئيسية التالية :

1. التوافق مع النظام الاقتصادي الجديد القائم على اقتصاديات السوق .
2. تأكيد اللامركزية الإدارية وتحرير الإدارة الحكومية من القيود التي لا تتناسب والواقع الاقتصادي المحلي والعالمي الجديد .
3. النص على المبادئ العامة والأسس الجوهرية التي يستهدفها القانون ترجمة لاستراتيجيات الدولة ، وترك التفاصيل الإجرائية لتصدرها لوائح ونظم خاصة بكل جهاز أو هيئة بما تحقق المرونة والتوافق مع الطبيعة الخاصة بكل منها .
4. تبسيط الإجراءات وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المواطن وتحديد مدد محددة لإنهاء التراخيص والموافقات التي تحتاجها المواطنون وينظمها القانون .

5. إزالة ما قد يكون بين بعض القوانين من تضارب .

يتوجه هذا المحور من برنامج الإصلاح الإداري إلى أهمية إعادة صياغة القوانين الأساسية المنظمة لعمل الجهاز الإداري للدولة بحيث تكون في الأساس أداة معاونة على رفع كفاءة الأداء ، و تمكين القيادات الإدارية من تحمل مسئولياتها و استخدام صلاحياتها بحرية مسئولة، لا أن تكون وسيلة للتقييد و التعويق بما يؤدي إلى تراجع القيادات الإدارية عن ممارسة صلاحياتها التزاماً بما تفرضه كثير من القوانين المطلوب تغييرها من إجراءات مطولة .و الفكرة المحورية في توجهات الإصلاح التشريعي المقترحة أن تتوافق فلسفة القوانين الحاكمة للجهاز الإداري مع التوجهات و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة للدولة.

المحور الخامس : التطوير التكنولوجي للجهاز الإداري :

اعتماداً على ما تحقق خلال السنوات القليلة الماضية من محاولات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وما توفر من إمكانات مادية وطاقات بشرية مناحة ، فإن مقترحات التطوير التكنولوجي للجهاز الإداري للدولة تتبلور فيما يلي :

ميكنة الأعمال الإدارية الداخلية بالوحدات الحكومية :

1. ويتم ذلك بتعميم استخدام الحاسبات الآلية في كافة المعاملات بالأجهزة الحكومية ومنع استيفاء المستندات والنماذج وغيرها من المحررات الرسمية بخط اليد أو بالآلة الكاتبة . ويشمل ذلك أعمال الأرشيف ، الحسابات ، المخازن ، شئون العاملين ، المراسلات والاتصالات الإدارية .

2. ميكنة الخدمات التي تقوم الجهات الحكومية بأدائها للجمهور ويشمل ذلك إصدار التراخيص، الشهادات، الموافقات المختلفة، وتحقق هذا التطوير طباعة كافة النماذج والاستمارات والمحررات الرسمية التي تسلم للمواطنين بشكل يسمح باستيفائها باستخدام الحاسب الآلي مع إضافة علامات مائية وغيرها من أساليب التأمين ومنع التزوير . [يراعى توحيد النماذج المستخدمة في نفس الغرض وتتغير فقط اسم الجهاز الصادرة عنه] .
3. إعداد برنامج قومي لتطوير نظم الحفظ والأرشيف باستخدام الوسائط الإلكترونية وأقراص الليزر مما يقلل المساحات المستخدمة في الحفظ وتحفظ المعلومات والمستندات وييسر الوصول إليها . [يقترح البدء بالتطبيق في مصلحة الشهر العقاري، هيئة المساحة، هيئة الأوقاف وغيرها من الأجهزة كثيفة المستندات، فضلاً عن دار المحفوظات بالقلعة] .
4. التوسع في نظم تقديم الخدمات للمواطنين باستخدام التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني مع قبول سداد الرسوم ببطاقات الائتمان دون اشتراط تواجد المواطن شخصياً مما يقلل العناء على المواطنين والعاملين بالجهاز الحكومي .
5. وفي هذا الصدد نقترح ما يلي :

- تخصيص أرقام تليفون مجانية [800 مثلا] يستخدمها المواطنون للاتصال بالجهات الحكومية للاستفسار عن إجراءات الحصول على الخدمات وينير الرد عليهم برسائل مسجلة تتضمن البيانات المطلوبة .
- قبول طلبات المواطنين للحصول على شهادات الميلاد، أو شهادات بيان الحالة من المدارس والجامعات، أو ما يماثل ذلك من خدمات تنطوي على إصدار شهادة أو بيان أو صورة رسمية من محرر أو استخراج بيانات تخص المواطن من السجلات الرسمية، على أن يتضمن الطلب المرسل

بالفاكس أو البريد إقراراً بالخصم بقيمة الرسم المقرر من بطاقة ائتمان ، وترسل الشهادة أو البيان المطلوب أو بالبريد .

- تخصيص أرقام تليفون في الهيئات الخدمية ترد على استفسارات المواطنين برسائل مسجلة ، مثل محطات السكك الحديدية ومكاتب البريد والتليفون والمطارات والموانئ والمستشفيات والمدارس والجامعات وأقسام الشرطة ومكاتب السجل المدني وإدارات الإطفاء والإسعاف وكافة الأجهزة الحكومية لبيان المواعيد الرسمية للعمل ومواعيد القطارات والطائرات وأسعار الخدمات المختلفة، وعناوين تلك الأجهزة التي تقع في دائرة سكن المواطن ، وأسماء ووظائف المختصين .
- تطوير مراكز المعلومات ودعم القرار بالوزارات والهيئات إلى مراكز لإتاحة المعلومات عن الجهة والخدمات التي تؤديها .
- استثمار مشروع الرقم القومي للمواطن في تيسير التعامل مع كافة الأجهزة الحكومية إذ يراعى توصيلها جميعاً بشبكات معلومات تسمح لأي منها بالدخول على الحاسب الرئيسي لنشغيل نظام الرقم القومي للحصول على كافة البيانات المتعلقة بالمواطن والمسجلة في ملفه ، وبذلك يتم الاستغناء نهائياً عن مطالبة المواطنين بتقديم شهادات وإقرارات تفيد بياناتهم الشخصية .
- تحقيق الترابط المؤسسي بين الجهات الحكومية بما تحقق سرعة التعامل وتبادل المعلومات وذلك بإنشاء شبكة خاصة لربط الجهات الحكومية GOVERNMENT INTERANET وتفيد هذه الشبكة في تحقيق تكامل الخدمات الحكومية بما يمكّن من أداء الخدمة للمواطن في جهة واحدة رغم تطلبها الحصول على معلومات أو مستندات من جهات متعددة ، وكذا إمكان قيام جهة حكومية واحدة بتنفيذ أعمال ومهام لصالح جهات حكومية أخرى .

- بناء رقم قومي للعقارات يمكن من خلاله تسهيل كافة الإجراءات المرتبطة بالعناوين ومحال الإقامة أو محال العمل.
- بناء رقم قومي للمنشآت الاقتصادية يمكن من خلاله تسهيل كافة التعاملات والإجراءات المتصلة بها .

إن تحقيق الإصلاح الإداري الفعال يتطلب الأخذ بأسباب التقدم التي توفرها تكنولوجيا المعلومات الحديثة بكل ما تعنيه من سرعة في الأداء ، ودقة المعلومات وحداثتها ، وتخفيف الأعباء عن العاملين والمواطنين بما تتيحه من إمكانيات الربط والاتصال بين مختلف قطاعات ووحدات الجهاز الإداري، ومن ثم فإن التطوير التكنولوجي هو شرط لازم لإمكان تحقيق أهداف المحاور الأخرى للإصلاح الإداري خاصة وأن كل مقوماته متوفرة وغير مستغلة تماماً .

المحور السادس : آليات تنفيذ البرنامج القومي للإصلاح الإداري :

إن نجاح تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على اقتناع الدولة بأهميته وجدواه ، كما يتطلب وجود آلية تخطط لتنفيذه وتوجه القائمين بالتنفيذ ، وتتابع التقدم وتقيم النتائج ، وتتخذ القرارات المناسبة للتطوير بما يتفق مع ظروف الواقع ومتغيراته .

وفي ظننا أن الأمر يتطلب تكوين :

مجلس أعلى للإصلاح الإداري

برئاسة

السيد الرئيس محمد حسني مبارك

يضم في عضويته :

- رئيس مجلس الـــــــوزراء
- وزير التنمية الإداريـــــة [مقرر]
- وزير الماليـــــــــــة
- وزير العـــــــــــدل
- وزير التخطيـــــــــــط
- وزير القوى العاملـــــــــة
- رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات
- رئيس هيئة الرقابـــــة الإدارية
- رئيس اتحاد الصناعات المصريـــة
- رئيس اتحاد الغرف التجاريـــــة
- ممثل لجمعيات رجال الأعمـــال
- ممثل لاتحادات المستثمريـــــن
- عدد من أساتذة وخبـــراء الإدارة

وتختص المجلس المقترح بما يلي :

1. إقرار إستراتيجية قومية شاملة للإصـــــــــــــــلاح الإداري .
2. إقرار البرامج التنفيذية لاستراتيجية الإصـــــــــــــلاح الإداري .
3. توفير الدعم المالي والسياسي لتوجهات الإصـــــــــــلاح الإداري .
4. متابعة وتقييم إنجازات الإصلاح الإداري والتوجيه بالتغييرات الاستراتيجية المناسبـــــة .

يكون وزير الدولة للتنمية الإدارية مقرراً للمجلس الأعلى للإصلاح الإداري .

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أن تطبيق أهداف وإجراءات برنامج الإصلاح الإداري سيتم على مستويين :

المستوى الأول :

ويتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للإصلاح الإداري ، وإقرار المبادئ والأسس الرئيسية، والتكليف بالدراسات وتصميم النظم وصياغة التشريعات والقرارات المؤدية إلى تحقيق الإصلاح الإداري المستهدف ، وتقع مسئولية تنفيذ هذا المستوى التخطيطي على عاتق المجلس الأعلى للإصلاح الإداري ، ومجلس الوزراء ، وجهاز وزير الدولة للتنمية الإدارية .

المستوى الثاني :

ويتعلق بتطبيق قرارات الإصلاح الإداري وتنفيذ القوانين والنظم والإجراءات الجديدة ، وإصدار القرارات والتعليمات التنفيذية ، واعتماد اللوائح والنظم التفصيلية على مستوى كل من وحدات الجهاز الإداري . وتقع مسئولية تنفيذ متطلبات هذا المستوى على عاتق جميع الوزراء والقادة الإداريين كل فيما يخصه ، وتخضع الجميع في قيامهم بهذه المسئولية للمتابعة والتقييم من المجلس الأعلى للإصلاح الإداري .

وسوف يكون لتوجيهات المجلس الأعلى للإصلاح الإداري أثرها المطلوب في التعامل مع بعض القضايا الهامة التي سيثيرها تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري وأهمها :

1. قضية تخفيض أعداد العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووضع الضوابط الضرورية لتنظيم إنشاء الوظائف وتقييد فرص التعيين الجديدة في ضوء الإصلاحات الجذرية والتطوير التكنولوجي الذي تحد بطبيعته من أعداد العاملين .
2. أهمية إيجاد آلية جديدة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لخلق فرص العمل الإنتاجي لفائض العمالة بالجهاز الحكومي والمحالين إلى المعاش المبكر ، وتوفير إمكانيات التدريب التحويلي وإعادة التأهيل لهم .
3. أهمية تصميم برنامج طموح لخصخصة الخدمات الحكومية بما يحقق تخفف الجهاز الحكومي من أعمال تنفيذية كثيرة يمكن للقطاعين الخاص والأهلي القيام بها بكفاءة أعلى وتكلفة أقل من الجهاز الحكومي .
4. أهمية مراجعة اختصاصات أجهزة الرقابة المتعددة على الجهاز الإداري بغرض التنسيق بينها وتجنب ما قد يترتب على تعددها واحتمال تداخل اختصاصاتها من معوقات للعمل الإداري ، وضرورة تطوير أساليب ومعايير الرقابة للتوافق مع التوجه لمزيد من اللامركزية الإدارية وإتاحة الفرص للقيادات الإدارية للعمل بحرية في إطار الاستراتيجيات والسياسات العامة ، والتركيز على متابعة تحقيق الأهداف وفعالية استخدام الموارد وتقييم الإنجازات أكثر من التركيز على الالتزام بالإجراءات .
5. تصحيح الموقف الحالي الذي يسمح للموظف العام بالجمع بين الوظيفة العامة وبين عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس الشعبية المحلية، وهو الأمر الذي يضع الموظف العام في حالة تعارض مصالح .

6. أهمية تحقيق أهداف الإستراتيجية المكانية التي تبنتها الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تؤدي إليه من ضرورة إطلاق التنمية المحلية وما يقتضيه ذلك من الحد من تعدد الأجهزة الإدارية بالمحليات على نحو ييسر إمكانيات التنسيق بينها إذ يبلغ عدد تلك الأجهزة في المحافظة ما يقرب من 25 مديرية عامة وإدارة يقتضي الأمر ضرورة مراجعة اختصاصاتها وإحداث التنسيق بينها والحد من تعددها دون مقتضى حقيقي .

قدم ذلك البرنامج من "الجمعية العربية للإدارة" برئاستي إلى الدولة استجابة لدعوة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك التي أعلنها في سبتمبر 1998 . وكالعادة ، لم يكن هناك أي رد فعل سواء بالقبول أو الرفض !!!!!

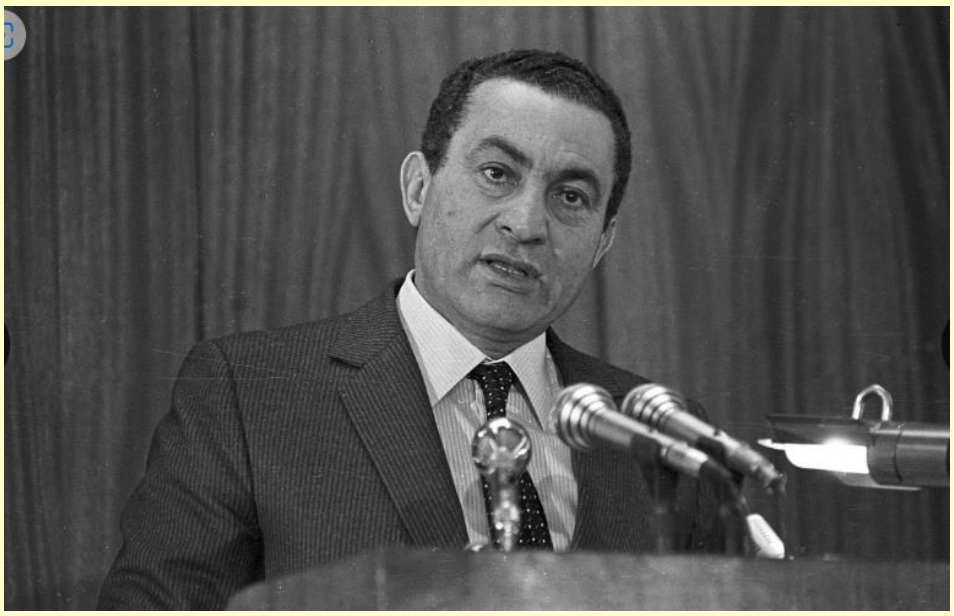

تجربة مص في الإصلاح الإداري.pdf

لقراءة الملف اضغط علامة PDF

مصر وتحديات الإصلاح الإداري

دكتور علي السلمي

2022

15.برنامج الحكومة الجديدة، النص الكامل لخطاب مدبولي أمام مجلس النواب

ألقى اليوم 2024/7/8 الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بيان الحكومة، أمام مجلس النواب، بمقر البرلمان بالعاصمة الإدارية الجديدة، بحضور كامل تشكيل الحكومة التي أدت اليمين الدستورية مؤخرًا، ويشمل برنامج عملها للسنوات الثلاث المقبلة، الذي يأتي تحت عنوان "معًا نبني مستقبلًا مستدامًا."

مدبولي: برنامج الحكومة اعتمد على مستهدفات رؤية مصر 2030 وتوصيات الحوار الوطني والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ومختلف الاستراتيجيات الوطنية

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أنه يقف اليوم أمام مجلس النواب لتقديم برنامج عمل الحكومة للسنوات الثلاث القادمة، مُجددًا مع النواب العهد على استكمال مسيرة بناء الوطن، وتحقيق تطلعات المواطن المصري، لافتًا إلى أن برنامج عمل الحكومة اعتمد بشكل رئيسي على مستهدفات رؤية مصر 2030، وتوصيات جلسات الحوار الوطني، ومختلف الاستراتيجيات الوطنية، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، حيث تسعى من خلال هذا البرنامج إلى تحسين واقع حياة المواطن بجميع جوانبها، والانتقال إلى مرحلة جديدة من التطوير المستدام الذي يضع وطننا في المكانة التي تليق به.

واستعرض رئيس الوزراء طبيعة التحديات التي تُواجهنا، والتي علينا بادئ ذي بدء أن ندركها، مشيرًا إلى أنها تحديات ذات وجوه متعددة، حيث يرتبط الوجه الأول بإكمال المسيرة التي بدأتها مصر منذ عشر سنوات، والتي بذلت فيها الدولة المصرية تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي جهدًا كبيرًا في تطوير البنية التحتية، ومشروعات الطاقة، واستصلاح الأراضي وتطوير الصناعة، وتطوير العشوائيات، وتوفير الإسكان الاجتماعي لقطاعات عريضة من السكان، وإتاحة شبكة حماية اجتماعية متكاملة للفئات الأكثر احتياجًا، وتطوير خدمات الصحة مع تقديم مبادرات ناجحة في القضاء على الأمراض المُزمنة،

والتوسع في انشاء الجامعات والمدارس، والعمل على تقديم نوعية جيدة من التعليم، وتقديم مبادرات تنموية كبرى مثل مشروع حياة كريمة لتحسين جودة الحياة في القرى، ومبادرة مائة مليون صحة، ومبادرة تكافل وكرامة.

أضاف: "أما الوجه الثاني فهو يرتبط بتحديات جديدة خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية التي ترتبت على الحرب الروسية الأوكرانية، وما تبعها من تعطل لحركة الأسواق العالمية، وتسببت هذه الأزمة في زيادة غير مسبوقة في الأسعار، وأثرت على مستوى العرض لسلع بعينها، وقد أدى هذا المشهد إلى صور من المعاناة بالنسبة للمواطن في كافة دول العالم، وقد أثبت المواطنون المصريون ألهم على قدر المسئولية، فتحملوا الأمر بقوة وصلابة."

وقال: "ثمة وجهٍ ثالث لهذه التحديات يرتبط بالصراعات التي يشهدها الإقليم، والذي تقف مصر في قلبه، ولا تَخفى علينا جميعًا الصراعات والحروب التي تنشب هنا وهناك في كل الاتجاهات، والتي كان آخرها الحرب الظالمة التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، حيث تبذل الدولة المصرية جهودًا كبيرة في مواجهة هذه التحديات الإقليمية، وتلعب دورًا بارزاً في الدعوة إلى السلام والوئام، وتبذل قصارى جهدها لوقف الحرب في غزة والعمل على قيام دولة فلسطين المستقلة، وقد كان لهذه الحرب تداعياتها شديدة السلبية على موارد الاقتصاد المصري، وعلى رأسها إيرادات قناة السويس، والتهديدات الحالية لحركة التجارة الدولية في منطقة البحر الأحمر."

لقراءة البرنامج كاملا اضغط علامة PDF

برنامج الحكومة الجديدة.pdf

https://youtu.be/ang79KnSYZE?si=1d_1RP0qmLx3PSEF

يمثل برنامج الحكومة الجديدة سيلاً من الأمنيات التي يناقضها الواقع المصري وحجم معاناة المصريين مهما اختلفت أوضاعهم الاقتصادية وقدراتهم المالية أو مراكزهم الاجتماعية.

وتتركز معاناة كل المصريين فيما يلي:

1. ارتفاع أسعار جميع السلع سواء المصنوعة محليا أو المستوردة.
2. السياسات الاقتصادية غير الصحيحة والتي تبدو مفروضة على مصر من صندوق النقد الدولي والتي تتمثل أساساً في تحرير أسعار الصرف الأجنبي، ومن ثم تراجع قيمة الجنيه المصري وانهيار قيمة مدخرات المصريين.
3. تفاقم حجم الدين الخارجي للتوسع غير المدروس في الاقتراض ومن ثم ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي، ونتيجة لذلك النمط ترتفع تكلفة الاقتراض ما بين أقساط القروض والفوائد.

4. الاتجاه المتزايد نحو بيع أصول الدولة وبيع مساحات كبيرة من أرض مصر في رأس الحكمة ورأس جميلة وغيرها من المواقع المميزة.
5. بيع الفنادق والمباني الحكومية التاريخية وكذا شركات قطاع الأعمال العام والشركات الأهم في مجال التنمية الصناعية.
6. بيع الجامعات والمدارس والمستشفيات ومعمل التحاليل وغيرها من المؤسسات الصحية والتعليمية والفندقية والسياحية للصناديق السيادية السعودية والإماراتية.
7. إسناد إدارة وتشغيل الموانئ والمطارات إلى شركات إماراتية، وترقب اقتراب مصر للطيران لتباع كلياً أو جزئياً كما حدث للشركة الشرقية للدخان والسجائر وشركة مصر للتأمين إلى أي من تلك الصناديق السيادية الخليجية.
8. تراجع الصادرات المصرية من السلع الصناعية والزراعية، عدم كفاءة التسويق السياحي لمصر في الخارج.
9. تراجع أعداد المصريين العاملين في الخارج ونقص تدفقات تحويلاتهم إلى مصر وتفضيلهم تحويلها إلى خارج مصر!
10. تردي مستويات الخدمات الصحية والتعليمية الحكومية وارتفاع تكلفتها، مع نقص الشديد في أنواع هامة من الأدوية، وكذا تناقص أعداد المدرسين في أغلب المدارس الحكومية وانخفاض كفاءتهم وانتشار مراكز الدروس الخصوصية وارتفاع تكاليف الالتحاق بها.
11. في ذات الوقت تبالغ المدارس الخاصة والدولية والجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية في الرسوم الدراسية التي لا يتحملها سوى أغنياء المصريين.

12. تردي مستويات الخدمات الحكومية في مختلف المجالات وارتفاع تكلفة الحصول عليها وانتشار الفساد.

13. مشكلات سياسية تتبلور في انخفاض الاهتمام بحقوق الإنسان المصري، وعدم التفعيل الصحيح لمواد أساسية في الدستور وتعطيل التزامات نص عليها الدستور ومنها تطوير نظام الإدارة المحلية وعدم إجراء الانتخابات المحلية ،وعدم إصدار قانون العدالة الانتقالية، وعدم تفعيل ما نصت عليه تعديلات 2019 من أن يكون لرئيس الجمهورية نواب.

14. مشكلات قومية ومهددات دولية:

- مشكلة العجز المائي نتيجة سد النهضة الإثيوبي وتأثير ذلك سلباً على معدلات التنمية الزراعية.
- مشكلة العدوان على غزة ثم على لبنان وصلف إسرائيل واحتلالها معبر رفح وممر فيلادلفيا وعدم احترامها لاتفاق كامب ديفيد.
- صمت مصر والعالم العربي والإسلامي على هذا العدوان الصهيوني.
- مشكلات تهدد الأمن القومي من إضرابات السودان ومليشيات "الدعم السريع" والتهديد من جانب "حميدتي" بضرب السد العالي.
- توتر العلاقات المصرية الإيرانية.

https://youtu.be/6_vNYyyuc6Q?si=fK_oACUUmDrOtM9M

16.مناقشة لا تنقصها الصراحة . . . حقيقة دور الوزير في مصر !

من الشائع في مصر أن المسئول الحكومي أياً كان موقعه ،خاصة الوزراء منهم، يكون أثناء وجوده في وظيفته مدافعاً وبكل قوة عما يجري ومساندا للأوضاع القائمة ملتمساً المعاذير والحجج التي تبرر الفشل في تحقيق الأهداف التي يتمناها المواطنون، أو العجز عن تحقيق الوعود التي قدمها المسئولون.

وحين يترك المسئول الحكومي موقعه ، خاصة الوزراء منهم، تجده ينقلب إلى معارض شرس لكل ما يجري على الساحة، وناقداً بقسوة للقرارات الصادرة من الدولة وطارحاً بقوة أفكاراً جميلة ورائعة وحلولاً مبتكرة للمشكلات التي ينعى على المسئولين القائمين عدم قدرتهم على حلها.

والعجيب أنه إذا سئل هذا المسئول السابق " ولماذا لم تنفذ تلك الأفكار وقت أن كنت في موقع السلطة وبملك الصلاحية ؟"يأتي الرد دائماً بأنه لم يكن مطلق السراح وكان مقيداً بقرارات وتوجهات عليا لا يملك الخروج عنها.

وأنا أطرح هذه الإشكالية تمهيداً لمناقشة بضع أسئلة مهمة أوجهها إلى نفسي ، وقد سألني إياها كثيرون،، وهو هل قدمت شيئاً ذا بال خلال فترة تواجدي في موقع الوزير؟ وهل كنت أستطيع تحقيق إنجازات أفضل؟ وهل يعود القصور في الإنجاز إلى أسباب تتصل بي وأسلوبي ومنهجي وقدراتي، أم أن القصور نشأ بفعل أوضاع ومؤثرات لم أكن أملك السيطرة عليها ؟

وأتصور أن تفسير هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً يكمن في توصيف واقعي وحقيقي لدور الوزير في مصر .وسوف أتناول هذه القضية من خلال المحاور التالية:

1. يأتي أسلوب اختيار الوزير في مصر في مقدمة الأسباب التي تسهم في الحد من إنجازاته وتقييد حركته في الأداء العام .ذلك أن الاختيار يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينها بناء على تقويم لصفات شخصية والتركيز

على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة.

2. يأتي اختيار بعض الوزراء أحياناً بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها . فالمطلوب مجرد أن يعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للسيد /محمد كامل العقيلي وزيراً لوزارة ابتدعت خصيصاً له بمسمى "وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية "وتم إلغاءها بمجرد خروجه من الوزارة .وقد اختير سيادته ليس لخبرات كان يتمتع بها رحمة الله عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً من الجيش قبل الثورة واشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على السيد / العقيلي.

3. لا يكون لدى أغلب الوزراء برنامج عمل واضح حين اختيارهم للمنصب الوزاري حيث يبدؤون في تكوين اهتماماتهم بالتجربة والخطأ مدفوعين بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجدهم ومن ثم يطلقون التصريحات ويعلنون عن برامج وخطط لم تسنح لهم فرص كافية لدراستها وتمحيصها، الأمر الذي يسبب درجة عالية من الإحباط ، لهم وللمجتمع ، حين يكتشفون عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها .

4. ينطلق الوزراء ، وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي ، في أعمالهم كأفراد تحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليه.

5. وتبدو خطورة هذه القضية في أن الحكومة ، أي حكومة ، يتم تشكيلها في الغالب بنفس الطريقة حيث تجري اختيار رئيس الوزراء بنفس الأسلوب، ومن ثم يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة

وتجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من إستراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على مضمون توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلاً .ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي الالتزام بها لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح.

6. حين ينخرط الوزير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئوليته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب لعبة جماعية . ومن ثم حين يواجه الوزير بمشكلة في مجاله لا تكاد ترى أي وزير آخر يتصدى لها سواء بالنقد أو المساندة أو النصح.
7. عدم وجود معايير واضحة للحكم على أداء الوزير، ومن ثم نجد وزراء أنهيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا يقومون بعمل جيد، وفي ذات الوقت يستمر وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن التوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم .وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من استمر هم أفضل وأعلى كفاءة.

خلاصة القول

أن الوزير أثناء وجوده في منصبه الوزاري يكون في موقف لا يسمح له عادة بالتعبير عن آراء مستقلة

في قضايا الوطن، بل نراه محصوراً في دائرة عمله التخصصي .بينما نجد الوزراء في دول أخرى يشاركون بالرأي ويعلنون مواقفهم في مختلف القضايا حتى ولو اختلفت عن آراء غيرهم من الوزراء أو حتى رئيس الوزراء.

والآن هل تراني أجبت عن السؤال لماذا يكون الوزراء أكثر صراحة وجرأة في نقد وتقويم الأوضاع العامة بعد أن يتركوا مناصبهم الوزارية!

أما بالنسبة لي

فقد كانت تجربتي في الوزارة متميزة خلال الفترة التي عملت فيها مع السيد /ممدوح سالم رحمه الله، وكان اختياري بناء على معرفته السابقة لي وعملي مستشاراً له عدة سنوات، ومن ثم كان برنامجي متفق عليه ولو ضمناً .وتمكنت ، بفضل الله ثم تفهم ومساندة السيد/ ممدوح سالم ، من تحقيق إنجازات لا تصل إلى مستوى ما كنت أتمناه وأفكر فيه، ولكنها كانت بدايات موفقة في خلال فترة قصيرة أمضيتها في الوزارة قبل استقالتي، وأوجزها في العناوين التالية:

1. القضاء على مشكلة الرسوب الوظيفي وما ترتب عليها من مشكلات تنظيمية واختلال في أوضاع معظم وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام .وتم ذلك بإصدار القانون رقم 47 لسنة 1978في شأن العاملين المدنيين بالدولة، والقانون رقم 48 لسنة 1978 في شأن العاملين بالقطاع العام.
2. استثمار الخبرات والمعلومات التي تراكمت عبر سنوات في المؤسسات العامة الملغاة بمقتضى القانون رقم 111 لسنة 1975 وتجميع عدد كبير من الخبراء الماليين والإداريين في كيان جديد هو " مركز معلومات القطاع العام "والذي باشر تكوين قاعدة معلومات متكاملة عن شركات القطاع العام، كما أصدر دراسات عديدة كانت أساساً مهماً في جميع قرارات تطوير القطاع العام.

3. لفت النظر إلى قضية " الهيئات العامة "وأهمية تطويرها وإعادة صياغة القانون المنظم لها، وقد كان النموذج الأهم في هذا الاتجاه هو تحويل فروع هيئة الكهرباء المختصة بتوزيع الكهرباء إلى شركات وتحريرها من النظم المالية والإدارية الحكومية .كما توالى بعد ذلك تطوير الهيئات العامة إما إلى هيئات قومية ينظم كل منها قانون خاص أو تحويلها إلى شركات قابضة كما حدث بعد ذلك بسنوات طويلة من تحويل هيئات كهرباء مصر والطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية ومصر للطيران وغيرها إلى شركات.
4. إثارة الاهتمام، ولأول مرة ، بقضية تعدد جهات طلب المعلومات وتكرار طلب نفس المعلومات من شركات القطاع العام وغيرها من وحدات الدولة، وكذا التداخل والتكرار في تكوين قواعد معلومات على المستوى الوطني تشمل ذات المعلومات، ومنها مثلاً قواعد المعلومات عن المواطنين أو شرائح مهمة منهم والتي توجد في السجل المدني بوزارة الداخلية، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلاً عن وزارات الدولة المختلفة.
5. إرساء مبدأ تنسيق الجهود والدعوة إلى إنشاء نظام معلومات وطني شامل يلبي الاحتياجات المشتركة للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة .وشكلت لجان شاركت فيها كل الجهات ذات العلاقة وتم اقتراح الأسس والمبادئ لتوحيد وتنسيق النشاط المعلوماتي .وقد انتظر هذا المشروع سنوات حتى تم إنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ليتولى استكمال هذا المشروع وتطويره.
6. اعتماد المعهد القومي للإدارة العليا الجهة الوطنية المختصة بالتدريب والتنمية الإدارية والإصرار على أن يكون الجهة الوطنية المشاركة في تنفيذ برامج التدريب الممولة من جهات المعونة الأجنبية

ومنها مشروع تدريب 400 من أفراد الإدارة الوسطى بالقطاع العام والذي كانت هيئة المعونة الأمريكية قد رصدت له مبلغ 20 مليون دولار أمريكي.

7. تكريس العمل الميداني أسلوباً رئيسياً في التعرف على أوضاع وحدات الجهاز الإداري للدولة والاقتراب من مشكلات العاملين والمتعاملين والبحث عن الحلول العملية لها .وقد طبق هذا الأسلوب في معالجة بعض القضايا التي كانت مثار شكوى جماهيرية عامة منها التعامل مع مصلحة الشهر العقاري وأسلوب سداد فواتير التليفونات التي كانت تدفع شهرياً ويتكرر عذاب المواطنين كل شهر، ومشكلة صرف المعاشات، وكلها مشكلات أساسها إداري وعلاجها يكمن في إعادة صياغة أساليب العمل وتحديد المسئوليات وتعميق اللامركزية الإدارية.

8. بلورة مفهوم " توسيع قاعدة الملكية" في شركات القطاع العام بطرح جانب من أسهم كل شركة للعاملين فيها والمواطنين عامة من خلال سوق الأوراق المالية مع ضوابط تقص ذلك على أسهم اسمية يتملكها المصريون فقط. وكان من الشركات المرشحة لتطبيق هذا الأسلوب فيها كبداية كل من شركة مصر للألبان، وشركة بسكو مصر.

9. إثارة الاهتمام بضرورة التواصل الإيجابي مع المصريين العاملين بالخارج، وتم إنشاء أول إدارة تحت إشرافي بمسمى " إدارة المصريين العاملين بالخارج "كانت تعمل على وضع نظام لحصر هؤلاء المصريين وتكوين قاعدة معلومات صحيحة ومتجددة عنهم [بالتعاون مع وزارة الخارجية]، ثم تلقي مشكلاتهم والعمل على تبنيها مع جهات الاختصاص وإيجاد حلول لها.

10. إثارة الاهتمام بالتنمية المحلية وتصميم خريطة مشروعات استثمارية لاستغلال الموارد والطاقات المحلية، وقد تم إعداد دراسات لعشرات المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الأمانة العامة للحكم

المحلي في ذلك الوقت[9]، بغرض ترويجها ومساعدة الشباب وصغار المستثمرين على تنفيذها، والدعوة لها حتى بين المصريين العاملين في الخارج لتوجيه جانب من مدخراتهم للاستثمار في تلك المشروعات.

II. تطوير أنساق جديدة في التنظيم الإداري لجهات حيوية في جهاز الدولة مثل هيئة مطار القاهرة الدولي التي كانت مشكلة تضارب اختصاصات عشرات الجهات الحكومية العاملة في المطار سبباً رئيسياً في تدني مستوى الأداء وتدهور الخدمات للمتعاملين مع المطار. وكان الحل الذي تم تطبيقه أن يوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس هيئة ميناء القاهرة الجوي [مطار القاهرة الدولي] جميع الأجهزة العاملة في المطار والتابعة لوزارات متعددة، وتكون له سلطة اتخاذ القرارات للتنسيق بين تلك الوحدات وتوجيه فعاليتها بما يتفق ومتطلبات العمل في المطار[10].

أين كانت المشكلة؟

وقد واجهتني مشكلة تباعد الآراء واختلاف التوجهات الفكرية والنظرة إلى قضية التنمية الإدارية ومفهوم دور وزير الدولة للرقابة والمتابعة في الفترة القصيرة التي شاركت فيها في وزارة د. مصطفى خليل، الأمر الذي قررت معه الاستقالة والعودة إلى عملي أستاذاً بجامعة القاهرة. وللحق فإن كل ما كتبته قبل دخولي الوزارة كان هو برنامجي أثناء وجودي في المنصب، وكذا فإن مواقفي والتي عرضت الكثير منها في مقالاتي المنشورة أو في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العامة كانت منسجمة مع توجهاتي الفكرية ومواقفي قبل وأثناء تولي منصب الوزارة وبعد تركي للمنصب الوزاري.

---

[9] كان السيد/ لبيب زمزم هو أمين عام الحكم المحلي وقتها وأشرف على لجنة إعداد المشروعات.

[10] كان السيد/ ممدوح سالم شديد الاهتمام بتطوير نمط الإدارة في هيئة المطار وأسند رئاستها إلى المرحوم اللواء محمود يونس الأنصاري ومنحه كافة الصلاحيات ووضع جميع الأجهزة العاملة في المطار تحت إشرافه. وكنا نتابع التطور في أوضاع المطار من خلال زيارات ميدانية برفقة رئيس الوزراء.

ينص دستور مصر على طريقة اختيار من يُكلف بتشكيل الحكومة على النحو التالي:

"يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته علي ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يومًا علي الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، فاذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يومًا، عُدَّ المجلس منحلًا ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل."

وتنص المادة 164 من الدستور على الشروط الواجب توافرها فيمن يتم اختياره رئيسا للوزراء، والوزراء، حيث نصت على أن يشترط فيمن يعين رئيسًا لمجلس الوزراء، أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وألا تحمل هو أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وان يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي منها قانونا، وألا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية فى تاريخ التكليف.

ويشترط فيمن يعين عضوًا بالحكومة، أن يكون مصريًا، متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانوناً، بالغًا من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل فى تاريخ التكليف.

والمعنى أن الدستور المصري تخلوا من أي معايير يُستند إليها في اختيار الوزراء ! ! لذا فإن اختيار الوزراء في المحروسة مشكلة دائمة ومتكررة ولا تظهر آثارها السالبة إلا بعد أن يكون الوزير قد عُين في منصبة وبدأ في ممارسة اختصاصاته (أو لنقل أخطاءه) ، وحين تزداد تلك الأخطاء يكون الحل في يد الرئيس هو إجراء تعديل وزاري ينحى فيه الوزراء "الفاشلون" دون توضيح أسباب تنحيتهم، ويتم تعيين

بدلاء للفاشلين بنفس الطريقة وتتكرر القصة مرات كثيرة لا يعلم عددها سوى الله سبحانه وتعالى !

وعادة يتم اختيار الوزراء (ورؤساء مجالس الوزراء) عن طريق ترشيحات وتوصيات "الأجهزة الأمنية" التي نعلم منها "المخابرات العامة" و"الرقابة الإدارية" وأجهزة وزارة الداخلية المختصة بالأمن السياسي ، وتلعب المعرفة الشخصية للرئيس أو للمكلف بتشكيل الوزارة دوراً مهماً في اختيار الوزراء من دون تقيد بمدى توفر الصفات والقدرات العلمية والسياسية والأخلاقية فيمن يرشحهم لشغل مناصب "وزراء" .

ونظراً لضحالة الحياة الحزبية في المحروسة وغياب تأثير الأحزاب في الحياة السياسية المصرية ، فإن دورها يكاد يكون منعدماً في اختيار رؤساء مجالس الوزراء أو الوزراء !

https://youtu.be/WZWsXdnowCk?

https://youtu.be/sBMv840_Qlc?si=kCsLhspCzONlONlJ

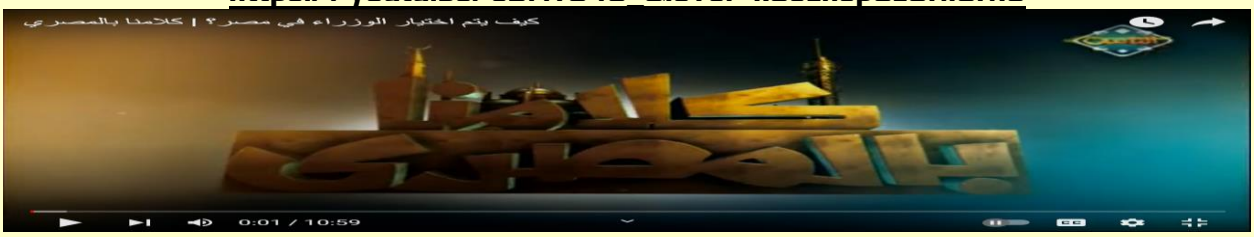

https://youtu.be/fvl7abvcglc?si=efTx257DISquYY_N

https://youtu.be/d_blOiZCvog?si=WNdvBHJfZ50Jo2_t

17. التعديل الوزاري . . . مشكلة متكررة !

كثرت في الأيام الأخيرة التكهنات حول التعديل الوزاري المرتقب إنمامه قبل أن تتقدم الحكومة ببياتها إلى مجلس النواب المحدد له السابع والعشرين من مارس الحالي. وحسب الأنباء الأخيرة عن ذلك التعديل. تحتمل أن يكون قد أعلن عنه مع ظهور هذا المقال اليوم. ليتمكن الوزراء الجدد من حضور الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء غد الأربعاء !

وقضية التعديلات الوزارية تكاد لا تنجو منها حكومة من حكومات المحروسة ويبدأ الحديث عنها بمجرد أن ينتهي أعضاء حكومة ما من أداء اليمين الدستورية، ويظل الحديث عنها يتصاعد في وسائل الإعلام مع تنامي الشعور بعدم كفاءة بعض الوزراء أو تقصير البعض منهم في التعامل مع القضايا الحيوية التي تشغل بال المواطنين. ومن ثم القوى السياسية والمحللين والناشطين ، أو حين يقع بعض الوزراء في أخطاء أو " زلات لسان" يترتب عليها إما إعفائهم من مناصبهم فورا وإما انتظار إجراء تعديل وزاري وشيك يشملهم !

وفي جميع حالات التعديلات الوزارية، لا يتم الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء تلك الظاهرة المتكررة، برغم أهمية التعرف على تلك الأسباب للعمل على تجنبها وضمان الأداء المتميز للحكومة خاصة مع وجود مجلس للنواب نص الدستور على مسئوليته عن الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ومنحه صلاحية سحب الثقة من الحكومة أو بعض أعضاءها ، فضلاً عن سلطة منح الثقة أو حجبها عند تقدم المكلف بتشكيل حكومة للمجلس لعرض برنامجها وذلك حسب المادة 146 من الدستور !

وفي اعتقادنا أن السبب لتكرار إجراء تعديلات وزارية يرجع أساسا إلى غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها اختيار الوزراء ذوي الكفاءة والمقدرة التخصصية والمهارات القيادية والخبرات السياسية،

فضلاً عن عدم التخطيط العلمي لهيكل الوزارات والتسرع في تحديد اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض، اكتفاء بتحديد أسماء الوزارات.

ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات مع بعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة. والملاحظ أن جميع قرارات تشكيل الوزارات أو تعديلها تتم في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة أو تعديلها، ويكون عادة مضطراً إلى إنجاز التشكيلة الوزارية بأسرع وقت. وعلى سبيل المثال، فقد أُعطي المهندس شريف إسماعيل فرصة أسبوع واحد لينتهي من تشكيل وزارته الأولى بعد أن تم إعفاء م. إبراهيم محلب في الثاني عشر من سبتمبر 2015.، ومن ثم لا تتاح له الفرصة الكافية لإجراء الدراسات وتقييم البدائل واستقطاب العناصر الصالحة لشغل المناصب الوزارية، ومن ثم الاستقرار على التشكيل الوزاري الأفضل.

وفي جميع الأحيان يتم تبرير اختيار الوزراء والتغييرات في التشكيلات الوزارية وتعديلاتها بمقولة أنها تتم بدافع إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحسين مستويات الأداء العام في الحكومة ورفع معدلات التنمية ومعالجة مشكلات تردي الخدمات وغيرها من الأوجاع الوطنية المستمرة والمتراكمة، دون أن تتحقق أيا من تلك المقولات.

والجديد في التعديل الوزاري المرتقب. أو المعلن منذ أيام أو ساعات. أنه يتم في ضوء تقييم مؤسسة الرئاسة لأداء مختلف الوزراء! وكان الرئيس السيسي قد أشار في خطابه يوم تدشين "رؤية 2030" إلى أنه الأقدر على تقييم أداء الحكومة فهو يجتمع يوميا مع وزراء لمدد تطول إلى سبع أو ثمان ساعات!!!

من جانب آخر، ذكرت مواقع إخبارية أن التعديل الوزاري يتم بناء على تقييم الأجهزة الرقابية لأداء

الوزراء ! أي أن آراء المتأثرين بأداء الوزراء إن إيجابا أو سلبا ، وهم المواطنين ،لا تكون أساسا في قرارات استبعاد أو استمرار الوزراء في الحكومة.

إذن الأمر يتطلب دراسة متأنية قبل تقرير أي تعديلات وزارية، وإن كان الأصوب أن تسبق تلك الدراسة تكليف الرئيس من يعهد إليه بتشكيل الحكومة بعد اكتمال تشكيل مجلس النواب لضمان فوزها بالثقة من أغلبية أعضاءه من ناحية، والتأكد من قدرة أعضاءها على تنفيذ المهام التي يتطلع إليها الشعب من ناحية أخرى. ويقضي المنطق العلمي والسياسي أيضاً، بأن تكون المهمة الأولى في تصميم التشكيل الوزاري [أو تعديله] هي الاتفاق على المهام الأساسية للحكومة وفق ما جاء في الدستور في المادة رقم 167 من أنها تشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها، وتحافظ على أمن الوطن وتحمي حقوق المواطنين ومصالح الدولة، وتوجه أعمال الوزارات، والجهات، والهيئات العامة التابعة لها، وتنسيق بينها وتتابعها ، إلى أخر ما جاء في تلك المادة. وتصدق هذه المادة في شأن كل وزارة في الحكومة، إذ يجب تحديد دورها في تنفيذ وتحقيق توجهات الحكومة وفقاً لما يتضمنه برنامجها وخطتها الاستراتيجية، ولا يمكن أن يكتفي في هذا الصدد بتحديد أسماء الوزارات. فعلى سبيل المثال تضمنت حكومة م. شريف إسماعيل الحالية وزارة لشئون المصريين في الخارج دون اعتبار لسابق وجودها في حكومة سابقة أيام الرئيس الراحل السادات ثم تم إلغاؤها لتعارضها مع اختصاصات وقدرات وإمكانيات وزارتي الخارجية والقوى العاملة ! وما تزال الوزيرة الحالية تعاني من عدم وجود مقر للوزارة فضلاً عن موازنة تسمح لها بتنفيذ ما كلفت به من مهام ! نفس المبدأ يقال حول ما يتردد من عودة وزارة الإعلام ضمن التعديل المرتقب. ولعلها عادت فعلا ، بعد الغائها من حكومة محلب الثانية، فوجود وزارة للإعلام لم تحقق ما كان يتمناه المصريون من ضبط حركة الإعلام المصري في إطار الأهداف الوطنية وقواعد السلوك المهني، ولا إلغاء الوزارة حقق حرية الإعلام وما كان

يردده المعارضون لوجودها ! كذلك يتردد أن التعديل الوزاري القادم سوف يتضمن وزارة للمشروعات الصغيرة دون دراسة معلنة عن أهدافها وآلياتها في ضوء خطة شاملة لتنمية ومساندة تلك المشروعات والتأكد من فرص نجاحها . ويكفي في هذا الصدد ترديد تعليمات الرئيس بأن تخصص البنك المركزي 200 مليار جنيه لتمويل مشروعات الشباب !

ثم هناك تساؤل يتصل بمدى حرية القائم بتشكيل حكومة أو تعديلها في إنشاء الوزارات والغائها أو ضم بعضها وتفكيك أخرى، وما مثال وزارة التدريب المهني ببعيد، فقد أنشأ محلب وزارة بهذا الاسم بعد أن كانت ضمن هيكل وزارة التربية والتعليم، ثم جاء م. شريف إسماعيل فألغاها من تشكيل حكومته بعد شهور قليلة ولما تختبر الوزارة ولا وزيرها !

وقضي الأمر بعد طول انتظار وترقب وتسريبات، إذ تم إعلان التعديل الوزاري قبل ساعات قليلة من موعد أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام الرئيس يوم الأربعاء 23 مارس 2016، وقد شمل التعديل تسعة وزراء تم استبدال آخرين بهم، ووزير جديد تم استحداث وزارة قطاع الأعمال العام ليشغلها بعد أن تم فصلها عن وزارة الاستثمار، وتلك هي الإيجابية الوحيدة لذلك التعديل الذي لم يشمل عدداً من الوزراء كان الناس يترقبون استبعادهم لسوء أداء الوزارات المسئولين عنها . كما شمل التعديل الوزاري تعيين ثلاثة نواب لوزير المالية ونائبة لوزير التخطيط!

إن الأمر بالنسبة للتعديل الوزاري الأخير لا يقتصر على مجرد تغيير وزراء بآخرين، ولكن الأهم هو أن تتغير مجموعة السياسات والتوجهات التي اتضح فشلها وكان رئيس مجلس الوزراء هو أول المعترفين بذلك الفشل بدليل أنه طال وزارات حيوية مثل المالية والري والموارد المائية، والسياحة والنقل إلى آخر قائمة الوزارات التي استُبعد وزراؤها . ومن المفيد أن يعترف المسئول الحكومي الأول بأن عدم تغيير وزراء في التعديل الوزاري الأخير لا يعني تميزهم ونجاحهم في تحقيق ما يصبو إليه الناس من تحسين خدمات

التعليم والصحة وكفالة العدالة الاجتماعية وتأكيد المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التي نص عليها الدستور وألزم الدولة بتحقيقها، ودليلنا ما نقرأه عن رفض اتحادات المصريين في الخارج استمرار الوزيرة المسئولة عن شئونهم ويعلنون مقاطعتها لفشلها في مهمتها، وتردي خدمات التعليم والصحة وإصحاح البيئة وسوء حال مرافق مياه الشرب والصرف الصحي والمرور إلى آخر ما يصدم المواطنين في تسيير أمورهم اليومية. ناهيك عن تفشي الفساد في الجهاز الإداري للدولة، وعدم فاعلية ما تحلو للحكومة تسميته "الإصلاح الإداري" وتطبيق اختراع تطلق عليه "الشباك الواحد" في محاولة لإقناع رئيس الدولة بأنها تنفذ استراتيجية لمكافحة الفساد وتطوير أوضاع الوظيفة العامة من خلال قانون الخدمة المدنية الذي رفضه مجلس النواب في إنجازه الوحيد عبر ما يقرب من ثلاثة شهور من بدء فعالياته!!!

وقد غاب في الإعلان عن التعديل الوزاري الأخير، كما في كل التشكيلات والتعديلات الوزارية، الإفصاح عن معايير اختيار وزراء، حيث لا يكفي نشر السير الذاتية التي أعدها المختارون أنفسهم للدلالة على كفاءة وقدرة المسئولين الجدد أكثر من المستبعدين!

كما لم يفصح رئيس مجلس الوزراء عن أسباب استبعاد وزراء آخرين، خاصة وأن التعديل لم يشمل وزراء كان الناس يتمنون تغييرهم ووزراء كان استبعادهم مفاجأة غير مبررة للمتابعين للشأن العام! ومن نتائج غياب معايير الاختيار أن تكثر الأقاويل حول الوزراء الجدد ومن ذلك ما تردد عن وزير المالية ووزير القوى العاملة الجديدين!!!!

والأهم والأخطر ما سوف يضيفه الوزراء الجدد إلى مشروع بيان الحكومة الذي تحدد برنامجها وخطة عملها لثلاث سنوات قادمة! ولو أن مع ظهور هذا المقال قد يكون رئيس مجلس الوزراء قد ألقى بيانه أمام مجلس النواب، فثمة اقتراح نقدمه لعله يلقى قبولاً من الحكومة والبرلمان، مفاده أن يلقي كل من

الوزراء الجدد بياناً أمام البرلمان يوضح فيه خطة عمله والنتائج التي يتوقعها والتزاماته نحو المواطنين، فإن لم يُقبل اقتراحنا، فليس أقل من عرض برامج وخطط عمل الوزراء جميعاً، والجدد في المقدمة، في مؤتمرات إعلامية وندوات تحضرها المتخصصون في مجال عمل كل وزير، وتصبح بذلك أداة متطورة لإدارة مناقشات وحوارات مجتمعية إيجابية يستفيد منها الوزراء في معرفة ردود أفعال المجتمع على ما يطرحونه من رؤى ومخططات. وفي هذا السياق نتوقع أن يوضح وزير قطاع الأعمال العام خطته لإحياء ذلك القطاع المهم و" تنشيطه" كما صرح لوسائل الإعلام.

نريد أن نتعرف على السياسات والإجراءات التي سيتبعها لتحقيق التشغيل الأقصى لمصانع الغزل والنسيج وإعادة المجد القديم لتلك الصناعة التي أُهملت وتكاد أن تكون دُمرت! نريد أن نتعرف على خطة الوزير في إعادة هيكلة الشركات القابضة وفلسفة إعادة الهيكلة.

نريد توضيح ماذا هو فاعل بالنسبة لمشروع إعادة هيكلة شركات الغزل والنسيج الذي يتولاه مكتب استشاري أمريكي بينما خبراء مصريين معتبرين كانوا قد أعدوا استراتيجية شاملة لتطوير ذلك القطاع تم رفض الطرف عنها مع أنني كنت قد قدمتها شخصياً للمهندس إبراهيم محلب أثناء رئاسته لمجلس الوزراء والتقى الخبراء المصريين الذين أعدوها وشكّل لجنة ضمت وزراء الاستثمار، والتجارة والصناعة، والزراعة ولم يتم أي إجراء وقامت الشركة القابضة بتنفيذ تعاقدها مع المكتب الأمريكي!!!

ونظراً لأهمية تلك الوزارة المستحدثة، فإنني أتمنى أن يشمل بيان الوزير خطته الكاملة لتصحيح الأوضاع في جميع شركات قطاع الأعمال العام في الصناعات الدوائية، الصناعات الكيماوية، الصناعات الهندسية، صناعات النقل البحري. وأخص بالذكر موضوع شركة النصر للسيارات التي كان وزير الدولة للإنتاج الحربي الأسبق قد وعد بتطويرها وإعادتها إلى الإنتاج ولم نعد نسمع عنها شيئا.

إن خطة عمل وزير قطاع الأعمال العام لا تجب أن تقتصر على تغيير رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات القابضة أو التابعة، ولكن المطلوب أن تكون خطة شاملة لإحداث نقلة نوعية في ذلك القطاع وفق استراتيجية علمية تهتدي بالجديد في علوم الإدارة الاستراتيجية والتمويل والتسويق وإدارة الموارد البشرية، فضلاً عن تقنيات الاتصالات والمعلومات.

وثمة وزير جديد للري والموارد المائية ينوق المصريون إلى معرفة خطته في التعامل مع معضلة سد النهضة الأثيوبي، وماذا عن تقييمه لأداء سلفه خاصة منهج التفاوض الذي لم تحقق أي تقدم، وموقفه من التعاقد مع المكاتب الاستشارية لإجراء دراسات قد تطول إلى ما بعد 2017 وهو الموعد الذي حددته أثيوبيا لاكتمال بناء السد ! في حديث منشور للوزير الجديد ذكر معلومات قاسية. وإن لم تكن مفاجئة. عن العجز المائي في مصر الذي يبلغ الآن 20 مليار متر مكعب وقدر التكلفة المطلوبة الهائلة لتنمية مصادر مائية لسده، والسؤال الذي يتحتم على الوزير الإجابة عنه، هو كيفية مواجهة العجز المائي والتعامل مع المهددات الأثيوبية ومخاطر تأثيرات سد النهضة على الحقوق المائية لمصر، كل ذلك بأسلوب علمي وعملي مختلف عن الأسلوب الذي سار عليه الوزير السابق ولم يؤد إلى نتيجة، وأن يستمع إلى آراء الخبراء ، وإن كانوا معارضين لتوجهات الدولة، وألا ينفرد بالقرار في هذا الموضوع المصيري ! !

ونصيحة إلى الوزراء الجدد والقدامى، أن يتحفظوا في تصريحاتهم الإعلامية، وأن يتذكروا جميعا أن ذاكرة الشعب قادرة على تذكر كل ما يصرحون به، وسيكون حسابهم وتقييمهم عسيرا لو جاءت النتائج مختلفة عما وعدوا به وهم في غمرة نشوتهم بالمنصب الوزاري ! ! !

2016/3/26

تعقيب 2024

التعقيب الوحيد أن أسلوب تعيين الوزراء ورؤساء مجالس الوزراء لم يتغير في مصر منذ يوليو 1952 وبرغم تغير الدساتير والرؤساء ! وتلك عينة من الوزراء !

https://youtu.be/mFriFV9GnT8?si=w6Co6ZErp8HtxvCw

https://youtu.be/-GODc8WJbzQ?si=sPGhmGZypf1J7i2l

https://youtu.be/9BMJRYtGACg?si=ad-gg-mlY-ejJNXb

18.رسالة إلى الحكومة الجديدة !

في كل مرة يجري تعديل للحكومة أو تغييرها ، تشهد مصر تضارب الأنباء والتوقعات من جانب وسائل الإعلام ويتبارى الكثيرون في إصدار التصريحات والتغريدات في وسائل التواصل الاجتماعي عن التشكيل الحكومي ومن هم الخارجين منه ومن هم القادمين الجدد ! وتكثر الأحاديث حول التشكيلة الوزارية وما هي الوزارات المرشحة للإلغاء أو المرشحة للضم أو الإنشاء مجدداً .

ويتم إعلان التشكيل الوزاري الجديد دون أن تعلن الحكومة عن برنامج عملها أو تقديمه وشرحه لأصحاب المصلحة الرئيسة في ضمان فعالية الحكومة وحسن أدائها لمهامها !

ومن أجل تغيير النهج الوزاري التقليدي. وقبل وضع برنامج الحكومة الذي يفترض تقديمه لمجلس النواب. نقترح أن ينظم رئيس الحكومة وأعضاءها لقاءات للتعرف على اهتمامات المواطنين ومشكلاتهم واقتراحاتهم للخروج من الأزمات التي تواجههم وتواجه الوطن. وتخصص تلك اللقاءات ممثلو الأحزاب والقوى السياسية من مختلف التوجهات، وممثلو منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، وممثلو وسائل الإعلام وأساتذة وطلاب الجامعات والتجمعات الشبابية وممثلو المرأة المصرية العاملة وربات البيوت.

ومن جماع تلك اللقاءات تتمكن الحكومة الجديدة من استقراء نبض الوطن والمواطنين والتعرف على حقيقة رغبات وتوجهات وتفضيلات المواطنين بالنسبة لأولويات عمل الحكومة التي يُفترض أنها تلبي مطالبهم وتعكس اهتماماتهم، وليست تفضيلات الحكومة واهتماماتها !

وثمة اقتراح عملي أن تتبنى الحكومة الجديدة " رؤية السيسي لمستقبل مصر" الذي قدمها إبان حملته الانتخابية في 2014، والتي جاءت بمجموعة من المبادئ والأفكار لم يتح لها فرص التفعيل بالشكل الكامل حتى الآن !

فقد تضمنت "رؤية السيسي" قرارات وتوجهات تفتح أبواب التحديث والعمل والتنمية والاجتهاد أمام أبناء مصر كافة "، "وفي مقدمة أولوياتها القضاء على الفقر، وعلى الأمراض المزمنة، وعلى العشوائيات، وبصورة موازية تحقق العدالة الاجتماعية والعيش الأفضل". وتسعى الرؤية إلى "استخدام رشيد لأصول الدولة وثرواتها وأموالها، وإلى تنمية اقتصادية غير مسبوقة قائمة على دعامات متنوعة ومتينة، وإلى تصدٍ حقيقي وواقعي وصادق لكافة التحديات بشفافية كاملة وأمانة للمسئولية، لوضع الحلول الملائمة والمنتجة دون تراخٍ أو تأخير".

وقال السيسي في رؤيته إن "الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليست شعاراً فقط، لا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، تأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، تحقيق تحول ديموقراطي على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق، التنفيذ الكامل والفوري لجميع الالتزامات التي وردت بمختلف أبواب الدستور، خصوصاً سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة".

وقد تبنت رؤية السيسي أهداف ثورة 25 يناير من حيث "تحقيق حياة أفضل لجميع المواطنين المصريين: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية، استقرار أمني، ومستقبل واعد لمصر والأجيال المقبلة في دولة حديثة، خريطة إدارية واستثمارية جديدة، توازن سكاني، تكنولوجيا حديثة، رخاء، تنمية مستدامة، والعودة بمصر إلى مكانتها الإقليمية والعالمية الشامخة، وفق سياسة خارجية رشيدة ومتوازنة".

وأكد السيسي في رؤيته لمستقبل مصر على ضرورة "تحقيق عملية تحول ديموقراطي قائم على احترام التعددية السياسية والحزبية، وتداول السلطة واحترام الحقوق والحريات. والاهتمام الجاد بالتنمية البشرية في شتى المجالات، وأهمها التعليم والبحث العلمي ومنظومة الصحة والثقافة والرياضة، حيث إن

المصريين هم الثروة الحقيقية لمصر، . . . . . والاستغلال الأمثل لكل موارد مصر مع الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة، والوصول إلى حلول جذرية ونهائية للمعوقات المزمنة للتنمية في مجالي الطاقة والمياه، وإصلاح مؤسسي شامل للجهاز الإداري للدولة يُحقق الكفاءة في الأداء ويقضي على الفساد" .

وأضافت الرؤية أنه "لا يجب اعتبار الزيادة السكانية مجرد عبء يعوق حركة التنمية، بل لا بد من النظر إليها باعتبارها "رأسمال اجتماعي" دافعاً للنمو ومحفزاً عليه "، وأنه "لا كرامة بلا حُرية، ولا حرية بلا كرامة، كما أنه لا حرية ولا كرامة بغير سيادة القانون واستقلال القضاء. كما أنه لا حرية ولا كرامة إنسانية بعيداً عن قيمنا الدينية والحُكم الرشيد والأطر الديموقراطية ووضع الدستور محل التطبيق الفعلي بتشريع القوانين، حتى لا يتحول إلى وثيقة تاريخية" . فهل تجد تلك الأفكار فرصاً للتطبيق في ظل الحكومة الجديدة ؟

14 يونيو 2018

تعقيب 2024

لا أعتقد أن الحكومة قد قرأت رسالتي السابق بيانها ، ولكنني أتسائل ما جدوى وجود مجلس للنواب له حق توجيه طلبات الإحاطة والأسئلة والاستجوابات لرئيس الحكومة والوزراء؟ كما أتسائل عن عدد تلك الأدوات التي نص عليها الدستور التي وجهها مجلس النواب الحالي أو السابق ، وماذا كانت نتيجتها ؟ وهذا مثال على مدى فعالية تلك الأدوات الرقابية من جانب السلطة التشريعية !

"وجاء الدور الرقابي، بمساءلة الحكومة ومراقبة ومتابعة أعمالها ، حيث واجه المجلس حوالي (10) من الوزراء في جلسات عامة بالعديد من الأدوات الرقابية المقدمة من النواب حول سياسة الوزارة وخطتها لتحقيق تطلعات المواطنين، وتم طرح كافة الحلول والرؤى أمام الوزراء لوضعها موضع التنفيذ، واستخدم المجلس ولجانه النوعية خلال عام 2022 أكثر من (3000) أداة رقابية تنوعت ما بين أسئلة وطلبات

إحاطة وطلبات مناقشة عامة، وجرت مناقشات مستفيضة بين النواب والحكومة للتوافق على حلول جذرية لكافة الملفات بما تحقق متطلبات الوطن والمواطنين".[11]

(وماذا كانت النتيجة؟) صفر كبير !

https://dai.ly/xu3i0e

https://youtu.be/ElNxVJfLeQQ?si=DD7-w0q9F9LZu4re

[11] "النواب" في 2022 . 54 جلسة و220 ساعة عمل . . ومواجهة برلمانية لـ 10 وزراء | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

19.ماذا ينتظر المصريون من برنامج الحكومة؟

الحكومة الحالية التي تستعد لعرض برنامجها على مجلس النواب خلال أيام، هي أول حكومة مصرية منذ بداية النظام الجمهوري تمر باختبار تقديم برنامج عملها على المجلس التشريعي بأمل الحصول على موافقته ومن ثم الفوز بالثقة التي تضفي عليها شرعية دستورية تمكنها من ممارسة مهامها باطمئنان وجدارة. ويعود الفضل في هذا إلى دستور 2014 الذي قرر هذا الإجراء في مادته رقم 146 خلافاً لكل الدساتير السابقة، ما عدا الدستور الذي صدر في 2012 فترة حكم الجماعة الإرهابية وقرر ذات المبدأ في المادة 139 منه، والتي لم يتم تفعيلها لكون مجلس الشعب كان غير قائم إلى أن عُزل محمد مرسي بقيام ثورة 30 يونيو.

ويثير عرض حكومة شريف إسماعيل برنامجها على مجلس النواب قضية دستورية مهمة؛ هي اعتباره مكلفاً من رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة تتقدم لمجلس النواب ببرنامجها، وهذا يعني أن رئيس مجلس الوزراء المكلف يعرض تشكيل الحكومة وبرنامجها على مجلس النواب، أي أن يكون للمجلس إبداء الرأي في تشكيل هيئة الوزارة وأشخاص أعضاءها ومدى كفاءتهم أو نصاعة سيرهم الذاتية وتاريخ كل منهم، وأن يبدي المجلس أيضا الرأي في برنامج الحكومة.

وهذا هو التفسير الذي يتمشى مع منطق سلطة المجلس في منح رئيس مجلس الوزراء وحكومته الثقة أو حجبها. ولكن المعلومات المتداولة في وسائل الإعلام وتصريحات م. شريف إسماعيل في الأساس تتغاضى عن قضية عرض تشكيل الحكومة على مجلس النواب، وتكتفي بالحديث عن أنه سيقوم بعرض برنامج حكومته على المجلس دون عرض أسماء وخبرات ومعايير اختيار هيئة الحكومة ذاتها!!! وهذا ما فُهم من تصريح الرئيس السيسي في الاحتفال بذكرى 6 أكتوبر 2015، حين قال" أنه لا

ينعين على الحكومة الحالية أن تقدم استقالتها مباشرة فور انتخاب البرلمان، حيث ينعين أن تقدم الحكومة برنامجها إلى البرلمان لإبداء الرأي حياله، وسوف تستمر في حالة إقراره" .

وفي ذات الوقت يصرح م. إسماعيل أن عرض برنامج الحكومة سوف يستغرق جلسة واحدة فهل هذا كاف لتوضيح البرنامج لأعضاء البرلمان فضلاً عن كل المصريين ! ! !

ومن الضروري حسم تلك الممارسات التي تشكل سوابق برلمانية تتنافي مع مقاصد الدستور الذي يريد الشعب حمايته من أي تحريف سواء كان مقصوداً أو غير متعمد .

إن عدم عرض تشكيلة الحكومة على مجلس النواب والاكتفاء بتقديم برنامجها تحرم المجلس من فرصة الحكم بموضوعية على ذلك البرنامج حيث لا ينفصل عن التشكيل الوزاري، لأن قبول أو رفض البرنامج يرتبط عضوياً مع قبول أو عدم قبول المجلس لأشخاص أعضاء الحكومة . أو بعضهم . ومدى اطمئنانه إلى كفاءتهم وقدرتهم على تحقيقه، ومن ثم قد تحجب المجلس ثقته عن الحكومة وحينئذ يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بترشيح من التشاور مع الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب !

وهنا نود الإشارة إلى مسألة يتداولها بعض رموز ائتلاف دعم مصر، بأنهم لديهم فرصة مع حزب المصريين الأحرار ، لترشيح رئيس لمجلس الوزراء يكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة حال فشل حكومة شريف إسماعيل في الفوز بثقة المجلس، وذلك اعتماداً على تفسيرهم لكلمة "ائتلاف" الواردة في المادة 146 المشار إليها . ولكن وجه الخطأ والخطورة في هذا التفسير، أن الائتلاف المقصود في الدستور يعني ائتلافاً بين أحزاب أو مستقلين تم ترشح أعضاءه لمجلس النواب قبل إجراء الانتخابات وأُعلن فوزهم بصفتهم المثبتة في أرواق الترشح . الأمر الذي لا ينطبق على أعضاء ائتلاف دعم مصر حيث فازوا بعضوية المجلس بصفات أخرى سواء بصفة بعضهم مستقلين أو أعضاء في أحزاب أخرى . وطبقا لنص المادة 110 من

الدستور يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إذا فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، الأمر الذي يمنع معه استفادة ائتلاف دعم مصر من كلمة ائتلاف التي وردت بالمادة 146 حيث إن أعضاءه لم ينتخبوا على أساس كونهم أعضاء في ذلك الائتلاف الذي لم يكن موجودا أصلا حين تمت عمليات الترشيح والانتخاب. ! !

ونعود إلى مقال اليوم، "ماذا ينتظر المصريون من البرنامج الحكومي ؟ "

إن المصريين لا يريدون مزيدا من الشعارات الرنانة من مثل سنقضي على الفساد أو سنحقق طفرة في الناتج القومي الإجمالي لا تقل عن 7%! ولا يريد المصريون الاستماع إلى عبارات إنشائية عن نوايا الحكومة وعن تقديرها للشعب العظيم وعن انشغالها أساساً بمحدودي الدخل!

إن المصريين يتطلعون إلى برنامج حكومي لا يكرر المقولات التي ملُوا الاستماع إليها من مثل أن الحكومة قد ورثت مشكلات طال عليها الزمن دون علاج، أو أن ما يعانيه الشعب هو نتيجة تراكمات تاريخية لا تسأل الحكومة الحالية عنها !

إن الشعب يريد أن تصارحه الحكومة بالموقف الحالي في مصر بعد أكثر من عام ونصف على انتخاب الرئيس السيسي. وتكون المصارحة بعرض الحقائق والأرقام التي توضح الأزمة الحالية في مصر، بغية تأكيد أسلوب الحكومة في علاج المشكلات التي يعاني منها المواطنون وحفزهم لتفهم مدى التحديات التي تواجه الوطن وللمشاركة بأفكارهم وجهودهم في التعامل الإيجابي معها حتى يتم الخروج من الأزمة بسلام.

إن الشعب يريد أن تصارحه الحكومة بالموقف الأمني في ضوء ما يجري في سيناء من ناحية، وتردي الأمن وتجاوزات أعضاء من هيئة الشرطة ضد المواطنين من ناحية أخري، ومع تزايد حالات الاعتداء على

كمائن الشرطة واستشهاد أعداد متزايدة من أبنائها . كما يريد المصريون التعرف بوضوح على التهديدات لأمن مصر من الفصائل الإرهابية والدول المساندة للإرهاب من حولنا .

ولا تقل المصارحة بالموقف السياسي الداخلي والخارجي في الأهمية عن مصارحة الحكومة للشعب بالموقف الاقتصادي خاصة مع تكرار تصريحات صدرت من رئيس مجلس الوزراء وبعض وزرائه بأن الوقت قد حان لاتخاذ "قرارات مؤلمة"، مع النظر للارتفاع المتواصل في سعر الدولار الأمريكي وانخفاض قيمة الجنيه المصري بالتبعية ! ولست أريد أن استطرد في تعداد مصارر القلق للمصريين وأهمية المصارحة وإن كانت مؤلمة حتى يتبين المصريون الحقيقة .

والحكومة مطالبة ، قبل أن تعرض برنامجها للفترة القادمة والسائد انها تصل للعام 2018 ، أن تتقدم بكشف حساب عما فعلته وأنجزته خلال شهور سنة أشهر أمضتها في الحكم بعد تشكيلها في الثاني عشر من سبتمبر 2105 ! واجب على الحكومة توضيح ما تحقق في التعليم والصحة وتشغيل الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية، وتردي أحوال الزراعة والمزارعين ،وماذا فعلت للتعامل مع مشكلات تردي خدمات مياه الشرب والصوف الصحي، ناهيك عن مشكلات الفساد وتفكك الجهاز الإداري للدولة .

والحكومة الحصيفة الذكية هي التي تفهم بالإشارة الواقع المر الذي يعيشه المصريون، ولا بد من أن يأتي برنامجها ليرتفع إلى مستوى تطلعات الناس في مصر إلى حكومة تعادل حكومات العالم المبتكرة، في كفاءتها وابتكاراتها وحلولها غير التقليدية للمشكلات، كالحكومات التي شاهد رئيس مجلس الوزراء إنجازاتها لشعوبها في مؤتمر "القمة الحكومية" في دبي !

إن الحكومة مطالبة قبل أن تتقدم ببرنامجها إلى مجلس النواب، أن تعلن على الناس كشف حساب بما أنجزته منذ تشكلت في الثاني عشر من سبتمبر 2015 حتى موعد إلقاء بيانها المتوقع أن يكون في منتصف مارس الحالي [2016] بعد أن يتم تكليف م. شريف إسماعيل بإعادة تشكيلها .

وفي ضوء حديث الرئيس السيسي يوم تدشين "رؤية مصر 2030" الذي كان كاشفا وكافيا لبيان الموقف في مصر حاليا وتحدياته، وما تم وما يجري على الأرض من مشروعات للبنية الأساسية وغيرها من التوجهات التي حفل بها حديث الرئيس، ما يجعل الحكومة مضطرة إلى تجنب تكرار ما أورده الرئيس في حديثه، وأن تتجه إلى طرق الموضوعات التي لم يشملها الحديث الرئاسي .

والموضوع الأهم الذي يجب على الحكومة تفصيله في برنامجها إلى مجلس النواب هو كيف تحقق التزاماتها التي نص عليها الدستور باعتبارها السلطة التنفيذية التي خاطبها الدستور ضمن سلطات الدولة ، وهي المسئولة عن تطبيق مقاصد الدستور حيث هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وذلك بنص المادة 163 من الدستور ، وحيث تشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها كما نصت على ذلك المادة 167، وبحكم كونها تعد مشروعات القوانين وتتابع تنفيذها ، وتصدر القرارات الإدارية وفقا للقانون ، وهي التي تعد مشروع الخطة العامة والموازنة العامة للدولة، وهي التي تنفذ القوانين.

فقد بدأت كثير من مواد الدستور بأفعال "تلتزم" و "تكفل" و " تعمل" و "تضمن" الدولة تنفيذ المواد في أمور الحريات والحقوق والواجبات العامة. كما شملت تلك الالتزامات تأكيد المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة بما يتوافق مع توجهات الدستور ! فقد اشتمل الدستور على عشرة حقائق عن مصر ينبغي التقيد بها ، وسبعة مواد تؤكد سيادة القانون، وواحد وسبعين التزاماً على الدولة، وخمسة وثلاثين مسئولية تكفلها الدولة، وسبعة وأربعين حق وحرية وواجب، وتسعة موضوعات تعمل الدولة

على تنفيذها ، وثلاث موضوعات تضمنها الدولة، وثلاثة نصوص تتعلق بالشباب، وخمسة مواد تتعلق بالمرأة، وثمانية مواد تتعلق بالعمال، وستة نصوص تتعلق بالفلاحين، وثلاثة نصوص تتعلق بالمسيحيين، وثلاثة نصوص تتعلق بذوي الإعاقة، بينما حظر الدستور سبعة عشر أمرا .

ونرى أن تركز الحكومة في برنامجها على الموضوعات ذات الأولوية القصوى مما ألزمها الدستور به؛ ونعتقد أن مسئوليتها تفعيل النصوص الدستورية وفق برامج زمنية محددة وبأساليب تتسم بالشفافية وضمان مشاركة المواطنين في مناقشة المشروعات التي تقترحها الحكومة في حوارات مجتمعية جادة، وطرح نتائج التنفيذ على الرأي العام واحترام حقوق المواطنين في معرفة الحقائق، هي أمور تضيف إلى مصداقية الحكومة وتضمن بدرجة كبيرة أن ينال برنامجها ثقة البرلمان.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تجب أن يتضمن برنامج الحكومة أفكارا ومشروعات وإجراءات تنفيذية لتفعيل ما جاءت به ديباجة الدستور من أن مصر هبة النيل للمصريين وما هو الإجراء الذي تنوي اتخاذه في مواجهة خطر سد النهضة الأثيوبي . أو كيف ستحقق مقصد [المادة 8] من أن يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي وكيف ستحقق العدالة الاجتماعية وتوفر سبل التكافل الاجتماعي . وكيف ستحافظ على حقوق العمال وستبني علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية كما نصت على ذلك المادة الثانية عشرة . وما هو مشروعها لتوفير خدمات التأمين الاجتماعي [مادة 17] .

وعلى الحكومة توضيح كيف سيتم تنفيذ المواد 18، 19، 21، 23 التي تلزمها بتخصيص نسبة 10% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة [3%] والتعليم [4%] والتعليم الجامعي [2%] والبحث العلمي [1%] وعلى أن يكتمل تنفيذ هذا الالتزام في موازنة الدولة للسنة المالية 2017/2016 .

وكيف ستحقق التزامها الدستوري بمد التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2017/2016 ! ! حسب المادة 238 ! !

وعلى طريق استثمار همة الحكومة في وضع برنامج تحقق ما قصد إليه الدستور، تجب أن يتضمن ذلك البرنامج ما نصت عليه المادة 236 من أن "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتعمل الدولة علي وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون".

وماذا تنوي الحكومة أن تقول في برنامجها فيما يتعلق بالضجة المثارة حالياً حول دعاوى بعض "المبدعين" مخالفة بعض الأحكام القضائية للدستور الذي ينص في المادة 67 على أن حرية الابداع الفني والأدبي مكفولة ولا عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري، وهل تنوي الحكومة، أن تطلب تفسير المحكمة الدستورية العليا لمعني "الإبداع" الذي جاء به الدستور.

إذا تضمن برنامج الحكومة مشروعات وإجراءات جادة تضمن تفعيل الدستور وتحقيق مقاصده بترجمة مواده إلى تشريعات جديدة، ومراجعة التشريعات القائمة وتعديلها أو إلغائها بما يتوافق مع مقاصد الدستور، ومتابعة هذه الثورة التشريعية الشاملة، فهو ضمان لفوز الحكومة بثقة مجلس النواب.

وإذا اشتمل برنامج الحكومة على إجراءات جادة وعملية لحماية الدستور من الإهمال وعدم تنفيذ التشريعات المحققة لمقاصده، وحمايته من التشويه العمدي بإساءة تفسيره خلافاً لمقاصده الحقيقية، وتأكيد وفاءها بالتزاماتها التي نص عليها، وتجنب محاولات تعديله لتحقيق مآرب لا تصب في صالح الوطن أو تتناقض مع مقاصده، فإن موافقة مجلس النواب على ذلك البرنامج ستكون أكيدة!

إن البرنامج الذي ستتقدم به الحكومة إلى مجلس النواب يجب أن تخلوا من العبارات الإنشائية والشعارات غير القابلة للتفعيل أو التصديق، ويجب أن يكون مصاغاً في لغة عملية تحدد الأهداف وما تنوي الحكومة تنفيذه لتحقيق تلك الأهداف، ثم بيان واضح للنتائج المتوقعة وتحديد آثارها في حل مشكلات الوطن والمواطنين. نصيحة أخيرة، خير الكلام ما قل ودل!

تعقيب 2024

نشر هذا المقال يوم 2016/2/28 وحيث تم أمس 7/3/ 2024 التشكل الوزاري لحكومة الدكتور مدبولي الثانية وأدى أعضاؤها اليمين الدستورية أمام الرئيس، وأنها ستتقدم ببرنامجها إلى مجلس النواب الإثنين 8 يوليو 2024 ، فإن الشعب المصري في الانتظار!!!!!!!

هل تقدم الحكومة كشف حساب عن فترتها السابقة، وهل تقدم برنامج جديد بثقة الشعب التي هي أهم من ثقة مجلس النواب؟؟؟ وفي ضوء "تصريحات" مدبولي: بأنه سيتم رفع تقارير تقييم عن أداء الحكومة للرئيس السيسي والبرلمان كل 3 أشهر، وكان ذلك يوم الثلاثاء 09/يوليو/2024 . وأضاف، رئيس مجلس الوزراء، "تحدثت مع المجموعة الوزارية عن البرنامج الذي ستسير عليه الحكومة، مع الاهتمام بتعزيز ثقة المواطن في هذا البرنامج، أي أن القرارات التي سيتم الحديث عنها بالبرنامج الوزاري تكون قابلة للتطبيق بصورة كبيرة مع متابعة تنفيذها على أرض الواقع، وأكد أن "كل وزير ستكون له مستهدفات واضحة في البرنامج الوزاري، وتم وضع الكثير من الآليات لمتابعة الأداء، هذا علاوة عن رفع تقارير تقييمية عن أداء الحكومة كل ثلاثة أشهر لمجلس النواب وفخامة الرئيس."

وأضاف: "سيكون هناك متابعة شهرية لما يتم تنفيذه على أرض الواقع من برنامج الحكومة، وذلك بسبب رغبتنا في أن يشعر المواطن بالتحسن في القطاعات التي تعنيه."

ونحن في انتظار إعلان التقرير الأول والكشف عنه للكافة ولا يقتص الأمر على رفعه لرئيس الجمهورية والبرلمان. !!!!!!!

وقد سبق لنفس الحكومة أن قدمت لمجلس النواب تقريرا نصف سنوي عن أعمالها خلال الـ 6 أشهر الأولى منذ توليها المسؤولية، تحت عنوان " يوليو – ديسمبر 2018 . . مصر تنطلق"، وقد صدقت الحكومة وأتاحت ذلك التقرير على موقع رئاسة الوزراء Https://cabinet.gov.eg

https://youtu.be/VOp2nDm1HU0?si=keuph-iK0dxZX24x

وها هو التقرير

PDF

تقرير الحكومة السنوي 2018-2019.pdf

لقراءة التقرير اضغط علامة PDF

وأترك للقارئ الحكم على تقرير الحكومة!!!!

20. أربعة أحكام تاريخية.. تدين ممارسات حكومية

يمثل القضاء المصري أحد المؤسسات الوطنية القليلة التي ما يزال المصريون يزهون وتفتخر بها مصر، إذ تعتبر السلطة القضائية السياج الحصين لحماية مصالح المصريين والحفاظ على مقدرات الوطن، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد الأمين وشعبه العظيم.

أحكام سيسجلها التاريخ

فقد شهدت شهر نوفمبر الحالي صدور أربعة أحكام قضائية تاريخية تزين صدر القضاء المصري الشامخ وتؤكد أن قضاة مصر العظام هم الساهرون على تطبيق القانون وتأكيد احترام الدستور. وتعتبر تلك الأحكام القضائية الأربعة قرارات إدانة لممارسات حكومية مرفوضة شعبياً.

وكان الحكم الأول هو قرار محكمة القضاء الإداري الصادر في السادس عشر من نوفمبر الجاري بتمكين أهالي جزيرة القرصاية من منازلهم وإلغاء قرار رئيس الوزراء الصادر بنزع ملكية أراضي الجزيرة بعد أن كان كل من وزير الزراعة ومحافظ الجيزة قد أصدر قرارات بإخلاء منازل المواطنين في الجزيرة وعدم تجديد عقود الإيجار لهم. وكان حكم المحكمة قد استند إلى أنه قد ثبت لديها أن صدور القرار شابه سوء استعمال السلطة، وأن الحكم قد جاء مراعياً لمصلحة الناس وحماية استقرار معيشتهم، بما يرقى للمصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الدولة في نزع ملكية الجزيرة.

وكان القرار التاريخي الثاني لمحكمة القضاء الإداري يوم الثامن عشر من نوفمبر ويقضي بوقف قرار تصدير الغاز إلى إسرائيل، حيث أكدت المحكمة أن قرار بيع الغاز مخالف للدستور حيث نصت المادة 123 على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً من موارد الدولة، وليست ملكاً للأجيال الحالية فقط، بل ملك للأجيال المستقبلية. كما أن الحكومة قد خالفت الدستور بعدم عرض اتفاقية بيع الغاز على مجلس الشعب لاستصدار قانون بموافقته على التزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية

الموهوبة للشعب. كما أضافت المحكمة أن قرار وزير البترول رقم 100 لسنة 2004 وما ترتب عليه من تصرفات قد صدر معدوماً لمخالفته لأحكام الدستور ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن تصدير الغاز يضر بمصلحة الأجيال القادمة أصحاب الحق في موارد الدولة. ومن المعروف أن اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل تم توقيعها بين وزير البترول المصري ووزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر في يونيو 2005 بقيمة 2.5 بليون دولار أمريكي ثمناً لـ 900 بليون قدم مكعب من الغاز المصري التي سيجري توريدها خلال 15 سنة!

وجاء الحكم الثالث يوم الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي ليلزم وزارة الداخلية بمنع وجود قوات أمن كحرس داخل حرم جامعة القاهرة، وعدم ممارستها أي نشاط يمس استقلال الجامعة، وطالب الحكم بإنشاء وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة بدلاً من إدارة الحرس التابعة لوزارة الداخلية. وكلنا نعلم الدور الذي يقوم به الأمن في الجامعات المصرية، إذ أن أغلب القرارات المتصلة بشئون هيئة التدريس تعرض على الأجهزة الأمنية قبل صدورها، كما أن مسائل الطلاب والإقامة في المدن الجامعية وانتخابات اتحادات الطلاب وغيرها من أمور الأنشطة الطلابية تخضع لرقابة وتدخلات أمنية معروفة. ويأتي في قمة التأثير الأمني أن اختيار القيادات الجامعية يتم في ضوء مراجعات أمنية مسبقة. والمعنى أن الحكم إذ يشير إلى قضية استقلال الجامعات إنما يتكأ جرحاً غائراً تشعر مصر كلها بآلامه حين ترى ما وصلت إليه جامعاتها من مستوى علمي متواضع ونضوب لنشاط البحث العلمي مما يجعلها خارج نطاق المنافسة مع الجامعات العريقة في العالم أو حتى مع جامعات كثير من الدول الإفريقية والآسيوية التي صاحبتنا في مشوار التنمية، ولكنها تفوقت وتميزت عنا بمراحل كثيرة.

أما الحكم الرابع فقد أصدرته محكمة جنايات القاهرة بالسجن المشدد من سنة إلى 10 سنوات على ثمانية عشر شخصاً في مقدمتهم يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية

وقد حكم عليه بالسجن المشدد عشر سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية " الميدات المسرطنة". كما عاقبت المحكمة راندا الشامي بالسجن المشدد سبع سنوات وعزلها من وظيفتها . وكان قد سبق الحكم بالسجن على المتهمين وغيرهما في القضية ثم نقض الحكم وقررت محكمة النقض إعادة المحاكمة حيث صدرت الأحكام المشار إليها للمرة الثانية.

وتثير هذه القضية مسألة اختيار وتصعيد القيادات في الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الموضوعية في تقييم أداء هؤلاء الأفراد الذين تتاح لهم الصلاحيات وسلطة التصرف من دون مساءلة أو محاسبة. كما تثير قضية التهاون في مساءلة القيادات الأعلى في الدولة عن سوء اختيارهم لمساعديهم وما ينشأ عنه من كوارث.

سمات معيبة للقرارات المحكوم بإلغائها

ويلحظ المتأمل للأحكام الأربعة أنها تصدت لمجموعة من الممارسات والتصرفات الحكومية تشترك في كونها صادرة عن سلطة حكومية منفردة من دون مشاركة المتأثرين بها أو إتاحة الفرص لهم للتعبير عن وجهات نظرهم، الأمر الذي يدفعهم للالتجاء إلى القضاء لإبطال تلك القرارات والتصرفات الجائرة والضارة بهم وبغيرهم من المواطنين. وفي حالات الأحكام الأربعة نرى أنها تتعلق بقضايا ذات تأثير على قطاعات غفيرة من المواطنين، بل إن أحكام إلغاء بيع الغاز لإسرائيل وإلغاء تواجد قوات الأمن داخل الحرم الجامعي والحكم بسجن المتسببين في استيراد الميدات المسرطنة، كلها أحكام صدرت في قضايا تمس المصريين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم. ويكفي الاستشهاد بقول المحكمة إن بيع الغاز يؤثر في حقوق الأجيال القادمة صاحبة الحق في موارد الدولة. ونعجب إذ تضبط محكمة القضاء الإداري الحكومة متلبسة بإهدار حقوق الأجيال القادمة بالتفريط في مورد طبيعي ناضب وهو الغاز

وفي الوقت نفسه تزعم الحكومة أنها حريصة على الأجيال القادمة وتطرح فكرة إنشاء "صندوق الأجيال" بلا موارد فعلية تقريباً وذلك ضمن مشروعها للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة.

وفي جميع الحالات السابقة نجد الممارسات الحكومية تتسم بالتعتيم والبعد عن الشفافية. فلا اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل أعلنت للرأي العام أو لمجلس الشعب، ولا المفاوضات التي تزعم الحكومة أنها تدير ها بهدف تعديل أسعار التصدير قد أتيح لأحد معرفة ما يجري فيها وهل هناك مفاوضات حقاً أم هي وسيلة حكومية لصرف الأنظار عن قيمتها الحقيقية بالتفريط في ثروة البلاد بأبخس الأسعار.

وثمة ظاهرة أخرى في تلك القرارات الحكومية الملغاة، أن لها أغراض خافية تختلف عن الأهداف المعلنة، من ذلك مثلاً أن محاولة الاستيلاء على أراض المواطنين بحجة نزع ملكيتها للمنفعة العامة تخفي وراءها مشروع كان يقف وراءه رجال أعمال من ذوي العلاقة بالحزب الحاكم لتحويل الجزيرة إلى الاستثمار السياحي. ولا شك أن حكم المحكمة بإلغاء قرار رئيس الوزراء بنزع ملكية الجزيرة يجعل من المهم إعادة مناقشة قضية اختلاط السلطة الحكومية ومصالح رجال الأعمال مما يتيح لهم الحصول على ميزات غير عادية وإخضاع الدولة لرغباتهم، ومن ثم تصدر قرارات في ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وباطنها تحقيق مصالح خاصة لرجال الأعمال المقربين من الحكم.

وثمة سمة أخرى للممارسات الحكومية التي تصدت لها أحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة جنايات القاهرة، ذلك أنها تثير غضب واستياء الجماهير العريضة من المواطنين وتهدد ، حال استمرارها واستفحالها ، بإحداث مشكلات تهدد أمن الوطن واستقراره، كما تهدد صحة المواطنين بأشد الأضرار والأمراض الخطيرة التي تنشأ نتيجة الفساد المؤدي إلى استيراد واستخدام مبيدات زراعية مسرطنة، وأقماح مستوردة لا تصلح للاستهلاك الآدمي، واستعمال أكياس للدم ملوثة ولا تتوفر لها الشروط والمواصفات الصحية.

دلالات مهمة لأحكام القضاء

إننا نعتبر الأحكام الأربعة المشار إليها بمثابة أحكام إدانة للحكومة تثبت فشلها في أداء مهمتها المحددة في العمل على تحقيق الصالح العام وحماية مصالح المواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم وتوفير سبل ووسائل العيش الآمن الكريم لهم وللأجيال القادمة من بعدهم. فحين تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء قرار لرئيس الوزراء فهي قد اطمأنت إلى فساد القرار ومجافاته للدستور والقانون، وتيقنت من كونه إساءة استخدام للسلطة وإهدار لمصالح المواطنين المخاطبين بذلك القرار. كما أن صدور تلك الأحكام، وقد جاء بعد استماع المحكمة إلى دفاع الحكومة واستعراضها لما تكون قد قدمته من دفوع، إنما يقطع بأن المحكمة لم تقتنع بدفاع الحكومة وتيقنت من ضعف حجتها وغياب المبررات الحقيقية المساندة لصدور مثل القرارات المحكوم بإلغائها. كذلك نستدل من تلك الأحكام أن المحكمة كانت أحرص على المصلحة العامة من الحكومة، وأن الأحكام الصادرة هي محاولة جادة لوقف إهدار موارد وطنية وحماية المواطنين من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، وصيانة لحقوق الأجيال القادمة في موارد الدولة وثروات الوطن. كما الشأن بالنسبة للحكم بإلغاء قرار بيع الغاز إلى إسرائيل والذي يعتبر حائط صد لوقف استنزاف ثروة الغاز الطبيعي وهي ثروة ناضبة بطبيعتها، والحفاظ عليها أهم وأجدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأسعار المتدنية لتصديره إلى إسرائيل وغيرها.

الحكم بوقف بيع الغاز وقضية الطاقة في مصر

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله. وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تنحصر في زيت

البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية، ففي عام 2007 بلغ إنتاج زيت البترول 664,000 برميل يومياً بينما كان الاستهلاك 653,000 برميل، وبذلك يكون الإنتاج قد انخفض عن مستواه في 1995 حين كان 950,000 برميل/يوم، وكانت الزيادة البسيطة في الإنتاج عن الاستهلاك هي السبب في عدم تحول مصر لتصبح مستورداً صافياً للبترول. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من البترول 3.7 بليون برميل في 2007، وبرغم جهود البحث والاستكشاف واستخدام تقنيات أفضل لتحسين إنتاجية الآبار، فإن الإنتاج في تراجع سنوياً.

إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار.

من جانب آخر، فإن موقف الغاز الطبيعي يبدو أفضل حيث زاد الإنتاج بنسبة 30% بين عامي 1999 و2007. وفي عام 2006 تم إنتاج 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز بينما كان الاستهلاك 1.3 تريليون قدم مكعب، وتصل الاحتياطيات المؤكدة الآن إلى 58.5 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل استهلاك 45 سنة فقط بفرض بقاء معدلات الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه. فإذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 75% من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2005 كانت تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فإن ذلك يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الطاقة في مصر إذا استمر تصدير الغاز بالمعدلات الحالية.

ومن المعلوم أن خط أنابيب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ينتظر أن يمر من خلاله ما يقرب من 32.2 بليون قدم مكعب ترتفع في 2013 إلى 77.3 بليون قدم مكعب. كما ينتظر إن يصل الغاز المصري عبر سوريا إلى تركيا اعتباراً من عام 2011 ثم يصل إلى النمسا، بلغاريا، رومانيا والمجر.

أضف إلى ذلك أن خط الأنابيب الواصل من العريش إلى إشكيلون الإسرائيلية بدأ العمل في 2008 تنفيذاً للاتفاقية المعقودة مع إسرائيل في 2005 والتي تقضي بتزويدها ب 60 بليون قدم مكعب سنوياً ولمدة خمسة عشر عاماً . أضف إلى كل ذلك أن ليبيا ستبني هي الأخرى خط أنابيب بين الإسكندرية وطبرق حتى تحصل على الغاز المصري. من جانب آخر، فإن بعض الخبراء يطالبون بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. كل ذلك يوضح مدى حساسية موقف الطاقة في مصر وخاصة الغاز الطبيعي وتأثيره في قضايا التنمية وتحديد طريق المستقبل المصري.

لذا ورغم ما يبدو أن موقف الغاز الطبيعي مطمئن من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة موقف الغاز الطبيعي ووضع إستراتيجية متكاملة لحفز عمليات البحث والاستكشاف ولتنمية الإنتاج وزيادة الاحتياطيات، ومراجعة سياسات واتفاقيات التسعير وضبط عمليات التصدير في حدود ضيقة لإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم.

لذلك يعتبر الحكم التاريخي لمحكمة القضاء الإداري علامة بارزة تتوج جهود المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعارضين لتصدير الغاز إلى إسرائيل، خاصة وأنه يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

ومن أسف أن الحكومة تصر على المضي في سياساتها الصادمة لمشاعر المواطنين والمخالفة للدستور كما أوضحت المحكمة في حكمها التاريخي، وهي تلجأ إلى حيل قانونية بالاستشكال أمام محكمة أخرى هي محكمة الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ الحكم لحين الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا .

وكان الأجدر بالحكومة أن تتخذ من الحكم بوقف بيع الغاز إلى إسرائيل سنداً لها في مراجعة تلك الاتفاقية وغيرها وإعادة رسم إستراتيجية التعامل مع هذه الثروة الوطنية الناضبة لتعظيم الاستفادة منها في مشروعات التنمية الوطنية وصيانة حقوق الأجيال القادمة فيها . كما أن وزارة التعليم العالي تنوي استئناف حكم إلغاء الحرس الجامعي بدلاً من أن تسلم للجامعات باستقلالها وحقها في إدارة شئونها بنفسها من دون تدخلات خارجية.

إن الأحكام الأربعة النارتخية هي في الحقيقة طرح للثقة بالحكومة، فهي تلغي قرارات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الزراعة، وتدين تصرفات للمساعدين المقربين من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي ، مما كان يتوجب معه على الحكومة أن تتقدم باستقالتها بدلاً من محاولة الالتفاف على الأحكام والمراوغة في تنفيذها . وعلى الله قصد السبيل.

تعقيب 2024

لا تعقيب على أحكام القضاء المصري الشامخ، ولكن التعقيب على الدولة المصرية ونظام الحكم السابق الذي اتخذ تلك القرارات المعيبة وقد أسقطه الشعب في 25 يناير 2011.

https://youtu.be/R7voLdhr7V0?si=xA4GVMLYN3wYEaZ8

21. أين الشباب في جمهورية الثورة ؟

من المفارقات الغريبة التي تستعصى على الفهم اختفاء دور الشباب وتهميش رموزهم السياسية القليلة، فالشباب مستبعد عملياً من المشاركة فى صياغة النظام السياسي والاجتماعي الجديد وإعادة بناء الوطن على أساس ديمقراطي، وهم الذين كان لهم شرف السبق فى إشعال حركات المطالبة بالتغيير السياسي والمجتمعي، وهم الذين فجروا ثورة الخامس والعشرين من يناير بتحديهم للنظام الساقط وتنظيمهم المظاهرات الحاشدة فى ميدان التحرير وميادين مصر كلها . وهم الذين مورست ضدهم أبشع جرائم القتل وفقئ العيون، واستشهد وأصيب منهم الآلاف فى الأيام الثمانية عشر الأولى للثورة المجيدة حتى يوم النحي . وهم الذين عانوا ولا يزالون من الاعتقالات والمحاكمات العسكرية والاتهامات غير المبررة بالعمالة وتبنى أجندات أجنبية!

وقد شاركت جميع الأحزاب والقوى والكتل السياسية ، ولاتزال ، فى تغافل وإهدار حق الشباب فى أن يكون لهم صوت مسموع ودور مشهود فى الحركة السياسية فى مصر الثورة . ولقد بدأ مخطط إهمال وتجاهل دور الشباب الثوري حين أقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعديلات على قانون الأحزاب وصدر المرسوم بقانون رقم 112 الذى نص على أن يقدم إخطار الحزب المطلوب تأسيسه مصحوبا بتوقيع 5000 عضو من أعضائه المؤسسين مصدقا رسميا على توقيعاتهم على أن يكونوا من عشر محافظات على الأقل وبما لا يقل عن 300 عضو من كل محافظة، بعد أن كان العدد المطلوب فى القانون السابق ألف عضو فقط وبما لا يقل عن خمسين عضواً من كل محافظة من عشر محافظات ! وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التعديل أن أضحى تأسيس أحزاب سياسية تعبر عن شباب الثورة ضربا من المحال لصعوبة تجميع العدد المطلوب من المؤسسين، فضلا عن التكلفة المالية الباهظة لتأسيس حزب جديد وإيجاد المقار اللازمة لمباشرة النشاط.

ومن المثير للتساؤل أن تلك التعقيدات التي أدخلت على قانون الأحزاب لم تكن محل اعتراض يذكر من جانب الأحزاب القديمة ولا من جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تطالب جميعها بأن يكون تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار، ومثال على ذلك ما جاء فى المبادرة التي طرحتها الجماعة فى مارس 2011 لإعادة بناء مصر التي دعت فيها - بين مطالب متعددة للتغيير - "إلى حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار".

كما جاء فى المبادرة المذكورة مطالب أساسية، من شأن الاعتراف بها أن يكون تأسيس الأحزاب ميسرا بدون معوقات تنظيمية أو مالية مثل الدعوة إلى أن يكون «حق الطلاب فى النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها فى أى وقت، ويشمل الحق فى تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة، والحق فى التظاهر السلمى، وعقد الاجتماعات العامة السلمية والدعوة إليها والمشاركة فيها مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام، وإطلاق حرية المصريين فى المشاركة وإدارة الشأن العام بما يجعل المجتمع عونا للدولة فى حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الحرة المتنوعة التي تساهم فى تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر!

ولكن جماعة الإخوان المسلمين آثرت الاكتفاء بتأسيس حزبها - الحرية والعدالة - ونسيت أو تناست، كما الأحزاب القديمة، الاعتراض على ما جاءت به تعديلات قانون أحزاب عهد الثورة!

ومن جانب آخر فشلت كل الجهود التي بذلها العديد من اتحادات وائتلافات شباب الثورة، فى إقناع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالرجوع عن شرط الخمسة آلاف عضو مؤسس والاكتفاء بألف عضو كما كان الأمر سابقاً، أو ألفين أو ثلاثة آلاف، ناهيك عن العودة إلى ما كان القانون رقم 40 لسنة 1977 الصادر فى عهد السادات، والذى كان يتطلب توقيع خمسين عضوا فقط، نصفهم من العمال والفلاحين، لتأسيس الحزب، ولكن قوبلت تلك المطالبات بالرفض!

وكان قانون الأحزاب سبباً ، من ضمن أسباب كثيرة ، فى عدم تمكن شباب الثورة من تأسيس أحزاب تعبر عن أهداف الثورة، ومن ثم اقتصرت الأحزاب الجديدة التي أسست بعد الثورة على الأحزاب التي انبثقت عن جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية والجماعة الإسلامية والصوفيين، وأحزاب نشأت على أنقاض الحزب الوطني الديمقراطي المنحل ومعبرة عن توجهاته المخالفة لأحلام الثوار، وحزب أو أكثر كان مؤسسوها وممولوها الرئيسيون من كبار رجال الأعمال.

والصفة المشتركة بين جميع تلك الأحزاب التي تمكنت من تحقيق شروط قانون الأحزاب السياسية ، المعدل بعد قيام الثورة ، هي القدرات التنظيمية والتمويلية الهائلة نتيجة الارتباط بجماعات الإسلام السياسي أو رجال الحزب الحاكم قبل الثورة المنحل أو الاعتماد على مصادر التمويل التي خصصها بعض رجال الأعمال من أجل إنشاء أحزاب تحقق أهدافهم وتطلعاتهم إلى ممارسة دور سياسي! ولكن من المقطوع به أن الشباب ، وشباب الثورة بصفة خاصة ، لم يكن لهم أدوار قيادية ملحوظة فى جميع تلك الأحزاب إلا فى حالات معدودة!

ومما يذكر أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة دعا فى أواخر مايو 2011 إلى اجتماع شارك فيه ما يقرب من ألف من أعضاء اتحادات وشباب الثورة بهدف التعرف على آرائهم ومحاولة إشراكهم فى المشهد السياسي الجديد. وكان الأمل أن تسنم العلاقة الإيجابية بين المجلس والشباب من أجل تكوين تحالف قوى بين الطرفين للعمل المشترك لتحقيق أهداف الثورة. ولكن شهر العسل لم يستمر أكثر من بضعة أسابيع أعقبها انقطاع الاتصالات وبداية لحالة من افتقاد الثقة والهجوم المتبادل بين المجلس وقيادات الشباب واتهامات متبادلة بينهما كانت قمتها ما جاء فى بيان شهير للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ألقاه اللواء محسن الفنجرى يوم 12 يوليو 2011، حذر من التظاهرات التي تضر بالصالح العام!

كما حذر البيان من أن انحراف البعض بالتظاهرات والاحتجاجات عن النهج السلمى يؤدى إلى الإضرار بمصالح المواطنين، وتعطيل مرافق الدولة، وينبئ بأضرار جسيمة بمصالح البلاد العليا . وحذر من ترديد الشائعات والأخبار المغلوطة التي تؤدى إلى الفرقة والعصيان، وتخريب الوطن، وتشكك فيما يتم من إجراءات وتثير النزاعات وتزعزع الاستقرار، وطالب بتغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الخاصة المحدودة، وأن القوات المسلحة لن تسمح بالقفز على السلطة أو تجاوز الشرعية لأى من كان.

ثم كانت تصريحات اللواء الرويني، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق، فى 24 يوليو 2011 أن حركة 6 إبريل تتلقى تمويلا من الخارج وأن أعضاءها يتدربون فى صربيا وأنه سيعلن التفاصيل بالمستندات ، ولم تعلن تلك التفاصيل ولا المستندات حتى اليوم ! وحمّل اللواء الرويني حركة 6 إبريل مسؤولية ما حدث من توترات فى مصر أعقاب ثورة يناير وحتى أحداث العباسية التي خرج فيها المتظاهرون لمهاجمة وزارة الدفاع وأن الحركة " تتعمد توريط القوات المسلحة فى مشكلات مستديمة"، وأضاف أن رمز قبضة اليد لـ 6 إبريل علامة صربية.

وأثناء تشكيل حكومة الدكتور الجنزوري ترددت وعود كثيرة بأن الحكومة ستضم شباباً فى مناصب وزارية ثم انخفض سقف التوقعات ليكونوا مساعدي وزراء، وهذا لم يتم! وتكررت الوعود السخية أثناء الحملة الانتخابية للدكتور مرسى وتم تشكيل الحكومة الجديدة دون أن يكون للشباب أى دور فيها ، وكذلك تبدو نوايا تشكيل الفريق الرئاسي دون أى إشارة تدل على دور ما لشباب ثورة 25 يناير!

والنتيجة أن على شباب الثورة أخذ المبادرة ، دون انتظار وعود لن تتحقق ، بالعمل والاجتهاد لتوحيد جهودهم وحشد قواهم لإقامة حزب سياسي حقيقي يمثل الثورة ويعمل على تحقيق أهدافها ، والتعامل

والتنسيق – على قدم المساواة – مع كل الأحزاب والقوى السياسية المؤمنة بالدولة المدنية وحتمية التحول الديمقراطي.

20 أغسطس 2012

تعقيب 2024

https://youtu.be/9sx-QjCX-s0?si=fPRfouGf3HCF09IL

طارق الخولي – أين الشباب؟[12]

الشباب تعرضوا لأكبر عملية استقطاب من أطراف لم تكن تريد سوى تحقيق مخططاتها

مصر كان شعبها عبر التاريخ، ورغم الاحتلال، وتقيد استقلالها فى القرار الوطني، تفرز أعظم النماذج من الساسة والحقوقيين والاقتصاديين والصحفيين والرياضيين والشعراء والأدباء والعلماء والمصلحين

[12] أين الشباب؟ – اليوم السابع (youm7.com)

الاجتماعيين، حيث بزغ نجم معظمهم، وبلغوا ذروة أمجادهم في مرحلة شبابهم، فالأمم تبنى بسواعد شبابها، فنهضة مصرنا لا تجوز إلا بشبابها في ظل أننا أمام جيل مختلف، طرف فاعل في تجربة ثرية جداً.

فالشباب هم ما يقرب من ثلثي أهل المحروسة، فهم الطليعة القوية لثورتي 25 يناير و30 يونيو، الكفة المرجحة لفرض إرادة الأمة وانتصارها فيما تواجهه من تحديات جمة، وغير مسبوقة وهي تطلع لاستعادة أمجاد الماضي، والدفع بها نحو مستقبل أفضل، فهؤلاء هم من ابتكروا وسائل تعبير جديدة حاولوا من خلالها تغيير الواقع المرير، ومنح الأمل في مستقبل أفضل، لكن لماذا تعثروا في الطريق؟ كان في مطلع الأسباب أن الشباب قد انقسموا على أنفسهم في أعقاب ثورة يناير فقد تعرضوا لأكبر عمليات استقطاب وسطو فكري بين أطراف لم تكن تريد سوى تحقيق مخططاتها، مستغلين النقاء الثوري للشباب ليصاب البعض بتشويش فكري، وينزلق البعض إلى بوتقة جماعات العزة بالإثم، وتخضع آخرون لمغريات غريبة مسمومة لنوصم جميعاً كجيل بعار قلة انحرفت فسرنا جميعاً ندفع ثمن ذنب لم نرتكبه حتى رغم مقاومتنا ودرئنا لكل أنواع المغريات والاستقطاب الذي خضعوا له، حيث تم استخدامهم فيما يضر الوطن ولا ينفع أهله.

فضلاً عن ما سبق فإن جيلنا قد افتقر للحد الأدنى من الدهاء السياسي، وهو ما انعكس على إعلان الكثير من الشباب بعد ثورة 25 يناير بشكل واضح عن مقاطعتهم لكل أشكال المشاركة السياسية، وبالتالي انصراف المواطنين عنهم، وقد انعزلوا فكرياً عن المجتمع فلم يملأوا الفراغ الذي خوى مرحباً بآخرين جماعة الإخوان وأخواتها، الذين سلبوه بمنتهى اليسر، فالثورات دائماً ما تولد أفكاراً تكون فضفاضة ،وحالمة وغير قابلة للتحقيق والتطبيق، إلا من خلال كيانات سياسية معبرة عن موجات التغيير الاجتماعي والسياسي، بعيداً عن أطراف الاستقطاب من المتعصبين فكرياً وهو ما لم نصنعه أو نحققه، وإن حاول البعض في مرحلة ما بعد ثورة يناير ولم يجانبه التوفيق.

الشباب إلا القليل منهم قد امتنع وعزف عن المشاركة الحزبية حتى عن الأحزاب التي نشأت بعد ثورة يناير، لأنهم لم يجدوا أنفسهم فيها فلم تكن قوية بالقدر الكافي، أو حتى معبرة عن تطلعاتهم ليجدوها تعاني ضعفاً ومشاكل داخلية عديدة، أبرزها " الشللية" وسطوة المال السياسي وهي من أبرز العوامل التي أضعفت الدور السياسي للشباب، إلا أن بعد ثورة 30 يونيو، وبعد التجربة المريرة لمحاولة سلب مصر من قبل جماعة الإخوان بات الكثير من الشباب مقبلاً على المشاركة في الحياة السياسية وبقوة، لاقتناعهم بأنها الاقتناع أنها السبيل الوحيد للتغيير والتعبير عن أحلامهم.

ولعل خير دليل على ما سبق هو العدد الكبير وغير المسبوق للشباب تحت قبة البرلمان، إلا أن عزوف الشباب عن المشاركة الحزبية يبين حيرته وحالة التيه ما بين الرغبة في المشاركة في الحياة السياسة بشكل عام، والأجواء التي تصاحب هذه العملية من افتقار القنوات الطبيعية -أي الأحزاب- لعوامل جذب الشباب، وهو ما يستدعي تدخل وتضافر مجتمعي وتشريعي لدفع الأحزاب نحو تقوية ذاتها، وحل ما ألمّ بها من ضعف ومواضع نفور لدى الشباب في ظل ما يقرب من 100 حزب سياسي في حاجة ماسة لاقتصارهم على ثلاثة أو أربعة أحزاب كبار تعبر عن التوجهات السياسية المختلفة، وهو ما أعتقد أنه لا يمكن أن يتحقق إلا على يد الشباب في ظل تعقيدات تضرب العلاقة بين الكثير من الساسة الكبار من أمراض الغيرة إلى حب الزعامة والنرجسية، ليبقى حلم الارتقاء بالوطن قائم، ولكن على أكتاف الشباب.

22. تقييم أداء الرئيس واجب على كل المصريين!

وأنا أكتب هذا المقال عن أهمية تقييم أداء الرئيس ومتابعة قراراته وانعكاساتها على المشهد السياسي، شاهدت خطاب الرئيس مرسى فى حفل تخريج دفعة من طلبة الكلية الحربية، وأدهشني ما تصورته فى الخطاب من تعبير عن سرعة ضيق الرئيس بالنقد ممن أطلق عليهم «المتطاولين» وإن لم يسمهم، ومن إقحام موضوع التطاول فى خطاب لا يتعلق بمناسبة سياسية بالدرجة الأولى. ولقد وجه الرئيس فى خطابه تحذيراً لهؤلاء «الذين يتطاولون أو يجرحون الناس»، قائلاً: "لا يغرنكم حلم الحليم. يمكن بالقانون وبالقانون وحده أن نردع، ولكنني أفضل الحب والألفة والعودة الكريمة إلى الحق".

ومع رفضنا القاطع لكل صور التطاول والتجريح لأى مصري سواء كان رئيساً أو مواطناً عادياً، فقد يؤخذ ذلك التصريح من الرئيس ، خاصة مع صدوره فى هذا الوقت المبكر من الفترة الرئاسية، حيث لم يكن قد مضى سوى أقل من ثلاثة أسابيع ، على أنه إنذار لأى ناقد، أو معترض، أو رافض لسياسات ،أو قرارات الرئيس الذى قال فى خطابه فى جامعة القاهرة: "والحاكم سيكون فيه أجيرا وخادما للشعب المصري" .

ورغم أن متحدثاً باسم رئاسة الجمهورية قد حاول أن يوضح ذلك التصريح الرئاسي، فإن التوضيح زاد من الغموض المحيط بالملابسات التي دفعت الرئيس إليه، وما زلنا فى حاجة إلى تأكيد الرئيس أنه مع حرية النقد وحرية التعبير عن الرأي لكل المواطنين المؤيدين والمعارضين، وتحدد من يقصدهم بالمتطاولين حتى لا تختلط الأمور ويؤخذ المختلفون فى الرأي مع الرئيس وكأنهم فى خندق واحد.

والمدهش فى تصريح الرئيس مرسى أنه قد عايش بنفسه " وهو رئيس لحزب الحرية والعدالة " قدراً غير مسبوق ولا مبرر من التطاول على وطنيين شرفاء اجتهدوا فى محاولة الوصول إلى توافق وطني حول "وثيقة للمبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية"، وذلك بغرض سد الفجوة

التي نشأت عن عدم وضع دستور جديد للبلاد ،حتى الآن ، وكان لجماعة الرئيس وحزبه، إلى جانب الأحزاب السلفية، اليد الطولى والصوت الأعلى فى هذا التطاول، حيث نظمت الاعتصامات المليونيات، للمطالبة بإسقاط الوثيقة وإقالة مقدمها من منصبه الوزاري فى حكومة الدكتور عصام شرف، الذى ناله أيضاً هو وحكومته قدر من التطاول، وتبارى المتطاولون فى كيل الاتهامات إلى مقدم الوثيقة بالالتفاف على الإرادة الشعبية وإهدار نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ومماالة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحاولة تمكينه من أن يكون سلطة مميزة فوق كل سلطات الدولة. وقد شارك فى هذه الحملة الشرسة، التي تناقضت مع قول الحق سبحانه وتعالى: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله، وهو أعلم بالمهتدين" (النحل آية 125) ومع أبسط مبادئ الديمقراطية عدد كبير من قيادات جماعة الإخوان المسلمون وحزبها، منهم الدكاترة محمود غزلان ومحمد البلتاجي وأحمد أبو بركة، وانضم إليهم الدكتور محمد سليم العوا، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، فى ذلك الوقت والمستشار طارق البشرى!

كذلك لا يمكن تجاهل التطاول الذى طال القوات المسلحة المصرية والسلطة القضائية وفى قمتها المحكمة الدستورية العليا، وما تجرى حول مجلس الدولة واقتحام أفراد من جماعة الإخوان وحزبها قاعة المحكمة وتوجيههم السباب والاتهامات للقضاة أثناء نظر الطعون على التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، والهجوم الذى أصاب حكومة دكتور الجنزوري من نواب حزب الجماعة فى مجلس الشعب بما تخرج عن نطاق النقد المبرر ويصل إلى حد التجريح الذى يقع أكثره تحت طائلة القانون، والذى يصدر الجانب الأكبر منه من تجمعات مليونيات وقيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزبها والطوائف المحسوبة على التيار السلفي، دون رادع.

وينقلنا هذا المدخل إلى موضوع المقال الحالي، وهو منصل اتصالاً وثيقاً بحق الشعب فى تقييم أداء الرئيس، ذلك أنه، ولأول مرة، انتخبت مصر رئيساً مدنياً فى انتخاب حر ومباشر، وأصبح من حق الشعب المصري مساءلة رئيسه وتقييم أدائه كما هو الحال فى النظم الديمقراطية، إذ إن مصر قد مضت عليها سنوات طوال منذ قيام حركة الضباط الأحرار فى يوليو 1952، التي أطلق عليها بعد شهور قليلة «ثورة يوليو»، والتي أقامت نظام حكم جمهوري وإن غابت عنه الديمقراطية، حين تمتع رؤساء الجمهورية الثلاثة خلال ما يسمى الآن «الجمهورية الأولى» بسلطات مطلقة، محصنين ضد النقد، لا تخضعون للمساءلة البرلمانية أو السياسية ولا القضائية إلا فى حالة ارتكاب أيهم جريمة الخيانة العظمى، وتلك حالة لم تجر تفعيلها من قبل، فضلاً عن استحالة إثباتها فى الشروط التي أوردتها المادة 85 من دستور 1971، والتي كانت تنص على أن " يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها وتحدد العقاب، وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى".

والآن، ونحن المصريين نحاول أن نؤسس لعهد جديد من الديمقراطية الحقيقية، وفى ظل رئاسة مدنية منتخبة، تجب أن يتضمن الدستور الجديد مواد حاسمة لتفصيل مسؤوليات رئيس الجمهورية والآليات المحددة لمساءلته برلمانياً وسياسياً عن أدائه، وليس مجرد بيان اختصاصاته وصلاحياته. كما تجب على الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع الوطني بلورة نظم مقننة لمتابعة وتقييم أداء رئيس الجمهورية، وكذلك ينبغي على أجهزة الإعلام المساهمة بموضوعية فى إجلاء الحقائق حول إنجازات الرئيس ومؤسسة الرئاسة وما يقع من أخطاء أو تجاوزات وتقييم أسبابها وطرح الحلول والبدائل للوصول إلى تحقيق أهداف الوطن.

وبداية أوضح أن محوراً جوهرياً فى تقييم أداء الرئيس يجب أن يكون الدقة فى اختيار الموضوعات التي يتصدى للتعامل معها ودراستها من مختلف الجوانب وتبصر الآثار المحتملة والتداعيات المترتبة على اتخاذ قرارات يلتزم بها الرئيس ويلزم الشعب بها . وفى هذا المجال، يقضى الواجب الوطني نحو الرئيس مصارحته بأن قراراته الأولى لم تكن صائبة وافتقرت الدراسة القانونية السليمة والتقييم السياسي الموضوعي، وكانت نتيجتها التصادم مع حكم المحكمة الدستورية العليا وصدور حكم ببطلان قراره بعودة مجلس الشعب المنحل. ثم كان تصديق الرئيس على قانون معايير الجمعية التأسيسية للدستور إجراء غير موفق فى الوقت الذى يعتبر فيه أهل الاختصاص هذا القانون منعدما، وإن إصداره بمعرفة الرئيس كان محاولة لاستباق حكم محكمة القضاء الإداري المنظور أمامها الطعون ضد التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، وهو أمر كان المفترض أن يترفع الرئيس عنه!

وإذا رجعنا إلى أدبيات علم الإدارة فضلاً عن العلوم السياسية، فإن تقييم أداء رئيس الجمهورية يعتمد فى الأساس على: ما البرنامج الرئاسي الذى يهدف إلى تحقيقه فى إطار ما يرضى المواطنين ويوافق تطلعاتهم فى بناء وتطوير الوطن؟ ! وقد طرح الرئيس مرسى برنامجاً انتخابياً جعل له عنواناً جامعاً هو «النهضة»، وزاد فى تفصيل معنى النهضة بأنها " نهضة مصرية ومرجعية إسلامية"، وكان المفروض أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة التي ستتولى مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج تحت إشراف الفريق الرئاسي الذى وعد الرئيس بتشكيله. ولكن للأسف ، وحتى كتابة هذا المقال، لم يعلن شيء بهذا الخصوص، فى الوقت الذى تكثر فيه الاجتهادات والتكهنات من مصادر الجماعة وحزبها حول اسم رئيس الوزراء المنتظر، وفى ذات الوقت يتم تكذيب هذه "الشائعات" وينفى المرشحون أي اتصالات تمت معهم! مما يعنى أن البرنامج الرئاسي مؤجل تنفيذه حتى حل مشكلات تعثر تشكيل الحكومة والفريق المعاون للرئيس!

وقد اهتم البرنامج الرئاسي، المؤجل، بتفصيل إنجازات تخاطب مجموعة من المشكلات الجماهيرية، مطلوب تحقيقها خلال المائة يوم الأولى من الفترة الرئاسية، ولكن ما يعيب هذا الجزء من البرنامج، أنه يفتقر آليات تنفيذية غير تقليدية تتناسب مع محدودية الوقت المتاح للرئاسة لتحقيق إنجازات ملموسة يشعر بها الناس وتساعد على إنهاء تلك المشكلات بالتعامل مع أسبابها الحقيقية وليس المعالجة الوقتية لمظاهرها لتعود أشد وطأة. وتكمن المشكلة فى برنامج المائة يوم المصري فى اعتماده على البيروقراطية المصرية فى الجهاز الإداري للدولة، وأجهزة المحليات عايشت مشكلات الجماهير وكانت جزءاً فى نشأتها وتفاقمها، كما أن الرئيس حل الحكومة الحالية، وهى مصنفة كحكومة تسيير أعمال، المسؤولية عن أهداف برنامج المائة يوم فى وقت يتوقع فيه رئيس الحكومة والوزراء انقضاء مهمتهم الوزارية فى أي لحظة بإعلان تشكيل حكومة جديدة!

23 يوليو 2012

تعقيب 2024

تتخذ المعايير التالية أسساً لتقويم أداء رئيس جمهورية كونه رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية:

1. رعاية مصالح الشعب والمحافظة على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها.
2. مباشرة الاختصاصات التي ينص عليها الدستور وفي النوقينات ووفق القواعد التي تحددها الدستور والقوانين السائدة، وفي ضوء برنامجه الذي عرضه على الناخبين وكان بمثابة عقد بينه وبين المواطنين سواء منهم من أعطى صوته له أو لا.
3. تكوين رؤية شاملة للوطن وتتفق مع الصورة الذهنية لأغلبية المواطنين.
4. تحديد الأهداف التي يسعى إليها الرئيس ومدى توافقها مع الأهداف الوطنية التي تسعى جموع المواطنين إلى تحقيقها.

5. إعلان الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العامة التي يلتزم بها الرئيس وتكون أسس قراراته واختياراته في جميع مجالات العمل الوطني ، وفي جميع تعاملاته واتفاقاته وعلاقاته الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية مع العالم الخارجي ، ومدى تقبل جموع المواطنين تلك الاستراتيجيات والسياسات .
6. الحرص حين اتخاذ القرارات على الالتزام بالدستور والقوانين السارية والبعد عن التحيز للقرارات التي يفضلها هو أو مساعديه أو مؤيديه إذا اختلفت عما يفرضه الدستور والقوانين.
7. الحرص على التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والذي ينص عليه الدستور، وتجنب تغول أي من السلطات الثلاث على السلطتين الأخرتين.
8. احترام أحكام القضاء وقرارات البرلمان حتى ولو اختلفت عن تحيزاته وتفضيلاته الشخصية.
9. الحرص على أن يكون رئيساً لكل المواطنين مهما اختلفت شيعهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية والحزبية، أو عقائدهم الدينية ، أو أماكن تواجدهم داخل ،أو خارج الوطن.
10. التخلي عن انتماءاته السابقة قبل اختياره لرئاسة الجمهورية، سواء عسكرياً أو مدنياً، وعدم التعصب لتخصصه العلمي أو المهني السابق، وأن يتخلى عن أي عصبيات جهوية مؤكداً دائماً أنه رئيس لكل المواطنين.
11. الفصل التام بين مسؤولياته كرئيس للدولة وبين التزاماته وواجباته العائلية. ومن ذلك الإقامة في المقار الرسمية لرئيس الجمهورية سواء في عاصمة الدولة أو خارجها .
12. التزام منهجية الإدارة الاستراتيجية وتوجيه كافة مؤسسات الدولة ومنظماتها بهذه المنهجية.
13. التزام سياسات مع دول العالم المختلفة تراعي فقط مصالح الوطن.

14. الالتزام بعرض تقارير متابعة منتظمة توضح الإنجازات المحققة على مستوى الوطن، وتكشف المشكلات والإخفاقات التي تحول دون تحقيق الأهداف التي التزم بها أمام الشعب.

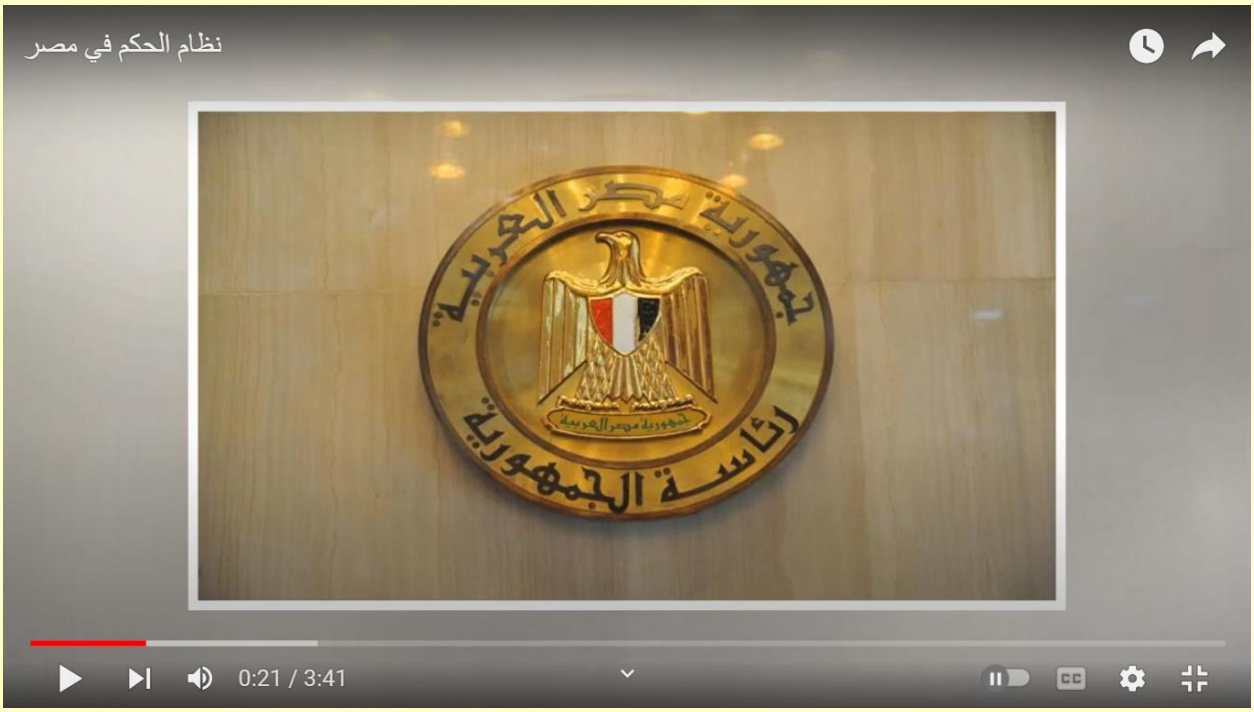

https://youtu.be/hEGa4AcCXe8?si=sgJbTh9FwWHmugOy

https://youtu.be/ETL78zHrdpA?si=K6xTsjgj5TJ8M2i9

https://youtu.be/ZOpFBpNNsSs?si=ywotolQoYv8eB_B8

https://youtu.be/F1fOtaXOvCk?si=44d3BqdUkoUn6wra

23. عثرات على طريق الثورة !

جاء قرار الدكتور محمد البرادعي بعدم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية صادماً لكل القوى الوطنية المناضلة فى سبيل التغيير، وتأكيد مدنية الدولة والخروج من عباءة نظام مبارك الذى أسقطه الشعب فى 25 يناير، وأحسب أن قرار د. البرادعي لم يكن مفاجئاً للمتابعين للشأن الوطني فقد كان غيابه ملحوظاً فى الآونة الأخيرة اعتراضاً منه على أسلوب إدارة البلاد. لذلك لم يكن قرار الانسحاب من الترشح بعيداً عن حالة الرفض من جانب طوائف متزايدة من الشعب، وخاصة شباب الثورة، للقرارات والإجراءات التي تمت منذ قيام الثورة واتضح عجزها عن تحقيق أهداف وتطلعات الشعب.

لقد دفع الشعب المصري ثمناً غالياً فى سبيل استرداد حريته بعد سنوات ثلاثين عجاف مارس النظام الديكتاتوري خلالها كل صنوف الاستبداد والاستعلاء وحرمان الشعب من حقوقه الطبيعية التي كفلها له الدستور - رغم ما أدخل عليه من تعديلات أفرغته من مضمونه لحساب تأكيد سيطرة الحاكم على مقدرات الوطن والتحكم فى رقاب العباد- وكان يوم الخلاص يوم ثار الشعب عن بكرة أبيه مطالباً برحيل الطاغية مرددا "الشعب يريد إسقاط النظام"، وخلال الثمانية عشرة يوماً الأولى من ثورة الخامس والعشرين من يناير، كان صوت الشعب الهادر فى ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة فى طول البلاد وعرضها يطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كان الشعب فى تلك الأيام الرائعة من شهر يناير متوحداً وناصعاً فى موقف لم تفسده دعاوى الحزبية البغيضة والتعصب الذى كاد يقسم الوطن إلى فئات وطوائف متناحرة، وكأن المصريين لم يتحققوا بوحدتهم واتحاد كلمتهم تلك الثورة التي خلصتهم من الطاغوت وكادت أن تكون بداية لتحول تاريخي على طريق الديمقراطية.

وكان المفترض أن تكون ثورة 25 يناير هي نقطة البداية لبناء مصر الجديدة المتحررة من الاستبداد والظلم وغياب الديمقراطية، ولكن وبدلاً من إسقاط عناصر النظام القديم تأجل بناء النظام الديمقراطي الجديد بما يتيح الفرصة لعناصر الثورة أن تؤكد مفاهيمها وتوجهاتها الوطنية، نشأت توجهات معاكسة تعمل على تعويق مسيرة التحول الديمقراطي وإعادة بناء مؤسسات الوطن الدستورية والسياسية بما تحقق للإنسان المصري أن يستعيد سيطرته على مقدرات الوطن شريكاً كاملاً في الحقوق والواجبات.

وكانت غاية أغلب المصريين ، ولا تزال، بناء دولة حديثة ديمقراطية ذات طبيعة مدنية، دولة المواطنة الحقة وسيادة القانون يكون الشعب هو مصدر السلطات، دولة ينعم فيها المصريون بالحرية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، دولة استقلال القرار الوطني .

وكان الأمل ، ولا يزال ، أن يصدر دستور جديد يتضمن تلك الغايات الإنسانية الغالية التي أكدتها الشرائع السماوية واحترمتها دساتير العالم الحديثة.

وإذا استرجعنا أحداث السنة الأولى من عمر الثورة نستطيع أن نرصد عدداً من العثرات ، أو إن شئنا الدقة فلنقل أخطاء ، كان لها تأثيرات سالبة على الثورة إذ عطلت مسيرتها وحادت بها عن الطريق المنطقي الذى كان حرياً أن يبلغها درجة متقدمة فى سباق الزمن لتحقيق أهداف الشعب فى الحرية والعدالة والكرامة، وكان جديراً بإنجاز مرتبة عالية فى خطة التحول الديمقراطي.

أول تلك العثرات أو الأخطاء

كان الوقوع فى الشرك الذى خطط له الرئيس المخلوع ودعا إليه فى خطابه يوم 28 يناير بتعديل عدد محدود من مواد دستور 1971، وقد ترتب على هذا الخطأ الاستراتيجي صرف النظر عن مطالبة الشعب بوضع دستور جديد بحجة أن الدستور الجديد سوف يستغرق فترة طويلة قد تمتد لأكثر من عامين بينما تعديل مواد فى الدستور القائم لن يستغرق إلا أياماً.

وكانت العثرة الثانية فى مسيرة الثورة

هي تغيير اللجنة التي شكلها اللواء عمر سليمان، فترة شغله منصب نائب رئيس الجمهورية، وكانت تضم الدكتور يحيى الجمل والدكتور أحمد كمال أبو المجد والمستشار سرى صيام وغيرهم واستبدال بها لجنة أخرى برئاسة المستشار طارق البشرى والمحامي صبحى صالح، عضوي جماعة الإخوان المسلمين والدكتور عاطف البنا ، وأتمت لجنة التعديلات الدستورية عملها فى أيام قليلة أعقبها الدعوة إلى استفتاء شعبي حول المواد التي جرى تعديلها وأصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن تبنى خريطة الطريق التي أوصت بها اللجنة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد أو انتخاب رئيس الجمهورية، وهو الرأي الذى باركته جماعات الإسلام السياسي وفى مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين لما رأوا فيه مصلحتهم.

ثم كانت العثرة الثالثة

هي الخطأ التاريخي الذى جرى بتبني المجلس الأعلى للقوات المسلحة خارطة الطريق التي تضمنها الإعلان الدستوري بتاريخ 30 مارس 2011 الذى حدد إجراء الانتخابات التشريعية بعد ستة أشهر من تاريخ ذلك الاعلان ، أى نهاية سبتمبر والتي تم تأجيلها إلى 28 نوفمبر 2011، يعقبها وضع الدستور الجديد للبلاد بواسطة جمعية تأسيسية لم تكشف لجنة التعديلات الدستورية عن كيفية تشكيلها ولا الشروط الواجبة فى أعضائها، مما أثار جدلاً شديداً حتى الآن فى شأن شروط ومعايير اختيار أعضائها.

والعثرة الرابعة

هي عدم إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً لاحقاً تحدد أمرين، الأمر الأول إعلان المبادئ الأساسية للدستور شاملاً مواد تتعلق بالحريات والحقوق العامة للشعب بجميع طوائفه والتي تمثل ركناً مهماً من الدساتير الحديثة والعهود والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان، والأمر الثاني المعايير

الموضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بحيث تضم ممثلين عن طوائف المجتمع فلا ينفرد فصيل أو عدة فصائل بصياغة دستور لا يعبر عن الأمة بجميع طوائفها، الأمر الذى يضمن أن تكون الدولة التي ننشدها بعد الثورة هي دولة المواطنة وسيادة القانون فى ظل ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً فى الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

وتمثلت العثرة الخامسة

فى عدم إعداد قانون جديد للأحزاب السياسية والاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية لم تحقق الغاية من إطلاق حرية تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار كما كانت تطالب بذلك كل الأحزاب والقوى السياسية، فجاء القانون المعدل مشوها، ولعل أخطر ما جاءت به تعديلات قانون الأحزاب زيادة أعداد مؤسسي أى حزب إلى ثلاثة آلاف مؤسس بعد أن كان العدد ألفاً فى القانون القديم، مما أوجد عقبة فى طريق شباب الثورة فلم يتمكنوا من تأسيس أحزاب تمثلهم وتعبر عن مطالبهم فى التغيير، وكان الفائزون فى سباق تأسيس الأحزاب الجديدة هم رجال الأعمال الأعضاء السابقون للحزب الوطني الديمقراطي «المنحل»، ورغم أن القانون حظر تأسيس أحزاب على أساس ديني، فإن أحزابا قد تأسست ولها مرجعيات دينية واضحة ومعلنة على ألسنة قادتها والمتحدثين بأسمائها وشاركوا فى الانتخابات بشعاراتهم الدينية بدون أن تتخذ اللجنة القضائية للانتخابات أى إجراء مما نص عليه القانون.

وكانت العثرة السادسة

هي التعديلات المبتسرة فى مجموعة القوانين الأساسية، التي تكون أعمدة النظام الديمقراطي، وهى قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلسي الشعب والشورى وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد جاءت كلها على خلاف ما توافقت الأحزاب من أن تكون الانتخابات بنظام القائمة النسبية المغلقة ولكن ما تم بإقرار الانتخاب بالنظام الفردي والقائمة النسبية بمعدل 50% من الدوائر لكل النظامين،

ثم تم تعديل القانون ليكون تقسيم الدوائر بنسبة الثلث للنظام الفردي والثلثين للقوائم الحزبية، ثم جرى تعديل آخر بالسماح للأحزاب بالترشيح على المقاعد الفردية إلى جانب ترشيح القوائم مما أخل بتكافؤ الفرص بين المستقلين والأحزاب.

وإذا كان لمسيرة الثورة أن تستعيد زخمها وتحقق أهدافها فينبغي العودة إلى المنطق الثوري السليم بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور الذى تحدد معالم الطريق نحو الديمقراطية التي قامت الثورة من أجلها .

17 يناير 2012

تعقيب 2024

ثورة 25 يناير 2011

https://youtu.be/xsdI6NwOe_Q?si=jNxIGjlP-OkgNwKJ

https://youtu.be/Aw5APOIZAtY?si=n02eXG6LJpRge790

https://youtu.be/738_EReBFCs?si=-SOMrrabRjSbvghq

_https://youtu.be/YWtmkwyS7rA?si=HwoXON5n8aKOnyh

https://youtu.be/IEzhZB6QKiU?si=g6CRITpVBYfAJon5

24. ولاتزال الثورة مستمرة !

بعد أيام قليلة سوف تحتفل المصريون بالعيد الأول لثورتهم التي هزت أركان الظلم والاستبداد، وأجبرت الطاغية على التخلي وقضت على حلمه بتوريث الحكم لابنه. والمصريون لابد أن يتذكروا أحداث سنة كاملة من الكفاح من أجل تحقيق أهداف ثورتهم التي ضحوا ، ولايزالون ، من أجلها بأرواح شهداء أبرار ومصابين كرام على الوطن.

يتذكر المصريون أحداث ثمانية عشر يوما خالدة بلغت ضراوة أعمال العنف المفرط من قبل رجال الشرطة والأمن المركزي أشدها فى محاولة لإرهاب الثوار وإنقاذ حكم الطاغية. سيتذكر المصريون يوم جمعة الغضب فى الثامن والعشرين من يناير،

وكيف صمد الثوار للطاغية وأذنابه وأصروا على رحيله، كما أصروا على رفض خديعة الحوار التي كلفها الطاغية نائبه عمر سليمان، وكان قرارهم من ميدان التحرير "لاحوار إلا بعد الرحيل".

ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى هيأت للوطن انفراجه لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، واحتشد الشباب وآزرهم الشعب كله فى ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام".

ورغم محاولته الالتفاف على مطالب الثوار بخطابه الذى حاول الطاغية فيه أن يدغدغ عواطف الشعب الطيب الذى أعقبته موقعة الجمل يومي الثاني والثالث من فبراير، كان رد المصريين فى كل مكان "ارحل.. ارحل". ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير، إلا الرحيل.

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة والفاصلة فى تاريخ مصر، حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته، مطالبين بالتغيير

الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون. إن الحالة المصرية بعد مرور سنة على ثورة 25 يناير لاتزال ترزح تحت أوزار وسلبيات ما صنعه مبارك بالوطن والشعب، وزاد عليها استمرار حالات الفوضى والنشر ذمر الذى أصاب ثوار ميدان التحرير، وتسلق مجموعة من رجال المال والأعمال وجماعات الفكر المتشدد لركوب موجة الثورة وتحويلها لخدمة أغراضهم وأفكارهم.

لايزال المشهد الوطني المصري بعد 25 يناير يبدو استمراراً لما كان عليه قبلها، فلم تصل الثورة إلى مواقع الحكم وإدارة شؤون البلاد ومؤسسات الدولة وكثير من منظمات المجتمع. لايزال الطاغية يرتع فى مال الشعب يلقى العناية الفائقة فى محل إقامته بالمركز الطبي العالمي، وينتقل إلى محكمة الجنايات ممددا على سرير طبى بطائرة خاصة.

ولايزال أركان حكمه قابعين فى محبسهم بسجن طرة مع ولديه ولا يعلم إلا الله مصير القضايا التي تحاكمون فيها، ليس بأسباب تتعلق بإفسادهم الحياة السياسية وتزوير الانتخابات، ولكن فى قضايا تربح وكسب غير مشروع، وتلك جرائم تستحق العقاب، ولكن جرائمهم الحقيقية فى حق الوطن أهم وأخطر.

واليوم، ورغم كل ما يشاهده المصريون من أحداث لا يتمنى أحد استمرارها، فإن للثورة فضل أن حققت لمصر انعتاقها من أسر الطغيان والديكتاتورية. اليوم يملك الشعب قراره وحقه فى الاختيار وتقرير مصيره. اليوم استطاع المصريون أن يقولوا «لا»، بعد أن كسروا حاجز الصمت ونزعوا الخوف من نفوسهم. اليوم يملك المصريون حقهم فى الاختيار ويستطيعون الاعتراض على القرارات التي لا ترضيهم. اليوم بدأت مصر تستعيد موقعها على الخريطة الدولية والإقليمية وعاد الناس فى كل مكان يتحدثون عن ثورة مصر وعظمة الدور المصري الذى افتقدوه كثيراً أيام النظام البائد. واليوم نرى أبناء مصر فى داخل الوطن وخارجه يلتفون حول هدف واحد هو بناء مصر الديمقراطية، دولة العدالة والحرية

والقانون، وإن اختلفت الطرق التي يعتقدون أنها الأفضل للوصول إليه، إلا أنهم في خلافهم مدعوون إلى التزام النهج الديمقراطي والخضوع لحكم الأغلبية كما تشهد الانتخابات التشريعية التي انتهت بمراحلها الثلاث وعبر المصريون عن اختيارهم الذى لا نملك إلا احترامه والأمل أن يكون اختياراً صائباً.

إن ما تحقق فى مسار إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد هو قليل جداً بكل المقاييس، وما تحقق فعلاً على أرض الواقع لا تخلو من تعقيدات وتشوهات تقلل من تأثيره على مستقبل الديمقراطية فى مصر. ولا تزال القضية الجوهرية هي صياغة دستور جديد يحقق آمال الشعب فى الحرية والديموقراطية والعدالة. فالدستور الجديد، وهو الركن الأساس فى إقامة النظام الديمقراطي الذى قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقه، لم يتم وضعه وهناك خلافات شديدة حول تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستكلف بوضعه.

إن الأمل كان أن تمضى ثورة الخامس والعشرين من يناير فى مسيرة التحول الديمقراطي على أساس توافق وطني يجمع شباب الثورة وطوائف الشعب جميعهم، متحدين فى الغايات والأهداف كما كانوا وحدة صلبة خلال الأيام الثمانية عشرة المجيدة التي انتهت بتخلي الرئيس المخلوع عن منصبه، ولكن توالى الأيام وتداعيات الأحداث وتفاقم المشكلات الاقتصادية والمجتمعية، وفشل شباب الثورة فى التحالف الحقيقي وتكوين حزب أو أحزاب تعبر عن فكر الثورة وأهدافها، وارتكاب الخطأ التاريخي المتمثل فى تقبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة إجراء تعديلات فى عدد محدود من مواد دستور 1971 واستفتاء الشعب عليها وانحياز جماعات الإسلام السياسي بقوة لفكرة إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد وقبل الانتخابات الرئاسية - كل ذلك أوجد حالة غير مسبوقة من النشز والتوتر الوطني حتى كاد الوطن ينقسم إلى فصائل متناحرة، وكادت فكرة الثورة والتغيير الثوري تتوارى فى زحام الأحداث والكوارث التي حلّت بالوطن.

أريد أن يرى المصريون الجانب المشرق من إنجازات ثورتهم الرائعة التي أثارت إعجاب العالم وقدمت نموذجاً غير مسبوق فى التغيير الديمقراطي . وأريد أن يتعاون المصريون فى التغلب على المصاعب التي تمر بها البلاد الآن، وهى للحق ليست بفعل الثورة ولا الثوار، ولكنها محصلة سياسات وممارسات نظام فاشل استمر ثلاثين عاماً، وكان من الطبيعي أن تنفجر بعد سقوطه وإتاحة الفرصة للمواطنين أن يعبروا عما كانوا يعانونه من مشكلات.

أريد أن ينظر المصريون إلى مستقبل الأيام وما يمكنهم تحقيقه لمصر بتماسكهم ووحدتهم وحرصهم على ألا يتركوا أى فرصة يتسلل منها أعداء الثورة والوطن من الداخل أو الخارج ليضربوا ثورتهم ويفرقوا جمعهم. أهل قاموا بثورتهم وهم يطالبون باستكمال مسيرتها، وسوف ينجحون بإذن الله فى تحقيق التغيير الديمقراطي من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية، وسينجحون فى تدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله، وسينجحون فى تحقيق مستوى أفضل من جودة الحياة لهم وللأجيال القادمة، وسينجحون فى إقامة مجتمع يتمتعون فيه بحياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله، وسينجحون فى توفير حياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، وسينجحون فى تأكيد سيادة القانون والمساواة بين الحكام والمحكومين فى الامتثال لحكم القانون، وسينجحون فى المحافظة على استقلال القضاء، وسينجحون فى تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون.

لن يصح إلا الصحيح ..وسيبقى الشعب مدافعاً عن حقه فى الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وستحقق الثورة أهدافها . . وستشرق الشمس من جديد بعد أن تحقق الشعب أمله الثوري فى التحول الديمقراطي وتحقق أهداف ثورته المجيدة.

10 يناير 2012

تعقيب 2024

https://youtu.be/qFD3BPP1oyY?si=q0n83vKd3clGsvOy

https://youtu.be/BhEBZ6fdrhU?si=Z96lBflujlLvz_IF

25. سعد زغلول وثورة 1919 !

مرت الذكرى الواحدة والنسعون لوفاة الزعيم سعد زغلول يوم 23 أغسطس الماضي دون احتفال يتناسب مع قيمة نضاله الوطني وزعامته لثورة 1919 .

وبعد أيام تحل في الثالث عشر من نوفمبر القادم ذكرى "عيد الجهاد" الذي يوافق مقابلة سعد زغلول ورفاقه مع السير ريجنالد وينجت المعتمد البريطاني للمطالبة بالاشتراك في مؤتمر السلام بفرساي لعرض قضية مصر . وقد فجرت تلك المقابلة الثورة المصرية الخالدة بما حفلت به من بطولات الشعب المصري والتي نتج عنها اعتراف بريطانيا بمصر "دولة حرة ذات سيادة" وذلك في تصريح 28 فبراير 1922 والحصول على دستور صدر في 19 إبريل 1923، كما تم انتخاب برلمان اجتمع في يناير 1924، وشكّل الزعيم سعد زغلول الحكومة.

وقد سجل عباس العقاد في كتابه " سعد زغلول زعيم الثورة" قصة الثورة وتأثير زعيمها سعد زغلول وجهاده في سبيل تحقيق الاستقلال التام والتخلص من حكم المحتل البريطاني .

إذ أبرز العقاد النهضة التي نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الأولى، متسائلاً أين نحن اليوم ؟ وأين كنا ؟ وهو يجيب "كانت الدولة كلها في قبضة " المندوب السامي"، ، يُصرِّفها كيف شاء، ويتولى شئونها الداخلية والخارجية بغير حَسيب ... وكان جيشها كله بقيادة " السردار" الإنجليزي . . ، وكانت كل وزارة في قبضة مستشارها الذي يأمر وينهى ويُبرم وينقض بغير إرادة الوزير وبغير علمه في كثير من الأحيان، . . ، وكان جيش الاحتلال من ورائهم ينغص حياة المصريين ويهدد أمنهم ويقبض مرتباته من ميزانية الدولة المصرية، وكان المستعمر يدير الاقتصاد المصري. . . ، فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات، أو مصارف الأموال، أو شركات التجارة، أو معاهد التعليم، أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة، ففيه سهم لا ينكَر لزعامة سعد زغلول " .

ويضيف العقاد "ذلك مدى النجاح الذي أدركته مصر بنهضتها قبل ستين سنة، وإنها لسعيدة إذا تهيأت لها ستون سنة أخرى بمثل هذا الفارق العظيم بين ما نحن عليه اليوم وما نطمح إليه. واعتقادنا أن النهضة لم توفَّق هذا التوفيق إلا لأنها امتازت على تقدمها من النهضات بمَزِيَّتين ظاهرتين: أولاهما أنها كانت نهضة أمة كاملة وجدت زعيمها، والثانية أنها طلبت الاستقلال حيثما وجدت إليه سبيلًا، ولم تقيده بوسيلة من الوسائل أو نظرية من النظريات".

وكان العقاد قد استعرض سيرة سعد زغلول منذ وُلد في أسرة عريقة من فلاحي مصر، ثم التحاقه بالأزهر وحضوره مجلس جمال الدين الأفغاني في داره، ثم تعيينه بالقسم الأدبي من "الوقائع المصرية" بتزكية من الشيخ محمد عبده، ومشاركة سعد في الثورة العرابية وما ناله من أذى الاعتقال وخسارته وظيفته واضطراره إلى احتراف المحاماة، إلى أن تم تعيينه "نائب قاضٍ" بمحكمة الاستئناف في سنة 1892 وبقائه في القضاء 14 عامًا، ثم تعيينه وزيرًا للمعارف، ثم وزيرًا للحقَّانية وترشيح نفسه للجمعية التشريعية، واختياره وكيلًا لها.

وحين نشبت الحرب العظمى في يوليو 1914، أُعلنت الحماية البريطانية، وبعد انتهاء الحرب تألف "الوفد المصري" للسعي للحرية والاستقلال، واختير سعد رئيسًا للوفد؛ فكان قائد النهضة المصرية الباسل، وزعيمها العظيم. وكانت الكلمة التي يرددها في الأسبوعين الأخيرين قبل نفيه: "لا بد لنا من قارعة"! لأنه كان يرى بحقٍّ "أن السكوت يتبعه سكوت، وأن الحركة تتبعها حركة"، وقد أكد فخري عبد النور أن رفض سعد ورفاقه إنذار اللورد اللنبي كان هو "القارعة" التي كان سعد زغلول يتصدى لها ويستبطئ وقوعها! واستعرض العقاد أحداث ثورة 1919، وسفر الوفد إلى باريس وفعالياته في أوروبا، ثم تشكيل لجنة ملنر والمفاوضة في لندن. وكان سعد زغلول أول رئيس لوزارة شعبية بعد الاستقلال، وأول زعيم مصري ألقى خطبة العرش الأولى حين افتتح الملك فؤاد البرلمان سنة 1924.

وقال العقاد "لقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن توفيقات العصر في حياته صفة الزعامة الواجبة على المصريين، أو الزعامة الملائمة لأطوار النهضة الأخيرة في هذه الأمة. . . . ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة، لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة؛ فهو يذود عن كبريائه حين يقضي للفلاح بحق الحرية"، وختم كتابه بقوله" "لقد وجدت الأمة المصرية نفسها على يدي سعد، ولم يكن لها قط وجود أكمل من وجودها إلى جانب هذا الزعيم، وهذا أثر لزعامته لا شك فيه!"

رحم الله الزعيم سعد زغلول الذي جعل المصريين "يُخيَّرون بين منفعة النفس ومنفعة الأمة التي يدينون لها، فيختارون منفعة الأمة ولا تخلفون بمنفعة النفس ولا بمنافع الأهل والبنين".

13 سبتمبر 2018

تعقيب 2024

https://youtu.be/qYMOJDycgIY?si=z7SDIExMFkXKFg_I

26. التنمية أفضل سبيل لإصلاح الاقتصاد !

يبدو أن الحكومة الجديدة بدأت فعاليتها باستكمال مسيرة سابقتها بالاستمرار في سياسة تخفيض الدعم عن الوقود والكهرباء والسلع التموينية وغيرها من السلع والخدمات العامة التي كان دعمها يشكل مشكلة مؤرقة للحكومات السابقة حتى بدأ "برنامج الإصلاح الاقتصادي" بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والوصول إلى قرض ال 12 مليار دولار ومن ثم تنفيذ قرار تحرير أسعار الصرف للعملات الأجنبية وانطلقت مسيرة الدولار من حوالي ثماني جنيهات في نوفمبر 2016 إلى ما يقرب من ثمانية عشرة جنيهات في المتوسط منذ ذلك التاريخ. وعلى إثر تحرير سعر الصرف المعروف باسم "تعويم الجنيه" أن حدث انخفاض فوري في دخل ومدخرات كل مصري بنسبة لا تقل عن 50% وانفجار في أسعار السلع والخدمات بنسب أعلى في ذات الوقت. وقد صحب إطلاق "برنامج الإصلاح الاقتصادي" موجات متتالية من تخفيض دعم السلع كان آخرها الأسبوع الماضي بزيادة أسعار السولار والبنزين، كما سبق زيادة أسعار الكهرباء والمياه ورسوم بعض الخدمات الحكومية.

وفي محاولة للتخفيف من آثار تلك الزيادات في أسعار السلع والخدمات التي كانت تتمتع بالدعم، قررت الحكومة صرف العلاوات وزيادة المرتبات للعاملين في الدولة ولغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وكذلك زيادة المعاشات بنسب متواضعة!

وفي الأساس فإن سياسة الدعم العيني غير مجدية وتسبب إقبال المواطنين على الاستهلاك بغير ضوابط، كما أن نسبة بالغة من اعتمادات الدعم تصل إلى غير مستحقيه ولا يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود والذين هم أكثر احتياجاً من المواطنين. وقد ثارت مناقشات في مجلس النواب لبعض الوقت حول استبدال الدعم النقدي بالدعم العيني كحل لضمان وصول ذلك الدعم إلى مستحقيه فعلاً من جانب، وتخفيض اعتمادات الدعم التي تنوء بحملها الدولة من جانب آخر! ولكن تلك المناقشات توقفت ولم تسفر

عن نتائج عملية على الأرض، وفي ذات الوقت اختلف الاقتصاديون وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية والمنظمات المجتمعية حول مبدأ الدعم النقدي، ومن ثم فضلت الحكومة الاستمرار في سياسة تخفيض الدعم وصولاً إلى الغائه دون تقديم بديل اقتصادي ومجتمعي وسياسي مقبول يحقق صالح المواطنين ويحافظ على سلامة اقتصاد الوطن وأمنه القومي في ذات الوقت.

وطوال ذلك المشوار في تنفيذ استحقاقات الإصلاح الاقتصادي لم تنضح إنجازات تذكر للحكومة في مجالات التنمية وخاصة في ميدان الصناعة والزراعة وتطوير الخدمات الإنتاجية، كذلك لم تنضح فعاليات الحكومة في تحجيم الاستيراد الترفي وغير المفيد للشرائح الغالبة من المواطنين، أو في تنمية الصادرات السلعية من المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات التقنية والمعلوماتية التي باتت تشكل أعمدة الاقتصاد في الدول الناهضة!

وتحضرني مثالان في قصور دور الدولة التنموي هما ؛

المثال الأول:

إنه وبالرغم من وضوح مشكلات شركات قطاع الأعمال العام والمتمثلة بالأساس في مشكلات عجز التمويل ونقص الاستثمارات ومن ثم توقف عمليات الصيانة والتجديد وتطوير أساليب الإنتاج ورفع كفاءته، فضلاً عن مشكلات تضخم العمالة وتخلف أنماط الإدارة في كثير من تلك الشركات، كل ذلك بالإضافة إلى عدم تطوير الهيكل الأساسي لقطاع الأعمال العام مع وضوح عدم فاعلية تعدد ما يسمي "الشركات القابضة" المسيطرة على الشركات المنتجة بالفعل.

والأمر يتطلب إجراءات سريعة وفاعلة لمراجعة وتقييم حالة قطاع الأعمال العام ومؤشرات الخسائر والربحية وأسباب عدم تطويره والخسائر الناجمة عن تعطل طاقاته الإنتاجية وقدراته التسويقية وتكلفة تمويله بالقروض من الجهاز المصرفي، ومراجعة مصير قروض بنك الاستثمار القومي لشركات

قطاع الأعمال العام. وفي الأساس مطلوب خطة واضحة لإعادة هيكلة القطاع وإلغاء فكرة الشركات القابضة مع تحرير وحداته المنتجة وابتكار نمط مؤسسي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة وترشيد القدرات والقيادات الإدارية لتلك الشركات. دون التفكير مرة أخرى في موضوع الخصخصة.، ومن ثم إطلاق طاقات الشركات للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وحل المشكلات المجتمعية!

والمثال الثاني:

يتعلق بمشكلة آلاف [العدد غير مُوثق] المصانع المتعثرة منذ 2011 ، فإننا نقترح تكليف وزارة الصناعة بدراسة مشكلاتها وطرح خطة للتمويل الشعبي بإصدار شهادات استثمار بضمان الدولة كما حدث في تمويل الشعب لمشروع قناة السويس الجديدة. 21 يونيو 2018

تعقيب 2024

كتابي عن " مصر وتحديات إدارة التنمية"

د.كتور علي السلمي – مصر وتحديات إدارة التنمية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/6lP4fGbMURc?si=LOBDj1w4cpwUjjPc

https://youtu.be/g4P5GqRrFXI?si=42jtAlvi6gokRAqj

27. ثقافة الحوار المجتمعي . . .الغائبة!

لا يستطيع المصريون تجاهل مشكلات مصر ولا التوقف عن التطلع إلى المستقبل متمنين حل تلك المشكلات سواء المتراكمة من سنوات وعهود سابقة أو المشكلات المستجدة والآخذة في التعقد ما بعد 25 يناير 2011، إذ تعاني مصر الآن من تراجع ترتيبها في أغلب المؤشرات العالمية التي تقيس جودة نظمها الإدارية والتعليمية والصحية والرياضية والثقافية والفنية، كما تقيس تلك المؤشرات مستويات الكفاءة والإنتاجية في مرافق مصر الأساسية ومدى الجودة والقدرة على توفير احتياجات الناس من المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي والنقل، ومدى تطور مؤسساتها الصناعية والخدمية وكافة مصادر قوتها الناعمة التي كانت مصدر تفوقها في زمن مضى.

ولا جدال في أن حلم أغلب المصريين الآن أن تعود مصر إلى ذلك العصر الزاهر، حين كانت مصدر العلم والثقافة والريادة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لكل الوطن العربي، ومثلاً تحتذي به الدول الساعية إلى التقدم والتطور في إفريقيا وآسيا، وكانت وقتئذ على مسافة قريبة من النهضة في أوروبا وعلى اتصال بمستجداتها باستمرار.

إن عودة مصر إلى عهدها الزاهر أو ما أطلق عليه الراحل محمود السعدني "مصر من تاني" تتطلب عمليات حوار مجتمعية شاقة لتقييم أوضاع الوطن الحالية وتطوراتها المستقبلية تشارك فيها كل منظمات المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية والقوى السياسية، وأصحاب الرأي، والفكر، والخبرة. ثم يكون من المحتم - في ضوء نتيجة التقييم حتى ولو كانت سلبية - أن يتم التوافق المجتمعي على الأهداف الرئيسة وأولويات عملية التنمية الشاملة للانتقال إلى مستقبل أفضل.

وتكون المهمة الأصعب والأكثر أهمية تخطيط وتنفيذ برامج إعادة بناء الوطن وفق الأصول العلمية وفي ضوء تجارب الأمم الناهضة والتي حققت نجاحاً في الخروج بمجتمعاتها إلى الأفضل في جميع مجالات الحياة.

ويتبلور ذلك المنهج في جلسات مشتركة بين ممثلي المواطنين ذوي المصلحة من قوى المجتمع المدني وأصحاب الخبرة والاختصاص من جانب، وبين المختصين في أجهزة الدولة من جانب آخر. ويتم خلال جلسات ذلك الحوار المجتمعي الجاد والممنهج ، تحليل الشروط الموضوعية لكل عناصر عملية إعادة البناء الوطني والبدائل المختلفة المطروحة، ومدى صلاحية كل بديل في ضوء حساب تكلفته المادية والمعنوية والوقت المطلوب اللازم لتحقيق الهدف منه، ثم ، وهذا الأهم ، تقدير العائد المتوقع من كل بديل ، وبناء ذلك التحليل المستند إلى المعلومات الصحيحة والاختبارات الفنية والاقتصادية ودراسة التأثيرات البيئية والقبول المجتمعي يتم اختيار البدائل الأكثر عائداً والأقرب إلى التحقق، كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار كافة الظروف الوطنية والإقليمية والعالمية ذات التأثير.

ولعل المشكلة التي يلمسها المصريون هي غياب ثقافة الحوار المجتمعي الجاد في بحث قضايا الوطن، والميل إلى انفراد المسؤولين في أجهزة الدولة باتخاذ القرارات في كل القضايا المجتمعية، وبغض النظر عن مدى اتفاق ذلك الانفراد مع المنهج العلمي والتوجهات الديموقراطية.

وكثيراً ما يفاجأ المواطنون باتخاذ قرارات محورية تمس حاضر الوطن ومستقبله دون أن يعلموا بتلك القرارات رغم أهم المتأثرين بها إن سلباً أو إيجاباً، ولعل أبرز مثال على ذلك الميل قرارات الثالث من نوفمبر 2016 بتحرير سعر صرف الدولار الأمريكي وغيره من العملات الحرة الذي ترتب عليها تخفيض الجنيه المصري ومدخرات المصريين ودخولهم بنسبة خمسين في المائة تقريباً، وارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية وتكلفة الواردات بنسب أعلى ومتصاعدة! وقد شاع وصف مثل تلك القرارات الفجائية بأنها " تصب في مصلحة المواطنين"!!!

ويثور الآن جدل كبير بين فرق متعددة من الخبراء والعلماء المعتبرين حول توجهات محورية في قضايا لا يمكن أن تترك فقط للمسؤولين في أجهزة الدولة حيث إن تكلفة الخطأ في اختيار بدائل تنفيذ تلك

القضايا تكون باهظة والخسائر الناشئة عن انفراد المسؤولين باتخاذ القرارات دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي كأسلوب للعمل الوطني تكون عادة كارثية !

ومثة مثال لذلك الجدل هو المفاضلة بين استخدام الفحم في إنتاج الكهرباء مع كل التهديدات بآثاره السلبية على البيئة وبين الاعتماد بدلاً عن ذلك على الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة النظيفة، وكل الفرقاء يستندون إلى معلومات واتفاقات وتجارب دولية تؤيد وجهة النظر التي يدافعون عنها ، كل ذلك والدولة مستمرة في تنفيذ خطة التحول إلى الفحم منذ وافق مجلس الوزراء على هذا الأمر عام 2014 رغم اعتراض وزيرة البيئة السابقة ليلى إسكندر وتهديدها بالاستقالة في ذلك الوقت ! ! ! ! ! !

ومثة مثال آخر لاستمرار الدولة في الانفراد بقرارات محورية دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي ذلك الذي يجري الآن لما يسمى " تطوير التعليم" بالتعاون مع البنك الدولي ! ! ! !

23 سبتمبر 2018

تعقيب 2024

https://youtu.be/hSAHkkwxV7U?si=95C3bPxlq2WHiG6d

28. النيل نجاشـــي !

في عام 1933 تعجب المصريون حين غنى عبد الوهاب " النيل نجاشي . . . حليوة اسم" فهم كانوا يعرفون "النجاشي ملك الحبشة" الذي أحسن استقبال المهاجرين المسلمين ثم أسلم، لكنهم لم يعرفوا سبب وصف النيل ب "النجاشي" ! وفي تفسير لمؤلف الأغنية أحمد شوقي أن النجاشي في اللغة الأمهرية يعني "الحاكم" وقد وصف النيل بأنه نجاشي لعظيم أثره في حياة مصر.

وكان دكتور رشدي سعيد من أكثر المهتمين بنهر النيل وعرض تاريخه في كتابه " نهر النيل - نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل" الذي أصدره عام 1992 بالإنجليزية في الولايات المتحدة ثم صدرت ترجمته العربية عام 2001 .

ويتناول الجزء الأول من الكتاب نشأة النهر وتطوره حتى اتخاذه شكله الحالي . وتعلق الجزء الثاني بهيدرولوجية النهر وكمية المياه التي تحملها وتقلباتها وأسباب هذه التقلبات. وتناول الجزء الثالث استخدامات مياه النيل ، وعالج الجزء الرابع مستقبل استخدامات مياه النيل وموقف الاتفاقيات القائمة بين دول الحوض. وقد حدد أن سوء الاستخدام هو مصدر تعاظم مشكلة "العجز المائي" التي تعيشها مصر الآن والذي بلغ إلى 90% ويتم تعويضه بإعادة تدوير المياه بنسبة 25% واستيراد مياه "افتراضية" في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز ، مع تناقص نصيب المواطن إلى من المياه لليوم 570 متراً مكعباً الآن وكان 1000متر مكعب في فترة سابقة.

وكالعادة تُنسب مشكلة عجز المياه إلى الزيادة السكانية[! ! !]واستخدام المواطنين غير المسئول للمياه، دون ذكر أثر تقادم أساليب وتقنيات إدارة الدولة للموارد المائية !

وكان خبراء كُثر بينوا أن مجموع حجم الموارد المائية في مصر حوالي 71.5 مليار متر مكعب تشمل مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية الصحراوية والمياه المحلاة ، ومياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج،

واتفقت آراءهم مع دكتور رشدي سعيد أن الري بالغمر هو سبب رئيس في مشكلة العجز المائي وكان قد أشار في كتابه إلى اختلال نمط استخدام مياه النيل حيث تبلغ النسبة 85% للزراعة، 9.5% للصناعة ، 5.5% للاستخدام المنزلي ، بينما النسبة المتعارف عليها دوليا هي 32%مياه الري من إجمالي الموارد المائية ، والصناعة 50% ، والاستخدام المنزلي 18% .

وقدرت وزارة الري إمكان توفير حوالي 20 مليار متر مكعب من المياه سنوياً إذا تم التحول إلى طرق الري الحديثة التي تمتاز بالكفاءة العالية في الري وتحقيق الاستخدام الرشيد للمياه ومنها الري بالرش والري بالتنقيط ونظام الري بالرشح ، و زراعة الصحراء باستعمال الماء الجاف (الجيلاتيني) ، فضلاً عن ضرورة تنمية الموارد المائية الجوفية والتي تعاني من سوء الاستغلال من عمليات الضخ الجائر وضعف التحكم في الآبار المتدفقة ذاتياً ، وهي أمور تستوجب ضرورة رفع كفاءة إدارة هذه الموارد بالأسلوب الذي يحافظ عليها من التدهور والاستنزاف لضمان استدامته .

وكان دكتور رشدي سعيد قد أشار إلى أهمية استغلال مياه الأمطار والسيول الاستغلال الأمثل وتقليل الفاقد منها وتحلية المياه المالحة سواء أكانت مياه البحار أو مياه الآبار وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد المعالجة اللازمة . كذلك أثنى على فكرة إنشاء السد العالي باعتباره "سد منيع بداخل مصر دون الاعتماد على دول أعالي النيل" وأشار إلى عدم تحقق الآثار السلبية التي تم الترويج لها قبل إنشاء السد والتي كانت تحذر من فقد مياه السد بسبب البخر والتسرب مما سيجعل ملأ خزان السد صعباً أو مستحيلاً .

وقد أعلن وزير الموارد المائية الخطة القومية لإدارة الموارد المائية للبلاد من "سطحية وجوفية وأمطار" تصل تكلفتها إلى حوالى 900 مليار جنيه حتى عام 2037، وتشمل التعامل مع أسباب العجز المائي، ولكن يبقى أمران غير واضحين؛ كيفية ضمان حقوق مصر في مياه النيل في حال استكمال بناء وتشغيل

"سد النهضة" وخطة التطوير الإداري والتقني للوزارة وأساليبها في إدارة ثروة مصر المائية وخطة الوزارة للعودة لإنتاج الأرز وغيره من المنتجات الزراعية والاستغناء عن استيراد "المياه الافتراضية" ! ! ! !

وكان د . رشدي سعيد حذر " ولا أريد أن أترك القارئ في نهاية هذا الكتاب بالأمل الكاذب في أن تنمية حوض النيل أو تقنين توزيع مياهه المتوفرة بما يعود بالفائدة على جميع سكان الحوض هو أمر قريب. فلا زالت دول الحوض بعيدة كل البعد عن معرفة إمكانياتها الحقيقية أو تبني رؤية لمستقبلها أو دورها في العالم".

ولعل هذا التحذير "المبكر" يكون محل اعتبار في إدارة أزمة "سد النهضة"، والتأثير السلبي على موارد مصر المائية حال ملأ خزان السد كما تريده إثيوبيا ، وحقاً فإن "النيل نجاشي" !

1 نوفمبر 2018

https://youtu.be/flBR7OrGbFE?si=8Q3qMa3CdC0eA6MP

29. الأرض لو عطشانة!

كان هذا مطلع أغنية غناها فلاحو «رملة الأنجب» بمحافظة المنوفية عام 1933 الذين عرض قصتهم فيلم "الأرض"، حين صدر قرار بتقليل نوبة الري إلى 5 أيام بدلاً من 10 أيام، فثار الفلاحون دفاعاً عن أرضهم، وقامت قوات الهجانة بإعلان حظر التجوال، وتم انتزاع الأراضي منهم بالقوة وسحل زعيم الفلاحين وهو يحاول التشبث بالجذور.

وبعد 48 عاماً من إنتاجه يعيش فلاحو مصر نفس قصة الفيلم، ولكن على نطاق أوسع وأشد خطراً مع تفاقم أزمة "العجز المائي" الذى تحول إلى "فقر مائي"!

كان د. رشدي سعيد قد أكد فى كتابه "نهر النيل" أن النيل هو المصدر الأساسي للمياه فى مصر تتضاءل معه جميع المصادر الأخرى، كما كان قد أكد أنه "لا يوجد فى المستقبل القريب ما ينبئ بأنه سيكون لمصر دخل مائي آخر لجزئها المسكون فى وادى النيل غير المياه التي يوفرها السد العالي فى حدود 55.5 بليون متر مكعب سنوياً"، وأضاف "ومن الوجهة العملية فإن الحفاظ على الوضع الراهن الذى يضمن لمصر وصول المياه إليها ينبغي أن يكون محور السياسة المصرية".

إنه من المحتم مراجعة أوضاع استخدام مياه النيل المتجددة والتي تسببت فى تصاعد أزمة العجز المائي ووقف أسلوب "الري التقليدي" الذى وصفه عباس الطرابيلي "بجريمة كبرى"، منادياً بسرعة إصدار قانون الموارد المائية والري والعمل على تحويل الري من النظام التقليدي إلى الوسائل الحديثة لترشيد الاستهلاك.. مع تجريم إهدار استهلاك المياه.. وتجريم زراعة المحاصيل الشرهة للمياه. وحكى كيف أنشأ الدكتور كامل دياب بخيرة صناعية تم تبطينها مساحتها فدان ونصف الفدان لتخزين المياه فيها مع إضافة ما تحتاجه المزرعة من أسمدة ومبيدات وغيرهما..

. . . ومنها يتم سحب المياه اللازمة لري المزرعة ، وكانت مساحتها 80 فداناً ، وبذلك تم له التغلب على مشكلة النوبات التي لا تصلح مع وسائل الري الحديثة. وتساءل أ. الطرابيلي عن مصير مشروع القانون الجديد [الذى مازال فى مجلس النواب] وهل يمكن بتطبيقه إلغاء نظام الري بالغمر، وهل من الواجب تقنين كميات المياه المستخدمة لكل نوع من المنتجات ومعاقبة من يستهلك أكثر، أم الأفضل مساعدة وإرشاد الفلاحين لتغيير ما اعتادوا عليه منذ آلاف السنين؟ !

وتبدو الصورة قاتمة إذ تستورد مصر ما يقترب من نصف احتياجاتها من الغذاء مع الإسراف وسوء استخدام المياه. وكانت الحكومة قد شرعت فى تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي فى الأراضي القديمة بالوادي والدلتا لتغيير منظومة الري بالغمر إلى الري الحديث مستهدفة مساحة 5 ملايين فدان، وتم الإعلان عن الاتفاق مع جهات مانحة أجنبية للمشاركة فى ذلك المشروع. وقيل إنه تم إعداد رؤية جديدة تستهدف التوسع فى تطبيق المشروع من خلال الجمعيات التعاونية وإشراك الفلاح فى التنفيذ. ومن جانب آخر، ذكرت تقارير إعلامية فشل المشروع فى إلغاء مشكلة الفلاح المصري.

إن توفير وحماية مياه النيل وترشيد استخداماتها والعمل على تنمية مصادر جديدة للموارد المائية هي قضية لا تجب تركها لاجتهادات المسؤولين فى وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعية فقط، وكذلك لا تجب أن تستمر ممارسات المواطنين بإهدار المياه فى قطاعات الزراعة باستخدام أساليب الري التقليدية التي تستنزف المياه بلا حد، كذلك لا تجب أن تستمر عمليات إهدار المياه فى قطاعات الاستخدام المنزلي ومنها المغالاة فى إنشاء حمامات السباحة الخاصة وملاعب الجولف التي تنغول على المياه المتناقصة بدون مساءلة جادة !

إنني أدعو "المصري اليوم" أن تتبنى "ورشة عمل" للبحث عن حلول علمية لمشكلات " العجز المائي"، يشارك فيها وزير الموارد المائية والري ووزير الزراعة وغيرهم من المسؤولين الحاليين والسابقين

والعلماء والخبراء فى الجامعات ومراكز البحوث والممارسين والمتصلين بشؤون الري والزراعة وكافة المنشغلين بقطاعات الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني التي تمثل «المياه» أحد مدخلاتها الأساسية والتي تعانى جميعها من القيود نتيجة تصاعد العجز المائي، بغرض دراسة المشكلة من جميع جوانبها وإعداد خطة علمية تحدد أهدافاً سنوية يتم الالتزام من المسؤولين عن إدارة وتنظيم استخدام وتنمية الموارد المائية، ويتم إعلانها للكافة ومتابعة تنفيذها سواء من الأجهزة الرسمية أو الهيئات العلمية والخبراء المشاركين فى إعدادها ووسائل الإعلام. ومن المهم أن تناقش «الورشة» فكرة تجميع المسؤولية عن «الموارد المائية» فى وزارة، واحدة للزراعة، والموارد المائية، والري!!

إن التعامل التقليدي مع مشكلة "الفقر المائي" قد يؤدى إلى أن يستكمل فلاحو مصر أغنية أقرانهم فى "رملة الأنجب"... قائلين "الأرض لو عطشانة نرويها بدمانا"!!!

8 نوفمبر 2018

https://youtu.be/xmeCX-H6ILM?si=IrNLZbV1p6CsVmu6

https://youtu.be/NkgA778B0hM?si=dzZrUlivj9GzZpg0

30. "النهر الخالد".. رغم العجز المائي!

حين تغنى عبد الوهاب بقصيدة "النهر الخالد" عام 1954 لم يكن يخطر بباله ما وصل إليه النيل من "العجز والفقر المائي" ومدى الهوان وسوء الاستخدام الذى لحقه بفعل المصريين الذين تعتمد حياتهم على مائه!

ولقد كتبت مقالين عن موضوع "الفقر المائي" وأشرت إلى سوء استخدام مياه النيل نتيجة استمرار الري بالغمر. واقترحت تبنى "المصري اليوم" ورشة عمل لمناقشة التحول إلى أساليب الري الحديثة وإدارة متطورة للموارد المائية، ووضع برنامج علمي وعملي لتحقيق ذلك الهدف يلتزم به كافة الأطراف المسؤولة عن إدارة الموارد المائية وعن استخدام مياه النيل فى قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي.

وقد أثار مقالي الأخير شجون الأستاذ عباس الطرابيلي، إذ كتب مقالاً، صيحة اليوم التالى، لنشره جعل له عنواناً "المياه.. والأرض.. والفلاح!" ونظراً لأنه من أكثر المهتمين بموضوع مياه النيل، فقد اقترح سيادته البدء بتطبيق الأفكار العملية للتحول عن الري بالغمر فى محافظة زراعية ولمدة عام، تستخدم فيها ما تحقق تخفيض 50% على الأقل مما يستخدم الآن من مياه للري، من خلال تبطين كل ترع المحافظة، بأي وسيلة، لمنع تسرب مياه الري إلى جوف الأرض.. مع إلغاء "القنايات" واستبدالها الأنابيب. وبالقطع فإن اقتراح الأستاذ الطرابيلي مفيد ويمكن تنفيذه فى ذات الوقت الذى يمكن فيه عقد "ورشة العمل" التي اقترحتها لإعداد برنامج تحديد أسلوب ومنهجية ومقومات التحول عن الري بالغمر إلى الري الحديث.

وقد سبق للأستاذ الطرابيلي التساؤل عن مصير مشروع قانون الموارد المائية الذى أعدته الحكومة ولم تتم موافقة مجلس النواب عليه حتى الآن رغم أهميته القصوى.

وحيث نُشر أن لجنة الزراعة والري فى مجلس النواب قد عقدت اجتماعاً برئاسة النائب هشام الشعيني، يوم 22 أكتوبر الماضي لمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون الموارد المائية

والري، بالاشتراك مع مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، فإني أقترح أن يعقد مجلس النواب جلسات استماع لأهل العلم والخبرة والدراية بمشكلات استخدام مياه النيل والمستخدمين لها، وفى ذات الوقت ينبغي طرح هذا المشروع لحوار مجتمعي جاد قد يكون من بين أطرافه أعضاء "ورشة العمل"، إذا قدر لها أن تنعقد، على أن يُضمن المشروع نتائج الحوار المجتمعي وما يمكن أن تصل إليه "ورشة العمل"، من توصيات!

من جانب آخر تتخذ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني موقف "الصمت الرهيب" تجاه مشكلة "الفقر المائي" رغم تأكيد وزير الموارد المائية والري أن مصر تعتمد على 97% من مواردها المائية التي تأتى من خارج حدودها شاملة المياه السطحية والجوفية مما يضاعف من أى تأثيرات للتغيرات المناخية على مواردها المائية، وأن العجز المائي للبلاد وصل لنحو 90% يتم تعويضه من خلال إعادة تدوير المياه والذى يمثل 25% من الاستخدام الحالي، كذلك استيراد مياه افتراضية فى صورة سلع غذائية لسد باقي العجز.

ومما يزيد العجب من حالة الصمت العام عن مشكلة العجز المائي التفاصيل التي أعلنها وزير الموارد المائية فى يناير 2018 بأن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتحقق اكتفاءها الذاتي، بينما المتاح 55 مليار متر مكعب من النيل فقط، يضاف إليها 4.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والأمطار، وأن استخدامات المصريين من المياه فعليا تبلغ 80 مليار متر مكعب فيكون العجز الفعلي فى المياه 20 مليار متر مكعب، وأن مصر تستورد 12 مليون طن من القمح سنويا فى ظل نقص المياه!!

ولا يبدو فى الأفق انفراج واضح فى مفاوضات السد مع الجانب الإثيوبي حول أسلوب ملء خزان السد وفترة الملء، رغم اقتراب موعد الانتهاء من تشييده، ومن ثم اقتراب مشكلة ملء خزانه وما تحمله من آثار وخيمة للدخل المائي المصري مع عدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإثيوبي تحمى حقوق مصر المائية!

ولعل من المفيد استعادة ما أكده د. رشدي سعيد "... الشيء الذى يصعب تصوره هو إمكان زيادة دخل مصر المائي فى المستقبل المنظور عن طريق إقامة المشروعات فى أعالي النيل ليس فقط لصعوبة التوصل إلى اتفاقيات مع دول الحوض التي هي فى حالة من التفكك والضعف لا تنبئ بأنها قادرة على القيام بأعمال كثيرة لصالح دول الحوض، بل لعدم وجود مشروعات كاملة الدراسة للتنفيذ المباشر ولارتفاع تكلفتها المنتظرة ارتفاعاً يجعلها غير اقتصادية على المدى الطويل"!!

وختاماً أتمنى أن يظل النيل ساحراً للغيوب وواهباً الخلدِ للزمانِ،

وأن يحافظ المصريون عليه ليظل هو "النهر الخالد".

15 نوفمبر 2018

https://youtu.be/ipVC2SctEcQ?si=WfFhQzuar8LOlpUB

31.مصر . . .و "السدين" ! ! !

السد الأول؛

هو "السد العالي" الذي أنجزته السواعد المصرية رغم محاولات البنك الدولي ومن ورائه الولايات المتحدة تعطيله برفض تمويله لإرغام مصر للدخول في أحلاف تتناقض وسياساتها الوطنية.

والسد الثاني؛

هو "سد النهضة" الإثيوبي الذي انتهزت إثيوبيا انشغال مصر بثورتها في 25 يناير 2011 وبدأت في بنائه دون الحصول على موافقة مصر، واستمرت في تشييده حتى أعلنت إثيوبيا في مايو الماضي أن 66% من أعمال السد قد اكتملت ! ! ! !

وحين تنبهت مصر لمخاطر "سد النهضة" على دخلها المائي بدأت المفاوضات للوصول إلى حل تحفظ لها حقوقها في مياه النيل كما تحترم حق إثيوبيا في التنمية، واستمرت المفاوضات دون طائل حتى الآن وقد قارب تشييد السد على الانتهاء. وبدت واضحة مخاطر ملء خزانه على موقف مصر المائي مع اشتداد مشكلة "فقرنا المائي". وكان وزير الموارد المائية والري قد أعلن في الثاني عشر من نوفمبر الحالي بأن اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات المقدم من الشركة الاستشارية، وذلك على الرغم من موافقة مصر المبدئية على ذلك التقرير، إلا أن طرفي اللجنة الآخرين لم يبديا موافقتهما عليه وطالبا بإدخال تعديلات تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها، وعبر الوزير عن القلق من هذا النكث على الرغم مما بذلته مصر من جهود ومرونة لضمان استكمال الدراسات الفنية في أقرب وقت.

وبعد يومين التقى سامح شكري مع نظيره الإثيوبي حين أكد له أهمية التنفيذ الأمين لمخرجات الاجتماع الوزاري الثلاثي الخاص بموضوع "سد النهضة" وتجاوز التباطؤ الراهن إزائها، حيث يتسنى المضي قدما بمسار الدراسات الفنية وفقا لاتفاق المبادئ الموقع عام 2015 .

وفي حديث لرئيس الوزراء بعد عودته من اجتماعات القمة الإفريقية، إن رئيس وزراء إثيوبيا أكد له "حرصه الشخصي !" على حقوق مصر في نهر النيل وجميع الدول الأفريقية الشقيقة المرتبطة بالنيل، موضحًا أنه تم الاتفاق على بدء المباحثات الثنائية خلال الأسبوعين المقبلين بشأن التوافق على النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها .

وما بين "السدين" تتعاظم مشكلة "الفقر المائي" رغم أن دستور 2014 نص على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها . . . إلى آخر المادة 44 منه.

ورغم أن "رؤية السيسي لمستقبل مصر" التي أطلقها إبان حملته الرئاسية الأولى عام 2014 قد أفاضت في التأكيد على المحافظة على المياه ومنع الهدر فيها قائلًا : "في ضوء ما تعانيه مصر من نقص في المياه، فإنه يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والفاعلة لضمان التوسع الآمن والمُرشد في استخدامات المياه" وأكدت الرؤية على وضع ملف مياه النيل أولوية أولى باعتباره قضية الأمن القومي الأولى في مصر حيث أن مياه النيل تمثل 95 %من إجمالي مصادر المياه المتاحة، وأنه قد آن الأوان لتحديث نظم الري كمُستهدف أساسي للحفاظ على المياه التي تضيع هباءً في الأرض المرويَة بنظام الري الحقلي "الغمر" .

كما جاءت رؤية 30/20 التي أطلقها الرئيس في فبراير 2016 لتبرز التحديات التي تواجهها مصر في مجال الموارد المائية وأهمها الهدر في استخدام المياه وثبات الموارد المائية وزيادة عدد السكان، و تضمنت

الرؤية مجموعة من البرامج الهادفة إلى مواجهة تلك التحديات كتعزيز البنية المؤسسية التشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه !

والآن نسترجع قول د . رشدي سعيد أن" سد أسوان العالي ككل صرح ضخم قد غير الطبيعة وأعاد تشكيل النهر وأرض مصر والسودان. فقد حوّل النهر إلى قناة هائلة تحمل ماءً رائقاً ذا عكارة قليلة بكميات يقررها الإنسان" .

أما "سد النهضة" فهو خطر يهدد حقوق مصر المائية إذ أن حصتها من المياه والمُقدرة ب(55.5 مليار متر مكعب) سوف تنخفض مباشرة بمجرد البدء في ملء خزانات ذلك السد، كذلك إذا ما قررت إثيوبيا أن تختص مدة الملء في ثلاث سنوات فقط فسترتفع الكمية المحجوزة سنوياً خلف السد وتنخفض المياه الواردة إلى مصر بالتبعية ، الأمر الذي يعني تبوير 4.6 ملايين فدان أي أكثر من 51.5% من الرقعة الزراعية الحالية ! ! !

إن المطلوب تفعيل مقولة إن "مياه النيل خط أحمر" التي تتردد في الخطاب الرسمي المصري، كذلك ينبغي تفعيل الدستور فيما ألزم به الدولة من حماية لنهر النيل وحقوق مصر المائية ، كما يجب تنفيذ الرؤى والتصريحات الرسمية بأن تلك الحقوق هي قمة أولويات المحروسة ! ! ! !

هذا المقال منع من النشر

وكنت قد أرسلت هذا المقال للنشر

وكان المفروض نشره يوم 22 نوفمبر 2018

ولكنه مُنع وكان ذلك آخر علاقتي بصحيفة المصري اليوم ! ! !

تعقيب 2024

https://youtu.be/AlSwK6Ejzqs?si=daW_tVNNW2v62NoS

https://youtu.be/29TI8Z1cKdA?si=eAmQgpPQpA2hCUxq

https://youtu.be/j0Jz-htusXk?si=SWB8XMIMM6PIIK0H

كتابي عن سد النهضة الإثيوبي

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

مصر وسد النهضة – قضية حياة أو موت – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

مصر المحروسة . . يا جميلة يا مصر

https://youtu.be/2unnx7ZJ2Jk?si=YhKVuiPaNIfO_oyF

https://youtu.be/-Wh6t4THhz8?si=gFX7OjHfaAboWiHy

https://youtu.be/hDCsxJec8nE?si=zLCsJxBcMgDLfi4K

https://youtu.be/PE0EZ0bls50?si=PfHHjP5Kzhn51S3K

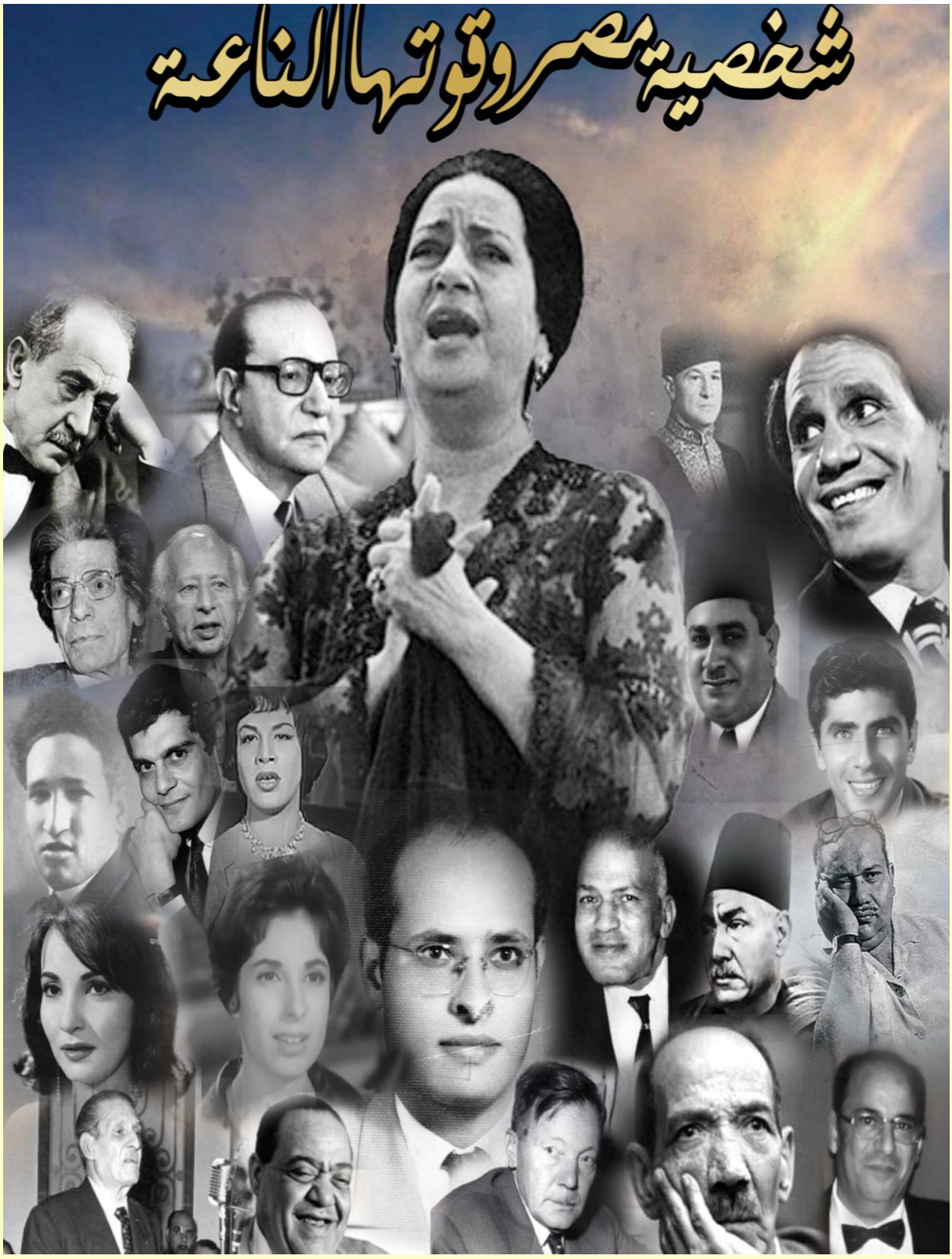

دامت مص عظيمة بعلمائها ومفكريها وشعرائها وفنانيها وجميع أبنائها

لمشاهدة الفيديو اضغط الرابط التالي:

الحلم – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وتشرق شمس التقدم والتنمية على مصر من جديد !

بعون الله وفضله تم الكتاب

وإلى كتاب جديد

مع تحياتي . . . دكتور علي السلمي

2024/10/14

مصر المحروسة بإذن الله

مصر جميلة